

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات  
Ministry of Communications and Information Technology



# التحول إلى مجتمع المعلومات

التقرير السنوي للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

١٤٣٣/١٤٣٣ هـ (٢٠١١ م)

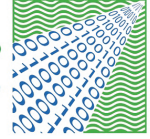


الخطة الوطنية  
للإتصالات وتقنية المعلومات  
The National Communications  
and Information Technology Plan

تحول  
Tahawol



وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات  
Ministry of Communications and Information Technology



الخطة الوطنية  
للإتصالات وتقنية المعلومات  
The National Communications  
and Information Technology Plan

تحول  
Tahawol

# التحول إلى مجتمع المعلومات

التقرير السنوي للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات  
١٤٣٣/١٤٣٢ هـ (٢٠١١ م)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# فهرس المحتويات

٧	تقديم (كلمة معالي الوزير)
٩	ملخص تنفيذي
١١	<b>١ أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات</b>
١٢	١-١ مقدمة
١٢	٢-١ دور الاتصالات وتقنية المعلومات في التنمية
١٣	٣-١ الاتصالات وتقنية المعلومات كركيزة أساسية في الخطط الاستراتيجية للدولة
١٧	<b>٢ لمحة تاريخية عن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات</b>
١٨	١-٢ مراحل إعداد الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات
١٨	٢-٢ أهم معالم الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات
٢١	٣-٢ آليات متابعة الخطة ومتطلبات تنفيذها
٢٥	<b>٣ دور وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وأهم نشاطاتها فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ الخطة</b>
٢٦	١-٣ التعريف بالخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات
٢٧	٢-٣ التعاون والتنسيق من أجل التنفيذ
٢٧	٣-٣ التحفيز نحو الأناجاز
٣٠	٤-٣ الخارطة الاستراتيجية
٣١	٥-٣ نماذج متابعة سير المشاريع
٣٢	٦-٣ بعض القرارات والتوجيهات

٣٥	سیر مشاريع الخطة حتى نهاية السنة الثالثة من الخطة الخمسية الأولى	٤
	نهاية العام ١٤٣٣/١٤٣٢ هـ (٢٠١١ م) ونسب الإنجاز	
٣٦	١-٤ سیر مشاريع الهدف العام الأول	
٤٠	٢-٤ سیر مشاريع الهدف العام الثاني	
٤٢	٣-٤ سیر مشاريع الهدف العام الثالث	
٤٤	٤-٤ سیر مشاريع الهدف العام الرابع	
٤٦	٥-٤ سیر مشاريع الهدف العام الخامس	
٤٨	٦-٤ سیر مشاريع الهدف العام السادس	
٥٠	٧-٤ سیر مشاريع الهدف العام السابع	
٥٢	٨-٤ نظرة عامة لسیر المشاريع	
٥٥	نسبة الإنجاز في الخطة	٥
٥٨	١-٥ المنجز من الأهداف العامة	
٥٩	٢-٥ مجمل المنجز على مستوى الأهداف وعلى مستوى الخطة	
٦٢	٣-٥ مقارنة الإنجاز بين الأعوام الماضية	
٦٥	مخرجات مشاريع الخطة	٦
٩١	مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات	٧
٩٣	١-٧ الخدمات والإنتاجية	
٩٤	٢-٧ صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات والإبداع والتطوير	
٩٥	٣-٧ التعليم والتدريب	
٩٧	٤-٧ البنية التحتية	
٩٨	٥-٧ الفجوة الرقمية	
٩٨	٦-٧ الثقافة العربية والإسلامية	
٩٩	٧-٧ تنمية القدرات البشرية وإعداد الكوادر	
١٠٠	٨-٧ المؤشرات التفصيلية الشاملة لقياس التحول إلى مجتمع المعلومات، والتقدم في تنفيذ الخطة.	

١٠٥	مؤشرات تطور خدمات البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة	٨
١٠٨	مؤشرات الهاتف الثابت	٨-١
١٠٩	مؤشرات الهاتف المتنقل	٨-٢
١١٠	مؤشرات الإنترنت	٨-٣
١١١	مؤشرات النطاق العريض	٨-٤
١١٣	مؤشرات الحاسبات الشخصية	٨-٥
١١٥	المقارنة الدولية	٩
١١٨	المؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات (مؤشرات الشراكة الدولية)	٩-١
١٢٠	المقارنة الدولية لمؤشرات الاتصالات وتقنية المعلومات	٩-٢
١٢٨	المقارنة الدولية لمؤشر تطور التعاملات الإلكترونية الحكومية	٩-٣
١٣٢	المقارنة الدولية لمؤشر الجاهزية الشبكية	٩-٤
١٣٧	مؤشرات قياس مجتمع المعلومات	١٠
١٣٨	الرقم القياسي لتنمية الاتصالات وتقنية المعلومات (IDI)	١٠-١
١٤٠	المقارنة الدولية لمؤشرات قياس مجتمع المعلومات	١٠-٢
١٤٩	مؤشرات سلة الأسعار	١١
١٥٧	الصعوبات والمعوقات وآلية التعامل معها	١٢
١٥٨	بعض الصعوبات والمعوقات التي تواجه تنفيذ الخطة	١٢-١
١٥٨	آلية التعامل مع الصعوبات والمعوقات	١٢-٢
١٦١	الخاتمة	
١٦٥	الملاحق	
١٦٦	ملحق (أ) بعض لقاءات أمانة الخطة - زيارة / اجتماع / فعالية ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م)	
١٦٩	ملحق (ب) مشاريع الخطة ونسبة المنجز على مستوى الهدف العام والخطة بشكل كامل	
١٨٢	ملحق (ج) مشروع "بناء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها"	
١٨٣	ملحق (د) إحصاءات أعداد الدارسون والخريجون في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	
١٨٤	ملحق (هـ) مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ	



كلمة معالي الوزير

## كلمة معالي الوزير

أصبح قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات أحد أهم العوامل الرئيسية لتقدم الأمم والمجتمعات وتطورها في جميع مناحي الحياة. ومن هذا المنطلق، سعت الدول المتقدمة وحديثة النمو إلى دعم مراكز البحوث والدراسات؛ لتحويل مخرجات هذه المراكز من مخترعات وابتكارات إلى تطبيقات ملموسة، تسهم في دعم التنمية والتحول إلى المجتمع المعرفي. كما حفزت الدول جميع قطاعات المجتمع وفئاته؛ لمواكبة التقنيات الحديثة وتبنيها من خلال خطط استراتيجية طويلة وقصيرة الأجل، وذلك ليقينها بأهمية هذا المجال في تفوق وتقدم الأمم.

ولهذا كلفنا، كان الأمر محل اهتمام الدولة والمختصين في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، منذ عقود من الزمن، وتبلور هذا الاهتمام في خطط استراتيجية متنوعة؛ منها الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات. إذ كان هناك يقين بأن التوصل إلى الاستفادة القصوى من منافع الاتصالات وتقنية المعلومات وفوائدها، يتطلب وضع خطط واضحة وواقعية تكون قابلة للتطبيق وفق أطر زمنية محددة. ولقد كانت للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات التي تمضي في جزئها الأول (الخطة الخمسية الأولى) وفي نهاية سنتها الرابعة، أهمية بارزة في النهوض بمحاور ونطاقات الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة على مختلف الأصعدة والمجالات.

ويتضمن التقرير الذي بين أيدينا خلاصة ما تم إنجازه من مشاريع الخطة الخمسية الأولى، ومعلومات عن مخرجات المشاريع. كما يشتمل على مسارات تطور قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، ومقارنتها من خلال مؤشرات دولية مقننة. كما يوضح التقرير مهمة الوزارة في التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية؛ لتنفيذ مشاريع الخطة وسعيها لتحقيق أهدافها ورؤيتها.

ونظراً إلى أن الخطة الخمسية الأولى تمر بمراحلها النهائية؛ فقد تم بدء العمل على وضع مسودة الخطة الخمسية الثانية وفق الأهداف الاستراتيجية العامة للاتصالات وتقنية المعلومات. ونظراً إلى أن هذا العمل يهم جميع القطاعات،

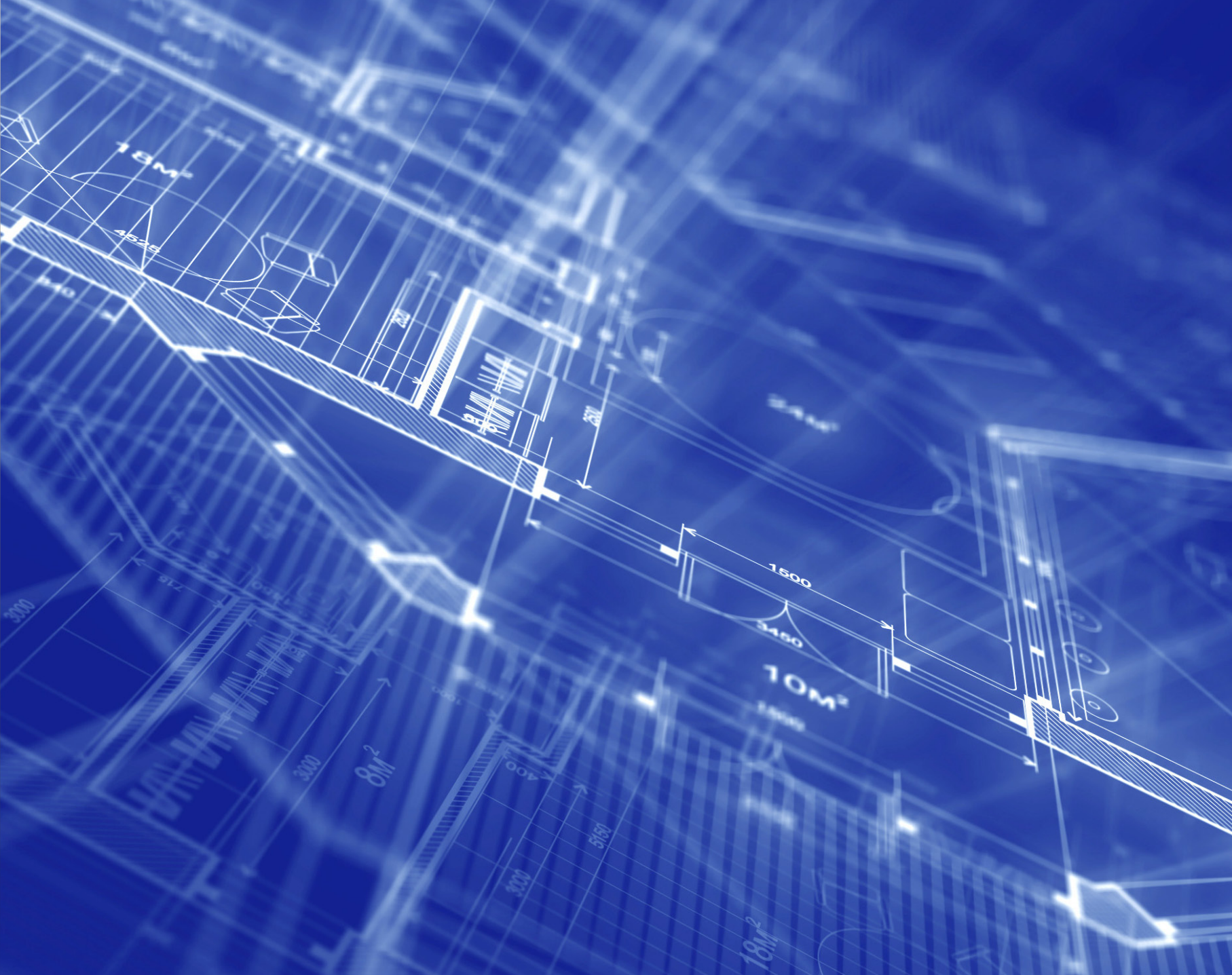
ويلامس احتياجات ومتطلبات المجتمع ويسهم في رفاهية المواطن وتقدم الوطن، ويتطلب تضامر جهود الجميع، وتقديم الدعم والمساندة؛ فإن الوزارة يسعدها مشاركة المختصين في جميع القطاعات المختلفة للإسهام في إعداد الخطة الخمسية الثانية؛ لبلورة مشاريع طموحة تصب في الرؤية الشاملة لخطة التنمية التاسعة للمملكة، وتسهم في تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وفي صناعة تقنية محلية تكون رافداً قوياً من روافد الدخل الأخرى، وكذلك السعي لتوفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لجميع شرائح المجتمع، بحيث تصبح في متناول الجميع، وتمكينهم من التعامل مع التقنيات الحديثة بكفاءة وحرفية عالية، وتطوير الخدمات المقدمة من خلال تبني الخيار الإلكتروني؛ لتسهيل الحصول على الخدمات وتيسرها.

لذلك أهيب بزملائي المختصين في القطاع الحكومي والخاص والمجتمع المدني الإسهام الفاعل؛ وتقديم التصورات والآراء والمقترحات لبلورة هذا التعاون، والتنسيق لبناء خطة خمسية وطنية شاملة تلبى رغبات الجميع وطموحاتهم، وتستمد منظورها من رؤية الخطة البعيدة المدى وأهدافها العامة، من أجل مواكبة التطورات، والرغبات الوطنية الطامحة إلى التحول إلى مجتمع معلوماتي.

والله نسأل للجميع التوفيق والسداد.

### وزير الاتصالات وتقنية المعلومات

م. محمد جميل بن أحمد ملا



## ملخص تنفيذي

تنفيذاً لما ورد في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، التي تقوم وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالإشراف عليها، ومتابعة تنفيذها، والسعي لتحقيق أهدافها، وإعداد تقرير سنوي بمسمى "التحول إلى مجتمع المعلومات"، فإن الوزارة يسعدنا إصدار التقرير الرابع عن سير الخطة الخمسية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات للعام ١٤٣٢/١٤٣٣ هـ (٢٠١١ م). وسيتم التطرق في هذا التقرير للخطوات المنهجية والإجراءات والمراجعات العملية والدراسات التي تمّ القيام بها لتفعيل تنفيذ هذه الخطة وفق مفاهيم علمية مقننة. ويبيّن التقرير آليات المتابعة مع الجهات ذات العلاقة، ويقدم وصفاً للمشاريع والجهات المعنية بها.

ويشتمل التقرير على محاور متابعة تنفيذ الأهداف والمشاريع، والتطرق للإجراءات والنماذج المعتمدة، للتحقق من ذلك، ويستعرض التقرير حالة تنفيذ المشاريع في هذه المرحلة، كما تمّ تحديد أوزان لمشاريع الخطة من أجل قياس ما تمّ إنجازه على مستوى الأهداف العامة، وعلى مستوى الخطة بشكل عام.

ويتطرق التقرير للجهود التي بُذلت لتحفيز الجهات المعنية على إنجاز المشاريع المنوطة بها، وفقاً للأهداف المعتمدة في الخطة، ووفقاً للأطر الزمنية المحددة لها، وذلك على أسس من التعاون والتنسيق البناء، ودراسة مرئيات ومقترحات الجهات الحكومية، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق أهداف الخطة وغاياتها.

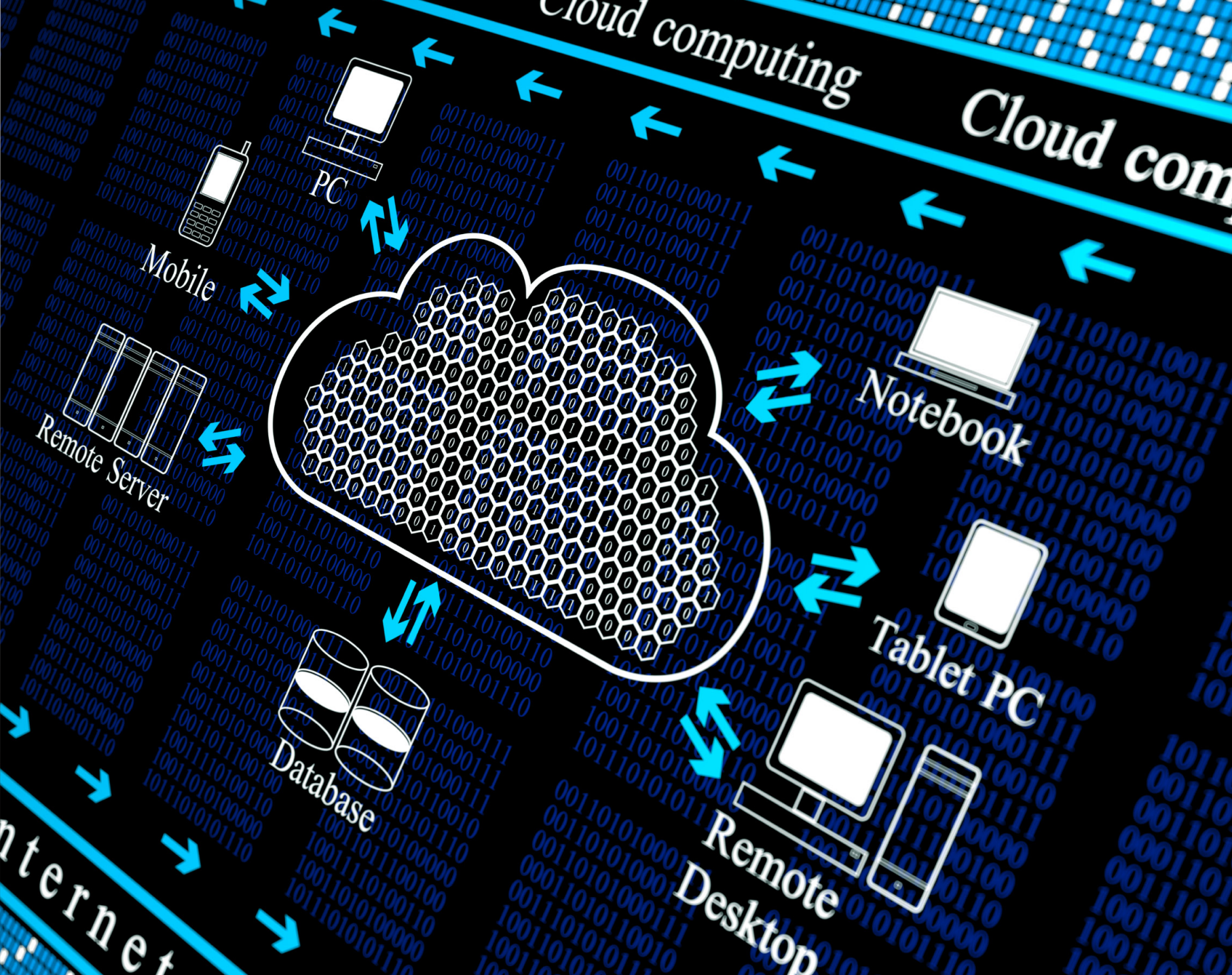
كما يحتوي التقرير على إحصاءات مختلفة عن واقع المملكة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، ومقارنة المملكة بالدول الأخرى، إذ تمّ التركيز في هذا الجانب على مؤشرات القطاع الرئيسية مثل الهاتف الثابت والمتنقل وخدمات الإنترنت وخدمات النطاق العريض، وذلك بهدف التعرّف على مدى التقدم السنوي للمملكة دولياً.

ومن خلال هذه المقارنة يمكن التعرّف على نقاط القوة والضعف، لدعم الإيجابيات وتلافى السلبيات، بما يحقق الرقي بمستوى الخدمات المقدمة، والإسهام في تحقيق التوجهات والآمال في بناء مجتمع معلوماتي.

ويلقى التقرير الضوء على بعض منجزات وأنشطة وأعمال الجهات الحكومية المنتقاة، التي تصبّ في تنفيذ مشاريع الخطة، وجهود الدولة في دعم مشاريع الجهات الحكومية، وتحفيزها على تحقيق أهداف الخطة. ولقد تمّ تثبيت بعض المعلومات المرجعية الواردة في التقرير لتقديم معلومات متكاملة عن الخطة، والتسهيل على القراء بعدم الرجوع إلى مصادر مرجعية أخرى للحصول على مزيد من المعلومات عن الخطة ما أمكن ذلك.

كما يلقي التقرير الضوء على أبرز ملامح الخطة الخمسية الثانية للاتصالات وتقنية المعلومات والمراحل المنهجية التي سيتم تنفيذها، والخطوات التنظيمية المتبعة في إعدادها.







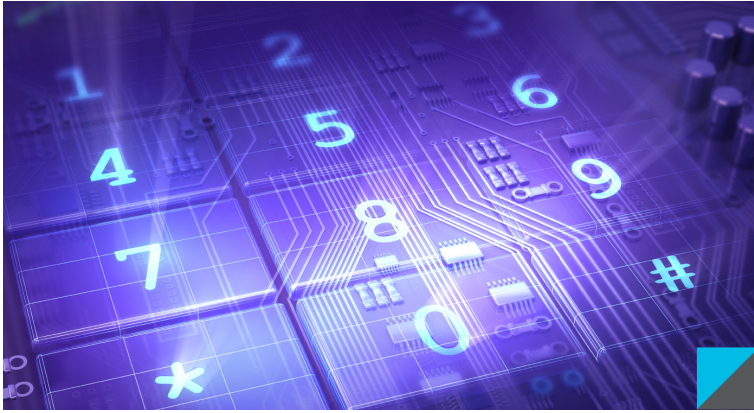


# أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات

١-١ مقدمة

٢-١ دور الاتصالات وتقنية المعلومات في التنمية

٣-١ الاتصالات وتقنية المعلومات ركيزة أساسية في الخطط الاستراتيجية وتوجهات الدولة



## ١) أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات

في هذا الفصل سيتم التطرق لأهمية الاتصالات وتقنية المعلومات، ودورها في التنمية، وحرص حكومة المملكة العربية السعودية على تضمين الخطط الوطنية والتطويرية والخدمية محاور مختلفة تصب في تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

### ١-١) مقدمة

مما لا شك فيه أن الاتصالات وتقنية المعلومات أصبحت محورا رئيساً من محاور التنمية في مجالاتها المختلفة، وركيزة أساسية في قياس تطور الأمم وتقدمها. ولقد ساهمت الاتصالات الحديثة في عمل نقلة نوعية كبيرة على مستوى العالم، حيث مكنت المجتمعات من التواصل والتخاطب وتبادل المعلومات بكل يسر وسهولة وبسرعة فائقة. فمع التقدم التقني الهائل وتدني أسعار الأجهزة والخدمات، أصبحت خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في متناول كثير من شعوب العالم وامتدت هذه الخدمات لتشمل المناطق النائية والبعيدة مما ساهم في تقارب المجتمعات وتحول العالم إلى قرية صغيرة ينعم الفرد فيها بمعرفة ما يدور حوله في البقاع المختلفة.

وللحاق بالسباق الدولي للظفر بحصة من منافع الاتصالات وتقنية المعلومات، سعت كثير من الدول إلى بذل وتقديم جميع أنواع الدعم لهذا المجال، وتذليل الصعوبات وتيسير وتسهيل الإمكانيات لتحفيز المجتمع ومؤسساته المختلفة لتبنى الخيارات التقنية وتطويرها. كما تم التركيز والاعتماد على المعرفة التقنية ودعم الاقتصاد المبنى على مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات بمختلف محاوره. ومن هذا المنطلق سعت المملكة كباقي الدول إلى وضع الخطط الملائمة على المدين القصير والطويل؛ لتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات، وتوسيع انتشارها وتسهيل الحصول عليها في جميع مناطق المملكة، بشكل يلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية وغيرها من مناحي

الحياة، وتشجيع الاستثمار في هذه المجالات. وكان عام ١٤٣٣/١٤٣٢ هـ (٢٠١١م) من الأعوام الملفتة في السعي لنقل التقنيات الحديثة وتوطينها، والتركيز على تطوير الخدمات التقنية في البيئات التعليمية والصحية، والتركيز على المحتوى العربي الرقمي، وبناء منظومات الجوانب الأمنية لخلق بيئة ذات موثوقية عالية.

## ٢-١) دور الاتصالات وتقنية المعلومات في التنمية

تعد الاتصالات وتقنية المعلومات من المجالات المهمة والحيوية في تحقيق غايات وأهداف التنمية، وتمس بشكل مباشر وغير مباشر جميع مجالات ومجالات التنمية المختلفة. وتكمن أهميتها بشكل بارز في محورين أساسيين: يتمثل المحور الأول في الدور الذي تؤديه صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات كأحد مصادر التقدم المهمة، وزيادة الدخل المحلي في معظم الدول المتقدمة، فضلاً عن الدول النامية، أما المحور الثاني فيشير إلى الآثار الإيجابية للتقدم في الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاعات الاقتصادية الأخرى. وبالنسبة للمحور الأول، فإن قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات يعد قطاعاً اقتصادياً حيوياً، يشتمل على عمليات إنتاجية مركبة تتسم بقيمة اقتصادية مضافة مرتفعة، وعمالة ذات قدرات فنية عالية، وتتصل بها عمليات تجارية وخدمية واسعة النطاق، تشمل المعدات، والبرمجيات وغيرها، ما يجعل الاتصالات وتقنية المعلومات قطاعاً ذا أهمية حيوية في كافة

المهم للاتصالات وتقنية المعلومات في إدارة عجلة التنمية؛ لتحقيق التطلعات الوطنية الطموحة في خطط التنمية المتلاحقة.

## ١-٣) الاتصالات وتقنية المعلومات ركيزة أساسية في الخطط الاستراتيجية وتوجهات الدولة

أولت حكومة المملكة العربية السعودية الاتصالات وتقنية المعلومات أهمية خاصة، إذ ركزت عليها العديد من خطط التنمية الخمسية، والخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية البعيدة المدى، وكذلك الخطط التطويرية لبعض القطاعات الخدمية. وبدأت المملكة في وضع خطط وطنية خمسية للتنمية منذ عام ١٩٧٠م. وكانت غاية هذه الخطط تحديد توجهات التنمية في المملكة على مدى خمس سنوات. ولقد تباينت التوجهات بين الخطط، تبعاً لمتطلبات المرحلة الزمنية ومعطياتها. وتميّزت خطة التنمية الثامنة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩م) بالتركيز على المجالات الاستراتيجية للمملكة، حيث تضمنت فصلاً كاملاً عن الاتصالات وتقنية المعلومات؛ شمل تحليلاً للوضع الراهن للقطاع، وأبرز أهمية التحول إلى مجتمع المعلومات، وناقش أهم القضايا والتحديات الخاصة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. وتمثل ضرورة توفير متطلبات التعاملات الإلكترونية، ووجود فجوة رقمية، وقلة المحتوى العربي الرقمي، أهم هذه القضايا. وعرضت خطة التنمية الثامنة ملامح الرؤية المستقبلية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات واستراتيجيات التنمية التي تهدف إلى تحقيق هذه الرؤية. وقد استندت هذه الرؤية إلى مشروع الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، كما استندت إلى توصيات وقرارات القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

وحظي مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في خطة التنمية التاسعة (٢٠١٠ - ٢٠١٤م)، بنصيب كبير في توجهات الخطة، إذ تركزت خطة التنمية التاسعة على الاقتصاد القائم على المعرفة. وشددت الخطة التاسعة على أهمية هذا التوجه، حيث ركز الهدف الثامن على «التوجه نحو الاقتصاد الرقمي المبني على المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعلومات». ويتأتى ذلك بالتركيز على مراحل التعليم

الدول تقريباً، بل أكثر أهمية في الدول التي تعتمد عملية التنمية فيها اعتماداً مباشراً على القدرة على التواصل. وقد اكتسب هذا القطاع أهمية مضاعفة نتيجة للنمو المطرد للإنترنت والتطبيقات المجتمعية باستخدام الإنترنت، مثل تطبيقات التعاملات الإلكترونية الحكومية، والتجارة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والصحة الإلكترونية ... إلخ.

أما بالنسبة للمحور الثاني، فتسهم الاتصالات وتقنية المعلومات في توفير وسائل دعم الأنشطة التي تنتفع من المعلومات الموجهة والموثوق بها، بما في ذلك تحسين ظروف المجتمعات، وخفض نسبة الفقر. فعلى سبيل المثال، تجعل الاتصالات وتقنية المعلومات الرعاية الصحية أكثر شمولاً، وتوفرها لقطاعات أوسع من خلال الطب الاتصالي (عن بُعد)، كما تزيد فاعلية التعليم، وتوجهه إلى شرائح أكثر، عن طريق التعلم الإلكتروني، والتعليم عن بُعد. ويعد وجود نظم معلومات موثوق بها أمراً ضرورياً من أجل الإدارة الفاعلة، وتشغيل القطاعين العام والخاص؛ إذ تغطي هذه النظم مجالات حيوية عديدة مثل المعلومات الداخلية للحكومة، وخدمات المواطنين، والتجارة، وأعمال البنوك، والعلاقات الدولية، الأمر الذي يبرز أهمية التأكد من أمن المعلومات والبيانات والشبكات لإنجاح مجتمع المعلومات.

إضافة إلى هذه المحاور، أصبحت الاتصالات وتقنية المعلومات، خصوصاً في السنوات القليلة الماضية، من العوامل المهمة في التواصل الاجتماعي وتبادل المعلومات والمعارف، ونشر مبادئ الحوار، وسماع الرأي الآخر، وأضحت منبراً إعلامياً عالمياً لا يعتمد على حدود أو مؤسسات محتكرة.

ولقد أخذت الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات في حسابها هذه التطورات المتسارعة من خلال تطوير البنى التحتية، وتحسين مستوى الخدمات وتسهيل الحصول عليها، والتدريب والتأهيل وبناء الأفراد في المراحل التعليمية المختلفة للتكيف مع هذه المتغيرات بكفاءة متزنة، وبما يساهم في خلق بيئة جادة للتعاظم مع المستجدات الحديثة للوصول إلى مجتمع معلوماتي. فمن خلال مشاريعها المتنوعة المنبثقة من أهدافها العامة، وبما يساهم في دعم الدور

المختلفة والتعليم العالي. من واقع أن التعليم ينشر المعرفة التي تؤسس قدرات تتيح من نقل المعرفة وتراكمها ثم توليدها واستثمارها في مختلف القطاعات.

وخلصت خطة التنمية التاسعة في جانب الاتصالات وتقنية المعلومات إلى نشر المعرفة، ونقل التقنية وتوطينها، وإنتاجها من خلال أنشطة البحث والتطوير والابتكار، والاستثمار في مخرجات مراكز البحث وتحويل الابتكارات والاختراعات إلى منتجات تسهم في عجلة التنمية. ومن الجدير بالذكر أن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات الحالية تتكامل مع خطتي التنمية الثامنة والتاسعة، وتسهم في تحقيق أهداف التنمية المتوالية.

وعلى صعيد الخطط التطويرية الأخرى ذات العلاقة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، فقد أُنيط بكل من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ووزارة الاقتصاد والتخطيط وضع سياسة وطنية بعيدة المدى للعلوم والتقنية، تُعطي الفترة ٢٠١٠ - ٢٠٢٠م، وتتكامل الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات مع السياسة الوطنية البعيدة المدى للعلوم والتقنية، فقد تضمنت الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية البعيدة المدى، سياسات وغايات بشأن رفع كفاءة الاتصالات وتقنية المعلومات وتطويرها في المملكة. وقد عُني الأساس العاشر من الأسس الاستراتيجية للسياسة بموضوع المعلومات، وأكد ضرورة إتاحة المعلومات العلمية والتقنية، وتيسير كافة السبل للوصول إليها في إطار نظم تتفق مع أهداف المملكة وظروفها.

وأكدت استراتيجية مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية نقل التقنية كأحد أهدافها، ويجري تحقيقه من خلال العديد من القنوات، ويُعد برنامج توطين التقنيات الاستراتيجية والمتقدمة من أهم البرامج في مجال نقل التقنية وتطويرها. وقد وضعت المدينة في عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) خارطة طريق لتنفيذ هذا البرنامج. من جهة أخرى، تقوم شركات مثل شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو)، والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، وشركات برنامج التوازن الاقتصادي خاصة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات والإلكترونيات المتقدمة، بنشاط مهم في

مجال نقل التقنية وتوطينها. وفي هذا الصدد، أُنْتُدِت مؤخرًا جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية وعدد من الجامعات الخاصة لدعم التوجه نحو نقل وتوطين التقنية، وإيجاد مراكز بحثية متخصصة في هذا المجال.

وتميّزت الخطة الاستراتيجية العشرية للتربية والتعليم (١٤٢٥-١٤٣٥هـ ٢٠٠٤-٢٠١٤م) بالتركيز على دور الاتصالات وتقنية المعلومات في تحسين نوعية التعليم وتطويره. ومن ضمن الأهداف الرئيسية للخطة الهدف الحادي عشر الذي ينص على «تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصال وتوظيفها في التعليم والتعلم»، وذلك من خلال ثلاثة أهداف استراتيجية، الأول تأسيس نظام متكامل لاستخدامات تقنية المعلومات. أما الثاني فيتطرق لتأسيس نظام متكامل لاستخدامات تقنية الاتصال في التعليم. ويركز الهدف الثالث على تعزيز التكامل بين المعرفة الآلية والمعرفة لدى الإنسان.

ومن ناحية أخرى، ركز مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام (تطوير) ضمن أهدافه العامة الأربعة على أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات في مجال التعليم والتعلم، والدور الرئيس لها في تطويره وتحسين مخرجاته. فلقد ركز الهدف الثالث على تحسين البيئة التعليمية وتأهيلها وتهيئتها لإدماج التقنية والنموذج الرقمي للمنهج، لتكون بيئة الفصل والمدرسة محفزة للتعلّم من أجل تحقيق مستوى أعلى من التحصيل والتدريب. ومن الملاحظ أن جل مشاريع مبادرة الملك عبدالله لتطوير التعليم تصب في تبني الاتصالات والتقنيات الحديثة. ومن أمثلة هذه المشاريع «بوابة تطوير التعليمية»، «مدارس تطوير الذكاء»، «محتوى تطوير الرقمي»، «مبادرة حاسب لكل معلم وطالب»، «رخصة ICDL لكل معلم»، وغيرها من المشاريع التي تركز على الاستفادة من التطورات الحديثة للاتصالات وتقنية المعلومات، وتسخيرها لإيجاد بيئة تعليمية تعتمد بشكل كبير على الاتصالات وتقنية المعلومات.

كما تضمن مشروع إعداد خطة استراتيجية لوزارة العدل بعيدة المدى للعشرين سنة القادمة من ١٤٣٠-١٤٤٥هـ (٢٠٠٩-٢٠٢٩م) التي تهدف إلى تطوير مرفق

وسد الفجوة الرقمية. كما أن العديد من هذه المشاريع والمبادرات نبعت من الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات. وتعتبر الخطة الخمسية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات، وما تضمنته من أهداف ومشاريع تساند هذه الخطط وتتناسق معها للوصول إلى الأهداف التنموية المنشودة.



القضاء والتوثيق في جميع المجالات المتعلقة به، على خمسة محاور؛ ويركز محورا الإجراءات والنظم والنماذج، والبيئة العدلية، على الاستفادة من تقنيات المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة والمتقدمة؛ لتحسين بيئة العمل القضائية، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة.

وتضمنت الاستراتيجية الوطنية للصناعة حتى عام ١٤٤١هـ (٢٠٢٠م)، محاور عديدة تتقاطع في بعض أجزائها مع الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات خصوصاً في الهدف المتمثل في بناء صناعة قوية، فلقد احتوت الاستراتيجية الوطنية للصناعة على سياسات مهمة في بناء قطاع وطني للإبداع والابتكار، وإقامة مناطق وحاضنات التقنية، والتوجه نحو صناعة منافسة واقتصاد قائم على المعرفة، والتوسع في إنشاء مراكز للبحث والتطوير والابتكار في مجال الصناعة بشكل عام، من بينها قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

كما تم تبني العديد من المشاريع والبرامج والمبادرات التي تصب في دعم توجه الدولة نحو مجتمع المعلومات، ومن ذلك، مدينة المعرفة للاقتصادية في المدينة المنورة، ومنطقة التقنية بالدمام (الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية)، حديقة تقنية المعلومات والاتصالات في الرياض (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض). وادي الرياض للتقنية، و«واحة المعرفة» (كسب)، الذي يأتي ضمن برنامج «مركز المعرفة»، ومبادرة «رواق المعرفة» الذي تتيبناه جامعة الملك سعود وعلى ضوءه تم تبني العديد من المشاريع لتحقيق هذه المبادرات. وكذلك وادي جدة للتقنية بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، ووادي الظهران للتقنية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران، كما يأتي برنامج الملك عبدالله للابتعاث للتركيز على جانب التعليم والتدريب، كما تأتي مبادرة الملك عبدالله للمحتوى الرقمي العربي لإثراء المحتوى العربي في شبكة الإنترنت وزيادة المحتوى العربي الرقمي.

ومما لا شك فيه أن هذه الخطط الاستراتيجية والتنموية تتكامل مع الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وتعكس حرص المملكة على الاستفادة من الاتصالات وتقنية المعلومات لتطوير بيئة مثالية للتحوّل لمجتمع المعلومات،







## لمحة تاريخية عن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

- ١-٢) مراحل إعداد الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات
- ٢-٢) أهم معالم الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات
- ٣-٢) آليات متابعة الخطة ومتطلبات تنفيذها



- ◆ شارك في إعداد الخطة عدد كبير من المتخصصين والمعنيين من الجهات الحكومية والقطاع الأكاديمي والخاص.
- ◆ تمت مراجعة الخطة على أكثر من مستوى، ومن قبل العديد من المتخصصين المحليين.
- ◆ تمت مراجعة الخطة من قبل جهات استشارية عالمية.
- ◆ تم إقرارها بتاريخ ١١ جمادى الأول ١٤٢٨ هـ (٢٨ مايو ٢٠٠٧ م)، بقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٠.

## ٢-٢) أهم معالم الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

لقد أدركت الدولة أهمية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وأولته جل اهتمامها، وقدمت له الدعم والمساندة، وسخرت له الإمكانيات المتاحة للوصول به للأهداف المأمولة، وذلك لارتباط هذا القطاع بجميع مناحي الحياة الخدمية والاقتصادية والتعليمية والصحية وغيرها. ومن هذا المنطلق، صدر قرار مجلس الوزراء، القاضي بالموافقة على الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، التي تتكون من عنصريين؛ الأول: المنظور البعيد المدى للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة. والعنصر الثاني: الخطة الخمسية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة.

## ٢) لمحة تاريخية عن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

يتطرق هذا الفصل للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وأهم معالمها وأهدافها، ومراحل إعدادها. كما سيتم تقديم نبذة عن الخطة الخمسية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات، وعن آليات متابعة تنفيذها. ومن أجل التيسير على القارئ لتقديم صورة شاملة للخطة ومراحل إعدادها، يتضمن هذا الفصل معلومات تم إدراجها في التقرير السابق، لضرورة تكامل المعلومات عن الخطة، وعدم الحاجة للرجوع إلى أكثر من مصدر.

## ١-٢) مراحل إعداد الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

كان هناك إدراك في المملكة لأهمية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وحاجته لوضع الخطط والتصورات المناسبة، لمواكبة التطورات، والاستفادة من التقنيات الحديثة في تحقيق الأهداف التنموية المنشودة. ومزّت الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، التي تضطلع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بمتابعة تنفيذها، وفق أسس علمية مناسبة، والسعي لتذليل العقبات والصعوبات التي قد تواجه الجهات المعنية بتنفيذها، وبحسب الإمكانيات المتاحة للوزارة، بالعديد من المراحل والإجراءات حتى إقرارها، ويمكن إيجازها في ما يلي:

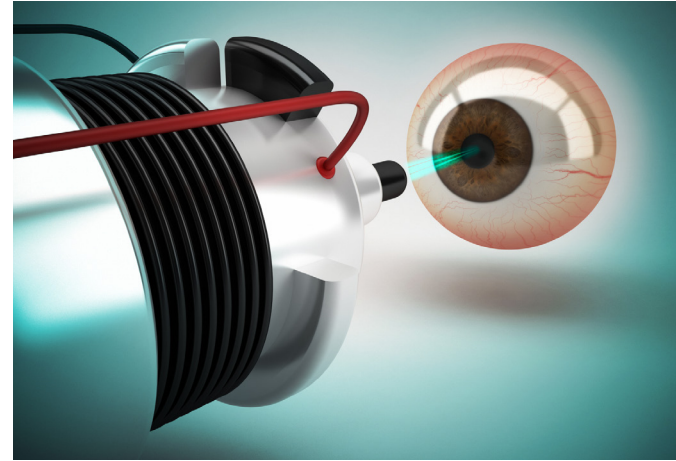
- ◆ تم إعداد المسودة من قبل جمعية الحاسبات السعودية.
- ◆ نقلت مسؤولية إعداد الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات إلى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وقامت الوزارة بإضافة جانب الاتصالات إليها.



من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الإنتاجي في الدول النامية. ومن الجوهري أن تشجع الحكومات استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في جميع مناحي الحياة، وأن تدعم الاستثمار في إنشاء مرافق لإنتاج الاتصالات وتقنية المعلومات. وبلا شك إذا بدأ قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات ينمو بوتيرة أكبر من بقية القطاعات الاقتصادية، فمن المتوقع أن يسهم هذا القطاع إسهاماً فعالاً في النمو وأداء الإنتاجية في المملكة. ومن هذا المنطلق تم وضع رؤية مستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات للمملكة تتمثل في:

"التحول إلى مجتمع معلوماتي، واقتصاد رقمي، لزيادة الإنتاجية، وتوفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لكافة شرائح المجتمع، في جميع أنحاء البلاد، وبناء صناعة قوية في القطاع لتصبح أحد المصادر الرئيسية للدخل"

ويقدم المنظور البعيد المدى تصوراً لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة على المدى البعيد. وتعدّ هذه الخطوة ضرورية لوضع الخطط التفصيلية، إذ إنه من الأهمية عند القيام بالتخطيط المتوسط المدى (كالخطط الخمسية)، وجود منظور استراتيجي بعيد المدى يحكم هذه الخطط ويربط بينها. وفي ظل عدم وجود استراتيجية مرنة بعيدة المدى، قد تنشأ أهداف ذات رؤى قصيرة المدى، لا تحقق المنظور الأفضل على المدى البعيد، حتى وإن بدت منطقية في مجالها الزمني القريب. ويتكون المنظور البعيد المدى للاتصالات وتقنية المعلومات من عنصرين: الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة.



#### • الرؤية المستقبلية

لقد تزايدت أهمية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات مع مرور الوقت خصوصاً في العالم النامي. ولكن أصداء هذه الأهمية ظلت خافتة في المنطقة التي لا تزال تتعثر في قدراتها المتجسدة في صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات. وفي، وهو الأهم، تبني أعمال البحث والتطوير ومخططات الحاضنة التقنية والاستثمارات الرأسمالية في المشاريع. ويمثل قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات نصيباً ضئيلاً

## • الأهداف العامة للخطة الوطنية

في ما يلي الأهداف العامة للخطة وتقع ضمن سبعة مجالات:

أما العنصر الثاني من عناصر الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات فيتمثل في الخطة الخمسة للاتصالات وتقنية المعلومات، وبما أن المنظور البعيد المدى للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات يوفر رؤية واضحة لما يراد الوصول إليه، في مقابل ذلك تمثل الخطة الخمسية الإسقاط الأول للمنظور بعيد المدى على مدى خمس سنوات (١٤٢٨/١٤٢٩ هـ - ١٤٣٣/١٤٣٤ هـ - ٢٠١٢ م). وتعدّ الخطة الخمسية الأولى النواة للوصول للمنظور بعيد المدى للاتصالات وتقنية المعلومات للمرحلة القادمة في المملكة.

وتتضمن الخطة الخمسية توجهات للوصول إلى الرؤية المستقبلية من خلال ستة وعشرين هدفاً محدداً مشتقاً من الأهداف العامة للمنظور البعيد المدى، وثمانية وتسعين مشروعاً، التي ستحقق - إن شاء الله- الأهداف المحددة في الخطة الخمسية عند تنفيذها، وبالتالي تحقيق الأهداف العامة للمنظور البعيد المدى. وقد تم تطوير الخطة الخمسية من خلال الأخذ في الاعتبار دراسات الوضع الراهن للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، وغايات ومنطلقات سياسة المملكة في الاتصالات وتقنية المعلومات، وتجارب الدول الأخرى، إضافة إلى معرفة التقنيات الحديثة والتوجهات المستقبلية في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات، ولتطوير الخطة الخمسية تم إتباع منهجية واضحة تركز على أساسيات التخطيط الاستراتيجي ومنطلقات البيئة المحلية.

م	الهدف	المجال
١	رفع إنتاجية وكفاءة جميع القطاعات، وتعميم الخدمات الحكومية والتجارية والاجتماعية والصحية إلكترونياً، وتشجيع العمل عن بُعد من خلال التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات.	الخدمات والإنتاجية
٢	تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بشكل عادل، ومحفز، وجاذب للاستثمارات.	تنظيم القطاع
٣	بناء صناعة اتصالات وتقنية معلومات قوية منافسة محلياً وعالمياً من خلال البحث العلمي والإبداع والتطوير في مجالات استراتيجية، والتعاون الإقليمي والدولي، لتصبح مصدراً رئيساً للدخل.	صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات
٤	التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب بجميع مراحلها.	التعليم والتدريب
٥	تمكين كافة شرائح المجتمع في جميع أنحاء البلاد من التعامل مع الاتصالات وتقنية المعلومات بفاعلية ويسر لردم الفجوة الرقمية.	الفجوة الرقمية
٦	التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة الهوية الوطنية، والانتماء الوطني واللغة العربية، وتعزيز رسالة الإسلام الحضارية.	الإسلام والوطن واللغة العربية
٧	توفير قدرات مؤهلة ومدربة من الجنسين في مختلف تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال إعداد الكوادر الوطنية، واستقطاب الخبرات العالمية.	القدرات البشرية

## ٣-٢ آليات متابعة الخطة ومتطلبات تنفيذها

تعدّ متابعة تطبيق الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات وتنفيذ مشاريعها من الأمور الأساسية لضمان نجاحها. لذا يجب التعرف على سير المشاريع ونسبة المتحقق منها. كما يجب التعرف على العقبات التي تواجه التنفيذ، ومحاولة تذليلها، والتعرف على مدى موضوعية الأهداف المرسومة، ومدى الحاجة إلى تعديل المسار للوصول إلى الرؤية المستقبلية. وهناك آليات متابعة على مستويين رئيسين: الأول على مستوى المشاريع، والثاني على مستوى الخطة بشكل عام.

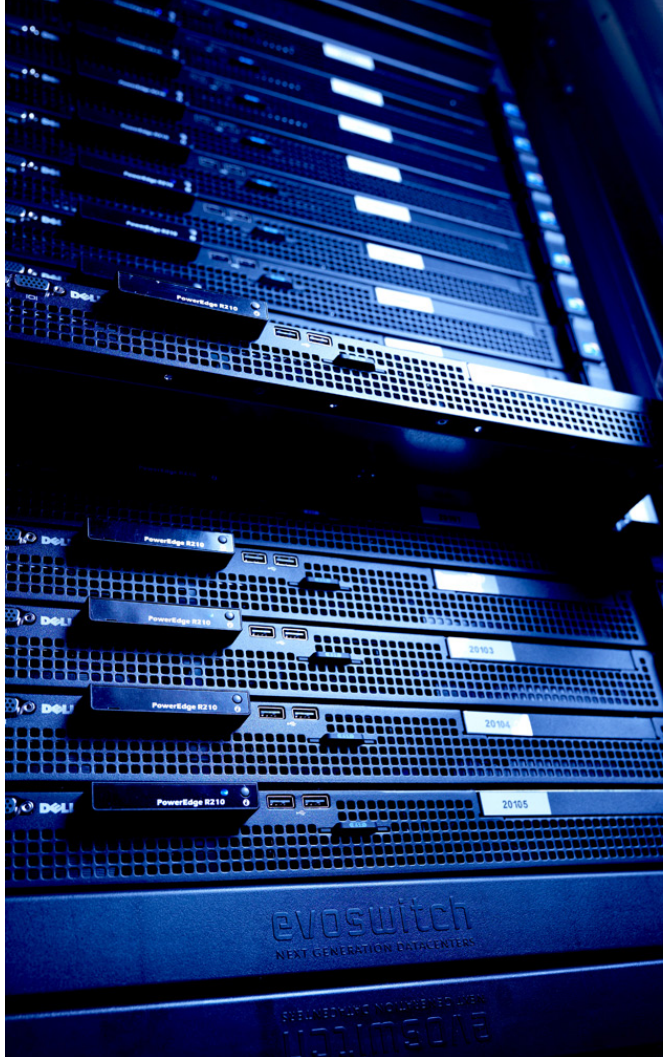


وتمثل عملية تطوير الخطة نقطة البداية للوصول إلى الرؤية المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، وبلي ذلك تنفيذ المشاريع المقترحة، إلا أنه يجب أن توازي هذه العملية متابعة للتنفيذ، وذلك للأسباب التالية:

- ❖ التعرف على مدى التقدم نحو الرؤية المستقبلية وتقييمه.
- ❖ تحفيز الجهات المعنية على المبادرة والإسراع في تنفيذ المشاريع الواردة في الخطة، وفق الأسس المتعارف عليها؛ لتتماشى مع الفترات الزمنية المحددة في الخطة.
- ❖ المراجعة والتقييم لمخرجات الخطة، ووضع السياسات والآليات المناسبة لتنفيذ الخطة وفق الفترة الزمنية المحددة.
- ❖ التأكد من سير المشاريع ضمن الأطر المحددة في الخطة، والتحقق من اتجاهها الصحيح نحو تحقيق الأهداف المرسومة في الخطة.
- ❖ تحديد العقبات والصعاب التي تواجه التنفيذ، ووضع الحلول، وإقرار البدائل المناسبة.
- ❖ تحديد موقع المملكة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات ضمن المستوى العالمي.
- ❖ الاستعداد لوضع الخطط المستقبلية.

وتبين الأهداف العامة للخطة أن مسؤولية تنفيذ هذه الخطة هي مسؤولية جماعية، تشمل قطاعات عريضة من الجهات الحكومية، وشركات القطاع الخاص، والجمعيات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني. ولا بد من أن تتسم هذه المسؤولية الجماعية بروح التعاون بين جميع الجهات؛ ولمتابعة تنفيذ الخطة توجد مؤشرات رئيسة لقياس مستوى تحقيق أهداف الخطة، وتنقسم هذه المؤشرات إلى قسمين رئيسين:

- ❖ مؤشرات على المستوى الوطني؛ تساعد على متابعة التقدم نحو الرؤية المستقبلية، وتحديد موقع المملكة عالمياً.
- ❖ مؤشرات على المستوى القطاعي؛ تساعد على تحديد العقبات ومعوقات التقدم، ووضع الخطط المستقبلية الخاصة بالقطاعات المختلفة.



إضافة إلى متطلبات للتنفيذ يجب توافرها للوصول إلى الرؤية المستقبلية يمكن إجمالها في ما يلي:

- ◆ دعم القيادات العليا في جميع مستويات الخطة واستمرارية هذا الدعم، لأن هناك مصاعب في التنفيذ ومقاومة للتغير قد تعيق أو تؤخر التنفيذ.
- ◆ هيكلية المنشآت وتبسط الإجراءات ودعم عملية اتخاذ القرار؛ لتمكين الاتصالات وتقنية المعلومات من القيام بالإجراءات المؤسسية بطرق أسرع وأكثر كفاءة.
- ◆ تطوير الأنظمة الإدارية والمالية الحكومية لتمتع بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية المطلوبة، ومواكبة متطلبات مجتمع المعلومات.
- ◆ تحسين بيئة الاستثمار ووضع الحلول لمعوقات الاستثمار.
- ◆ توفير بيئة خدمية مناسبة كخدمات البريد والنقل المأمونة منخفضة التكاليف؛ لتساعد على القيام بالأعمال إلكترونياً.
- ◆ تطوير طرق التعلم والتعليم والمناهج الدراسية؛ لتناسب مع المتطلبات الجديدة.
- ◆ تغيير ثقافة المجتمع لتصبح مشجعة على الإبداع، والابتكار، ونشر روح المبادرة، وتقبل الفشل في سبيل النجاح.







PARTNERSHIP

GOALS

TEAMWORK

STRATEGY

19



STRATEGY



## دور وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وأهم نشاطاتها في متابعة تنفيذ الخطة

- ١-٣) التعريف بالخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات
- ٢-٣) التعاون والتنسيق من أجل التنفيذ
- ٣-٣) التحفيز نحو الإنجاز
- ٤-٣) الخارطة الاستراتيجية
- ٥-٣) نماذج متابعة سير المشاريع
- ٦-٣) بعض القرارات والتوصيات ذات العلاقة بالخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات





### ٣) دور وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وأهم نشاطاتها في متابعة تنفيذ الخطة

تسعى الوزارة جاهدة لوضع التّاليات والإجراءات المناسبة لتحفّيز الجهات على تنفيذ مشاريع الخطة نطاق الفترة الزمنية المحددة. كما تقوم الوزارة وبشكل مستمر بالتواصل مع المسؤولين في الجهات الحكومية لإيضاح أهداف الخطة، ومحاولة تلافى أي معوقات أو صعوبات قد تواجه تنفيذ المشاريع.

بعد تكليف وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالإشراف على الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات ومتابعتها تنفيذها، استشعرت الوزارة حجم المسؤولية وعظمتها. ولكي تقوم الوزارة بدورها في ما يتعلق بالأعمال الموكلة إليها ضمن المهام المنصوص عليها في الخطة، فقد صدرت توجيهات معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات بالعمل على دعم أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وتوفير كافة الوسائل لتضطلع بمتابعة تنفيذ الخطة والتعريف بها، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، والسعي لتبني أفضل السبل والإجراءات لمتابعة سير المشاريع وفق منهجية مقننة في هذا المجال، ووضع المؤشرات والتّاليات المناسبة لقياس نسبة المتحقق من الأهداف، والتأكد من سير الخطط الخمسية نحو الرؤية المستقبلية ضمن الأطر المحددة للأهداف العامة، وتحديد الصعوبات والمعوقات ووضع الحلول المناسبة لها. ومن أهم أنشطتها ما يلي:

ومن منطلق التعريف بالخطة وأهدافها وسبل تنفيذ مشاريعها، قامت أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات بالإجراءات التالية:

- ◆ إصدار دليل يتضمن كامل محاور الخطة، وتوزيعه على الجهات الحكومية والخاصة، خصوصاً الجهات المشاركة في تنفيذ الخطة.
- ◆ نشر كامل الخطة على موقع الوزارة على الإنترنت باللغتين العربية والإنجليزية.
- ◆ إصدار نشرة إلكترونية عن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وهي نشرة فصلية تصدر عن أمانة الخطة، وتهدف إلى التعريف بأهم محاورها وأهدافها، ونشر مستجدات سيرها، وما تم تحقيقه من مشاريع، وإطلاع المسؤولين والمختصين على التطورات والإنجازات التي تمت في سبيل تحقيق الخطة، وعمل لقاءات مع مديري المشاريع لنشر تجاربهم وإنجازاتهم. ولقد تمّ إصدار سبعة أعداد حتى تاريخه، أربعة أعداد منها في هذا العام، ويتم إرسال النشرة بالبريد الإلكتروني لتلافى المختصين في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، كما أن أعداد النشرة متاحة على موقع الوزارة.

### ٣-١) التعريف بالخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

من الأهمية بمكان قبل الشروع في تنفيذ المشاريع ذات العلاقة بالخطة لتحقيق الأهداف المنشودة، أن يتم نشر الخطة والتعريف بها، وتقديم تصور واضح عن الخطة خصوصاً للجهات المشاركة والإسهام في تنفيذها؛ وذلك من أجل الوصول إلى ركيزة وأسس سليمة يمكن الانطلاق منها لتحقيق أهداف الخطة وتسهيل تنفيذها ومتابعتها.



- ◆ إصدار التقرير السنوي الثول والثاني والثالث عن الخطة بعنوان «التحول إلى مجتمع المعلومات» ووزع على الجهات الحكومية والخاصة، خصوصاً الجهات ذات العلاقة بتنفيذ الخطة وعلى مديري مراكز الحاسب الآلي، وذلك للتعريف بالخطة وأهميتها، والتعرّف على أهم منجزاتها. والتقرير الذي بين أيدينا هو التقرير الرابع والعمل جارٍ على توزيعه على أكبر عدد من المسؤولين والمختصين لإشراكهم في التطلعات والأمل الذي تسعى الخطة للوصول إليه.
- ◆ إتاحة التقارير السنوية للخطة على موقع الوزارة.
- ◆ نشر أهم مخرجات ومشاريع الخطة في وسائل الإعلام.
- ◆ المشاركة في الفعاليات المختلفة للتعريف بالخطة، وعرض مستجداتها، والاستفادة من مرئيات الآخرين حيالها.

### ٢-٣) التعاون والتنسيق من أجل التنفيذ

من اولويات الوزارة السعي لتوطيد أواصر التعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية، لإيمانها بأن تحقيق الخطة لأهدافها مسؤولية جميع الجهات الحكومية، لذلك حرصت الوزارة على التواصل مع الجهات الحكومية بمختلف القنوات الرسمية وغير الرسمية لتحقيق هذه الغاية وتعرّف العقبات والصعوبات التي قد تواجه تنفيذ الخطة والسعي لتذليلها بحسب الإمكانيات المتاحة للوزارة. كما لمست الوزارة الرغبة الصادقة من مجلس الوزراء الموقر، والدعم الكبير من أجل تحقيق أهداف الخطة.

وسعت الوزارة الى التواصل المباشر مع الجهات الحكومية المشاركة في مشاريعها من خلال منسقي الجهات ومدراء المشاريع في تلك الجهات يعمل الزيارات الميدانية والاتصالات الهاتفية لمتابعة المشاريع ورسائل البريد الإلكتروني ورسائل الجوال SMS، كما عقدت الوزارة ورش عمل ودورات تدريبية هُدف من خلالها بناء جسور من التواصل والتنسيق مع الجهات الحكومية بما يحقق الأهداف المنشودة. كما كان التواصل على كافة الأصعدة إذ عقدت امانة الخطة اجتماعات مكثفة وعلى مختلف المستويات لبحث سبل التعاون وتعزيز التواصل لإنجاز المشاريع وتحقيق الأهداف المرجوة.

كما كثفت جهود التواصل مع الجهات الحكومية عامة، والجهات المنفذة على وجه الخصوص، من خلال:

- زيارات الجهات والاجتماع مع مدراء المشاريع.
- عقد اجتماعات مع مستويات عليا في الجهات لتسهيل التعاون والتنفيذ.
- مشاركة ونشر تجارب الجهات في تنفيذ المشاريع.
- إصدار النشرة الإلكترونية للخطة لمتابعة المشاريع ونتائجها
- وإنجازات الجهات.
- التواصل عبر القنوات الإلكترونية والشبكات الاجتماعية والرسائل القصيرة.

ومن خلال عقد البرامج والأنشطة:

- عقد برامج تدريبية في مجال إدارة المشاريع وإدارة إجراءات العمل.
- عقد ورش عمل للمشاريع المشترك في تنفيذها مع الوزارة.
- العمل مع الجهات المنفذة من خلال القيام بالدراسات أو المشاركة في تنفيذ المشاريع.

### ٣-٣) التحفيز نحو الإنجاز

- ◆ القيام بزيارات متعددة للجهات المرتبطة بتنفيذ الخطة، واستضافتهم في الوزارة، للتعريف بالخطة، وبأهمية التعاون والتنسيق لتحقيق أهداف الخطة، وشرح المشاريع ذات العلاقة بالجهة، والوقوف على الصعوبات والمعوقات، والسعي لتجاوزها. انظر (ملحق أ) الذي يتضمن جدولاً لبعض الجهات التي تمت زيارتها، والتواصل معها لهذا العام بما يحقق تنفيذ مشاريع الخطة.
- ◆ رسم عدد كبير من المؤشرات الشاملة لقياس مخرجات المشاريع لتعرّف سير المشاريع، ولمساعدة الجهات المنفذة على وضع تصورات واضحة لسير المشاريع، ونسبة المتحقق منها، ومدى تحقيقها للأهداف المنصوص عليها في الخطة.

◆ التنسيق لعقد دورات لمنسقي الجهات ومديري المشاريع. فانطلاقاً من الدور الكبير الذي يقوم به منسفو ومديرو المشاريع لدى الجهات المشاركة في تنفيذ مشاريع الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وتفعيلاً لمفهوم الشراكة الاستراتيجية بين الخطة وكافة الجهات ذات العلاقة بمشاريعها، أقامت الوزارة دورات تدريبية متخصصة لمنسقي الجهات الحكومية ومدراء مشاريع الخطة في الجهات الحكومية.

حيث عُقدت دورتان تدريبيتان في "إدارة المشاريع وسبل إنجاحها" شارك بهما أكثر من ٣٠ مشاركاً يمثلون ١٢ جهة حكومية. هدفت من خلالها إلى:

- تزويد المتدربين بالمعرفة الكافية والأساسية في مجال إدارة المشاريع التي تساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة خلال المراحل المختلفة من المشروع.
- تمكين المتدربين من اختيار الطرق والأساليب الفاعلة لكل مرحلة من مراحل المشروع واستخدامها.
- تعريف المتدربين بكيفية قياس أداء المشاريع، وكيفية قياس نسب الإنجاز وتحضير تقارير الأداء للمشروع، وذلك بحسب طبيعة كل مشروع.
- تزويد المتدربين بأفكار عن فعالية استخدام المصادر البشرية والمادية، وبناء فرق العمل، وإدارة الجودة، وإدارة المخاطر والمشاكل المتوقع حدوثها أثناء تنفيذ المشروع، وأساليب الشراء والتعاقد.
- تطوير مهارات مديري المشاريع مع أصحاب المصلحة في المشاريع وسبل الاتصال بهم.

كما عقدت الوزارة دورة تدريبية في برنامج لإدارة إجراءات العمل، وهو برنامج تدريبي متقدم يتكون من ثلاث دورات هي: أساسيات إدارة إجراءات العمل ونمذجة وتحليل وتصميم إجراءات العمل وجمع المعلومات والتسهيل لإجراءات العمل. حصل خلالها المشاركون في البرنامج على شهادة "محترف إدارة إجراءات العمل" وحضرها ٢٢ مشاركاً يمثلون ١٦ جهة. وهدف البرنامج التدريبي إلى:

- تقديم معلومات لبناء القدرات في مجال إدارة إجراءات العمل.
  - التطوير والارتقاء بمستوى أداء المؤسسة من خلال تمكين المتدربين من تحسين وتبسيط إجراءات العمل وتعميق حلقات الاتصال بين اقسام جهاتهم من ناحية ومع أمانة الخطة من الناحية الأخرى.
  - تزويد المتدربين بالأدوات والبرامج اللازمة للقيام بأدوارهم.
  - تزويد المتدربين بالمعرفة على قياس وتحسين الإنتاجية والكفاءة مما يؤدي إلى ضمان قيامهم بالواجبات والمهام الموكلة إليهم على مستوى عالٍ من الجودة والاحتراف.
  - تدريب المشاركين على أسلوب ومنهج عمل دولي لتطوير أداء مؤسساتهم.
  - مراكمة الخبرات داخل المؤسسة وتسهيل نقلها واحتوائها داخل المؤسسة وليس فقط في عقول أفرادها المتعاقبين.
  - بناء فريق عمل من موظفي المؤسسة قادر على إدامة عملية قياس الأداء والتحسين المستمر في أعمال المؤسسة.
- ◆ ومن جهودها لتحفيز الجهات الحكومية على تنفيذ المشاريع عملت الوزارة مع الجهات للحصول على تمويل المشاريع من خلال ميزانية المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية حيث حصلت بعض المشاريع على تمويلها من هذه الميزانية. كما قدمت الوزارة الدراسات اللازمة لبعض المشاريع، وشاركت كذلك في اللجان العاملة على تنفيذ بعض المشاريع.
- ◆ التواصل مع ممثلي الجهات ومديري المشاريع، وتزويدهم بالمستجدات، وتبادل التراء والمقترحات عن طريق البريد الإلكتروني، للخروج بأفضل السبل للتعاون لتنفيذ مشاريع الخطة، وفق أطر علمية يمكن من خلالها قياس مدى التقدم في تحقيق الأهداف؛ وذلك من خلال نسبة المتحقق من مشاريع الخطة بناءً على مؤشرات مقننة لقياس تنفيذ المشاريع. عمل دراسات واستشارات علمية لتبني أفضل السبل لمتابعة تنفيذ الخطة، والتأكد من تحقيقها لأهدافها المرسومة.

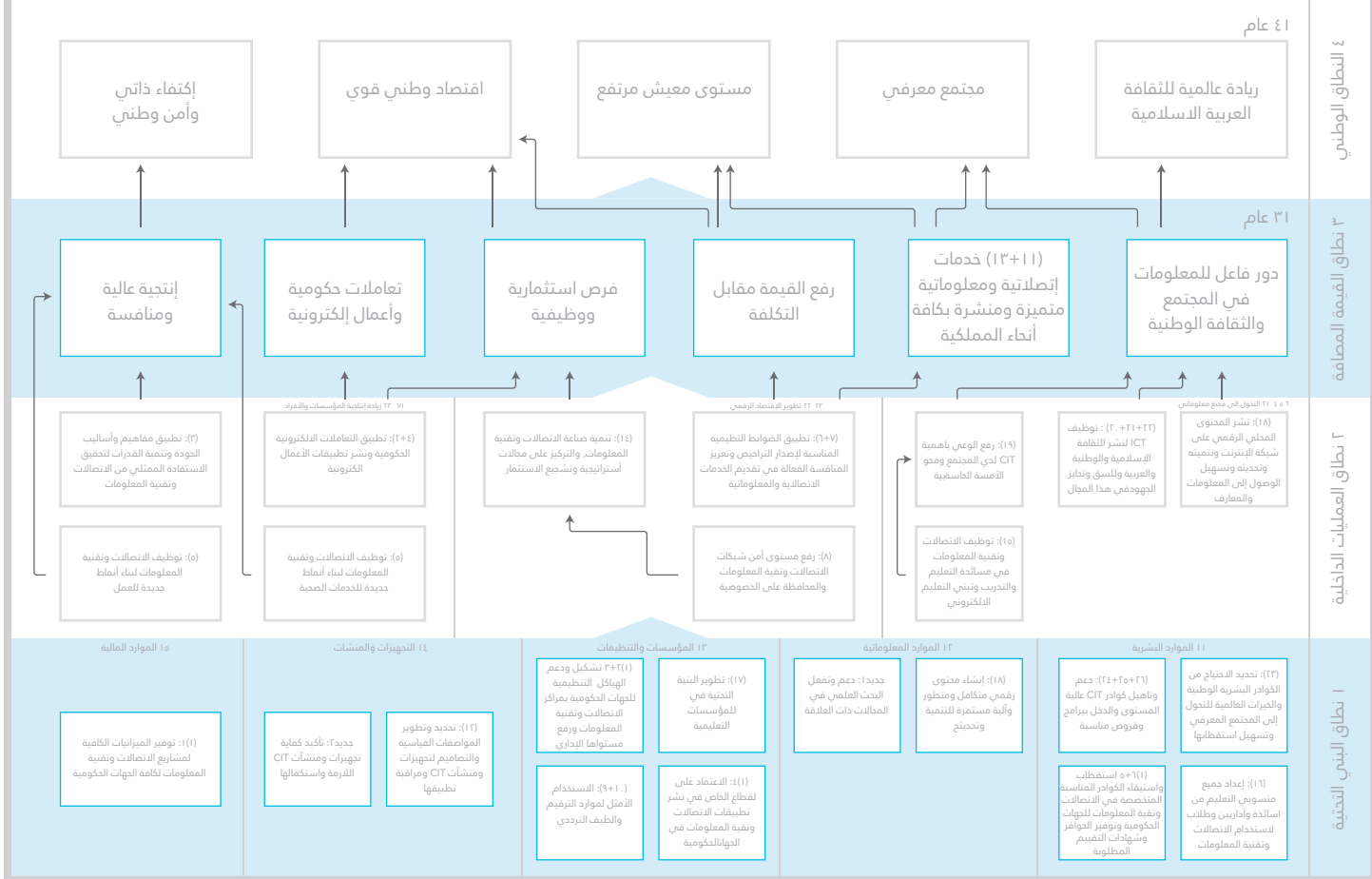
المحاور	النطاق
الموارد البشرية، الموارد المعلوماتية، المؤسسات والتنظيمات، التجهيزات والمنشآت، الموارد المالية.	نطاق البنى التحتية
التحول إلى مجتمع معلوماتي، تطور الاقتصاد الرقمي، زيادة إنتاجية المؤسسات والأفراد.	نطاق العمليات الداخلية
دور فاعل للمعلومات في المجتمع والثقافة الوطنية، خدمات اتصالية ومعلوماتية متميزة ومنتشرة بكافة أنحاء المملكة، رفع القيمة مقابل التكلفة، فرص استثمارية ووظيفية، تعاملات حكومية وأعمال إلكترونية، إنتاجية عالية ومنافسة.	نطاق القيمة المضافة
ريادة عالمية للثقافة العربية والإسلامية، مجتمع معرفي، مستوى معيشي مرتفع، اقتصاد وطني قوي، اكتفاء ذاتي وأمن وطني.	النطاق الوطني

- ◆ تكوين مجموعة استشارية من خبراء في تخصصات شتى ذات علاقة بمضمون الخطة، من أجل تقديم المشورة في متابعة تنفيذ الخطة ومشاريعها، وآلية تطويرها، بما يتماشى مع الرؤية المستقبلية والأهداف العامة.
- ◆ تسهيل عملية التواصل مع الخطة والوقوف على حالة المشاريع من خلال بوابة إدارة مشاريع الخطة بحيث يستطيع المنسقين ومدراء المشاريع التعرف على أداء المشاريع ومؤشراتها وتحديث بياناتها وايضا معرفة اخبار ومستجدات الخطة.

### ٣-٤) الخارطة الاستراتيجية

ومن أجل التعرف على موضوعية الأهداف المرسومة في الخطة وتماسيها مع أرض الواقع، قامت أمانة الخطة بتبني دراسة من أجل التعرف على المتغيرات التي طرأت على مجال الاتصالات وتقنية المعلومات على المستوى المحلي والعالمية. ولمراجعة الأهداف والمشاريع والمؤشرات المعتمدة في الخطة وفقاً لهذه المتغيرات، والبحث عن أفضل السبل لتنفيذ الخطة ومتابعتها. وتم وضع خارطة استراتيجية تشتمل على نطاقات متدرجة ومتراصة من الأدنى إلى الأعلى، تهدف إلى تنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها للرؤية المستقبلية. وتم تقسيم الخارطة الاستراتيجية إلى أربعة نطاقات وكل نطاق إلى عدة محاور. ويوضح الجدول التالي المحاور ضمن هذه النطاقات:

## الخارطة الإستراتيجية لتنفيذ الخطة الوطنية للإتصالات وتقنية المعلومات



### ٣-٥) نماذج متابعة سير المشاريع

استحدثت أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات نظاماً إلكترونياً جديداً لإعداد التقارير السنوية للمشاريع. ومن ميزات هذا النظام أنه يتيح لكل منسق توزيع المشاريع على مديرها في الجهة، ومن ثم إعداد التقرير إلكترونياً وإرساله. وقد ساعد النظام الإلكتروني في إعداد التقارير بسهولة وبسرعة، كما يمكن النظام من أرشفة التقارير و الوصول إلى التقارير المرسله والمستلمة، كما يقدم النظام معلومات إحصائية وتقارير عن سير المشاريع. وحرصت الوزارة من خلال هذا النظام الآلي على التسهيل على المنسقين ومدراء المشاريع في الجهات الحكومية على متابعة مشاريعهم والتحديث والتعديل على المعلومات بشكل مباشر. وهدف من إنشاء النظام الإلكتروني:

- تحقيق الكفاءة والإنتاجية ودقة البيانات وسلامتها. وذلك من خلال إعادة تصميم سير العمل واختصار خطواته وتحويلها إلى خطوات آلية، تيسر حفظ البيانات آلياً وتتبع عمليات التغيير عليها وعمل التحقق الآلي عند تحديثها أو تغييرها.

- تقديم تحليل أكثر عمقاً من خلال دراسة البيانات والاتجاهات والأنماط، وترابط العلاقات في النتائج والأداء وبيانات المشاريع.
- بناء مخزن وأرشيف إلكتروني للبيانات التي تم جمعها ليسهل الوصول إليها وتبادلها بين الأطراف الخارجية والداخلية. علاوة على أن هذا المخزن سيتيح استخدام البيانات بطريقة سهلة، وموثوق بها يمكن الاعتماد عليها لتكون مرجعاً في الدراسات والبحوث لأغراض عدة.
- بناء قناة اتصال آمنة مع الجهات ذات الصلة بالمشاريع تساعد على تسهيل وتسريع عملية التواصل. كما تمكن هذه القناة الجهات من التواصل فيما بينها لتبادل التجارب والخبرات. وتعطي هذه القناة أمانة الخطة وسيلة أسهل للمتابعة والتعرف عن قرب على المعوقات المشتركة بين الجهات والاهتمامات المشتركة بينها.



موقع إدارة مشاريع الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

### ٦-٣) بعض القرارات والتوصيات ذات العلاقة بالخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

ضمن جهود الوزارة في متابعة تنفيذ الخطة، فلقد تم تبني العديد من التوصيات لتلافي الصعوبات والمعوقات التي تواجه تنفيذ مشاريع الخطة، ولقد تم الرفع بهذه التوصيات للمقام السامي وتم مناقشتها مع الجهات المعنية (هيئة الخبراء، مجلس الشورى) وصدر العديد من القرارات لتحفيز الجهات على تنفيذ المشاريع الموكلة إليها، كما تم استصدار العديد من القرارات الداعمة لتنفيذ بعض مشاريع الخطة. والجدول التالي يوضح بعض القرارات ذات العلاقة بالخطة.

م	جهة الخطاب	الرقم	الموضوع	التاريخ
١	قرار مجلس الوزراء	م/٣٨٩	وجه القرار بأن على الجهات الحكومية تضمين تقاريرها السنوية ما تم إنجازه، وما تواجهه من صعوبات في المشروعات التي تخصصها في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات.	١٤٣٢/١/١٩هـ
٢	قرار مجلس الوزراء	ب/١٦٧٨	نصت الفقرة رقم (١) المتضمنة مناسبة ما ورد في البند (أولاً) من قرار مجلس الشورى رقم (٣٢/٤٥) وتاريخ ١٤٣٠/٦/٢٢هـ والذي جاء فيه أن على جميع الجهات الحكومية الالتزام بالعمل وفق ضوابط تطبيق المعاملات الإلكترونية الحكومية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٤٠) وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٧هـ وذلك بمشاركة البيانات العامة والمشاركة.	١٤٣٢/١/١٥هـ
٣	قرار مجلس الوزراء	ب/٣٢٤٣٤	هذا القرار مبني على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٥٢ وتاريخ ١٤٣١/٧/١٦هـ، والذي نص في فقرته أولاً على: التأكيد على تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم ٢٤٠ وتاريخ ١٤٢٨/٧/٢٣هـ، بتخصيص مناصب إدارية عليا لتقنية المعلومات في الأجهزة الحكومية، وحث المسؤولين على العمل على تقليص الفجوة بين إدارات تقنية المعلومات والإدارة العليا في الجهة الحكومية، والتأكيد على إعطائها الاهتمام والمتابعة لدعم مشاريع التعاملات الإلكترونية.  وكذلك ما نصت علي الفقرة ثانياً الخاصة بتفعيل الأمر السامي رقم ٨١٨٩/م/ب وتاريخ ١٤٢٦/٦/١٩هـ، الخاص بضوابط تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية وما تضمنه بشأن تشكيل لجنة في كل جهة حكومية تحت اسم (لجنة التعاملات الإلكترونية) وتفعيل دورها والتواصل المستمر معها وذلك بالتنسيق مع برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية وأن تكون هذه اللجنة برئاسة المسؤول الأول في الجهة أو من ينيبه.	١٤٣١/٧/١٨هـ

م	جهة الخطاب	الرقم	الموضوع	التاريخ
٤	قرار مجلس الوزراء	٩٨٧/م ب	(أولاً) على التأكيد على الجهات الحكومية بأن تتعاون مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لتنفيذ الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات (التحول إلى مجتمع المعلومات). كما نصت الفقرة (ثانياً) على أن يكون رفع التقرير السنوي من وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في اليوم الأول من الشهر السادس من كل سنة مالية.	١٤٣١/٢/٣ هـ
٥	قرار مجلس الوزراء	٤٩٧٩١/ب	على الإسراع في تنفيذ البوابة الإلكترونية لدمج البيانات والمعلومات الحديثة، الدقيقة، الشاملة للمستثمرين وأفراد المجتمع كافة في نظام مجمع واحد لزيادة الشفافية المعلوماتية.	١٤٣٠/١٢/٧ هـ
٦	قرار مجلس الوزراء	٧٧٠٨/م ب	نص في فقرته رقم (١) على التأكيد على الجهات الحكومية المعنية بتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (٤) وتاريخ ٢٧/٢/١٤٢٧ هـ - القاضي بالموافقة على ضوابط تطبيق التعاملات الإلكترونية والالتزام بمضمونه، وتنفيذ جميع القرارات والامور السامية الصادرة في شأن تطبيق التعاملات الإلكترونية في الجهات الحكومية. كما نصت الفقرة رقم (٢) بالتأكيد على الوزارات التواصل مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال (ورش العمل) والبرامج التدريبية واللقاءات بين المسؤولين في الجهات المعنية والمسؤولين في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. كما نصت الفقرة رقم (٣) بالتأكيد على كل جهة حكومية معنية إعداد خطط تنفيذية لما يخصها من مشروعات وردت في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات في إطار خطط التنمية، وإدراج تلك الخطط في مشروعات الميزانية السنوية الخاصة بها.	١٤٣٠/٩/١٨ هـ
٧	قرار مجلس الوزراء	٢٤٠	الفقرة (أولاً) يربط الوحدة الإدارية المسؤولة عن تقنية المعلومات في الأجهزة الحكومية بالمسؤول الأول، ويمكن - استثناء - ربطها بالمسؤول الثاني (نائب، وكيل)، ويترك لرئيس الجهة في هذه الحالة تحديد المسؤول الذي ترتبط به هذه الجهة إذا تعدد النواب أو الوكلاء.	١٤٢٨/٧/٢٣ هـ
٨	قرار مجلس الوزراء	٥٣٨٤٧/ب/٧	نص في فقرته رقم (١) على الموافقة على نقل مهام ومسؤوليات الخطة الوطنية لتقنية المعلومات وتنفيذها والاعتماد المالي المخصص لها إلى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات إنفاذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (١٣٣) وتاريخ ١٤٢٤/٥/٢١ هـ.	١٤٢٤/١١/١٣ هـ
٩	قرار مجلس الوزراء	١٦٨٣٨/ب/٧	المشتمل على توصيات من ضمنها اقتراح إناطة جمعية الحاسبات السعودية (جامعة الملك سعود) بوضع خطة وطنية لتطوير تقنية المعلومات في المملكة.	١٤٢١/١٢/١٠ هـ

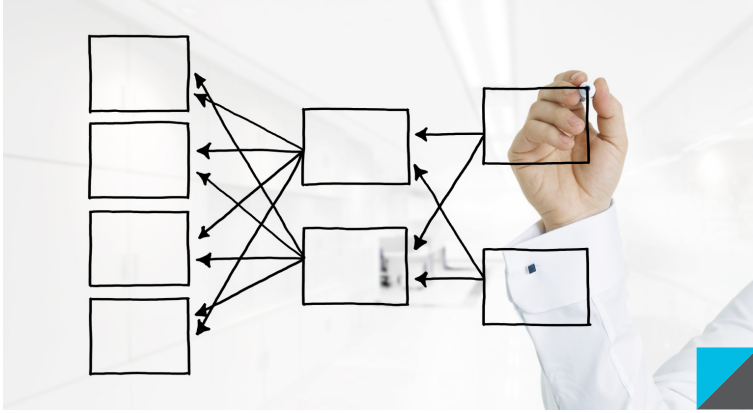




(٤)

## سير مشاريع الخطة حتى نهاية السنة الرابعة من الخطة الخمسية الأولى ١٤٣٢/١٤٣٣ هـ (٢٠١١ م) ونسب الإنجاز

- ١-٤ سير مشاريع الهدف العام الأول
- ٢-٤ سير مشاريع الهدف العام الثاني
- ٣-٤ سير مشاريع الهدف العام الثالث
- ٤-٤ سير مشاريع الهدف العام الرابع
- ٥-٤ سير مشاريع الهدف العام الخامس
- ٦-٤ سير مشاريع الهدف العام السادس
- ٧-٤ سير مشاريع الهدف العام السابع
- ٨-٤ نظرة عامة سير المشاريع



#### ٤) سير مشاريع الخطة حتى نهاية السنة الرابعة من الخطة الخمسية الأولى (١٤٣٢/١٤٣٣ هـ ٢٠١١م) ونسب الإنجاز

يتطرق هذا الفصل لواقع سير مشاريع الخطة، في نهاية السنة الرابعة من عمرها. فالمعطيات المتحصل عليها من الجهات عن حالة المشاريع تعتبر مشجعة، ولكن لا ترقى للآمال والطموحات المعقودة، رغم التحسن عن العام الماضي. وتبذل الوزارة جهوداً لتحفيز الجهات على الشروع في عمل الدراسات المناسبة والبدء بتنفيذ المشاريع التي لم يتم البدء بها حتى الآن، رغم تقلص عددها هذا العام.

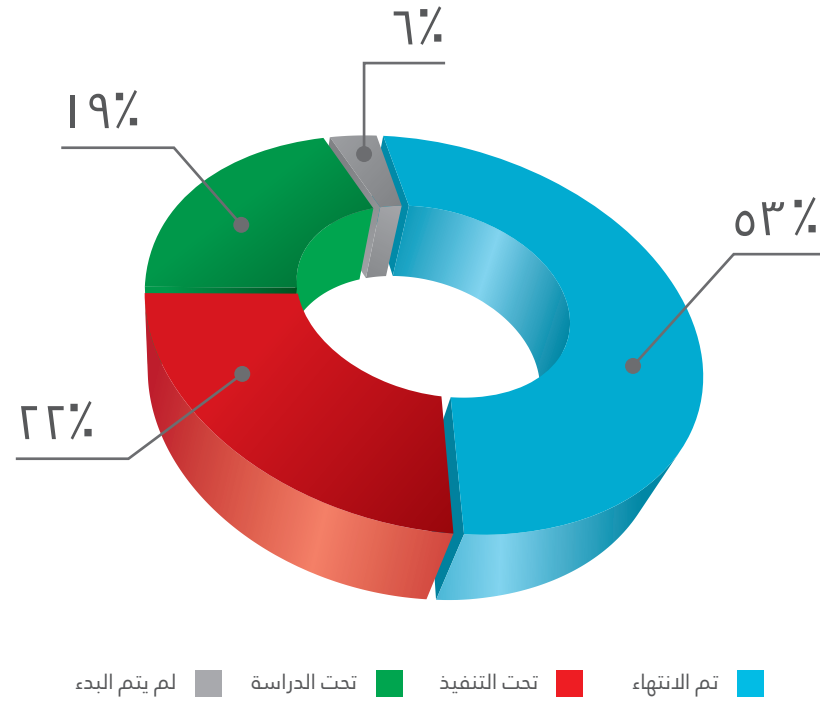
تم في هذا العام الاستمرار في متابعة مشاريع الخطة، ودراسة مرئيات الجهات ذات العلاقة بتنفيذ المشاريع، وتحفيز الجهات على بذل مزيد من الجهد من خلال الإجراءات التي تم التطرق لها في الفقرة رقم (٣-٢). وتوضح الجداول والرسوم التالية سير المشاريع والجهات المعنية بالتنفيذ وفق الاهداف العامة ومن ثم المحددة. مع ملاحظة أن حالة المشاريع "منتهية ومستمر التنفيذ" تشير إلى أن الانتهاء من تنفيذ المشروع لا يعنى بالضرورة توقف الأعمال، حيث أن بعض المشاريع حققت المتطلبات والأهداف منها، ولكن بسبب طبيعتها فتعتبر مشاريع مستمرة في تحقيق غاياتها. مثال على ذلك مشروع (دعم ميزانية الجهات الحكومية الخاصة بمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات)، وكذلك مشروع (إعطاء الأولوية للمنتجات المنافسة المطورة والمصنعة محلياً).

#### ٤-١) سير مشاريع الهدف العام الأول

ويتمثل الهدف العام الأول في رفع إنتاجية وكفاءة جميع القطاعات، وتعميم الخدمات الحكومية والتجارية والاجتماعية والصحية إلكترونياً، وتشجيع العمل عن بُعد من خلال التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات.

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (٢٠١١ م)
(١): توفير الدعم المادي والبشري لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاع الحكومي.	(١) دعم ميزانية الجهات الحكومية الخاصة بمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة المالية	تم الانتهاء
	(٢) تخصيص مناصب عليا لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات.	جميع الجهات	منتهي ومستمر التنفيذ
	(٣) استحداث إدارات للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات التي لا يتوافر لديها ذلك.	جميع الجهات	منتهي ومستمر التنفيذ
	(٤) تفعيل تمويل وتنفيذ مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية من خلال القطاع الخاص.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء
	(٥) زيادة دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.	جميع الجهات	منتهي ومستمر التنفيذ
	(٦) إيجاد حوافز تنافسية لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية.	وزارة الخدمة المدنية	تحت الدراسة
	(٧) اعتماد شهادات تقييم قدرات الاتصالات وتقنية المعلومات في عملية المفاضلة للتعيين والترقية لموظفي الجهات الحكومية.	وزارة الخدمة المدنية	تحت الدراسة
(٢): تطبيق الحكومة الإلكترونية في القطاع الحكومي.	(٨) وضع خطة تنفيذية للحكومة الإلكترونية وتنفيذها.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء
	(٩) وضع ضوابط لتطبيق الحكومة الإلكترونية.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء
	(١٠) تطوير البوابة الوطنية للخدمات الحكومية.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء
	(١١) إنشاء شبكة الحكومة الإلكترونية.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	منتهي ومستمر التنفيذ
	(١٢) إنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	منتهي ومستمر التنفيذ
	(١٣) بناء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تحت التنفيذ
	(١٤) وضع آلية لإقرار مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (٢٠١١ م)
	١٥) إيجاد إطار موحد لمواصفات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء
	١٦) توحيد مواصفات تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية النمطية.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء
	١٧) إبرام اتفاقيات إطارية لأنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تحت التنفيذ
	١٨) دعم تطبيق أفضل التجارب في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء
	١٩) تدريب موظفي الدولة على الاتصالات وتقنية المعلومات.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تحت التنفيذ
	٢٠) تطبيق المشتريات الحكومية الإلكترونية.	وزارة المالية	تحت الدراسة
	٢١) وضع خطط للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية.	جميع الجهات	منتهي ومستمر التنفيذ
	٢٢) تطبيق أساليب الجودة في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	لم يتم البدء
	٢٣) تصنيف شركات ومؤسسات الاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة الشؤون البلدية والقروية	تم الانتهاء
٣): تطبيق مفاهيم أساليب الجودة وتنمية القدرات لتحقيق الاستفادة المثلى من لاتصالات وتقنية المعلومات.	٢٤) إقرار نظام التعاملات الإلكترونية.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	٢٥) تطوير موقع على الإنترنت للمنتجات الوطنية.	وزارة التجارة والصناعة	تحت الدراسة
	٢٦) إنشاء مركز لدعم نشر استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في مؤسسات القطاع الخاص.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	لم يتم البدء
٤): نشر تطبيقات الأعمال الإلكترونية.	٢٧) نشر نظم إدارة المستشفيات ونظم المراكز الصحية.	وزارة الصحة	تحت التنفيذ
	٢٨) بناء الملف الطبي الإلكتروني الموحد.	وزارة الصحة	تحت التنفيذ
	٢٩) نشر تطبيقات الطب الاتصالي.	وزارة الصحة	تحت الدراسة
	٣٠) تحديث أنظمة العمل لتناسب مع مفهوم العمل عن بُعد.	وزارة العمل   وزارة الخدمة المدنية	تحت التنفيذ   تحت الدراسة
	٣١) إنشاء مراكز للعمل عن بُعد.	وزارة العمل	تحت التنفيذ
٥): توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لبناء أنماط جديدة للخدمات الصحية والعمل.			



الشكل (1): سير مشاريع الهدف العام الأول

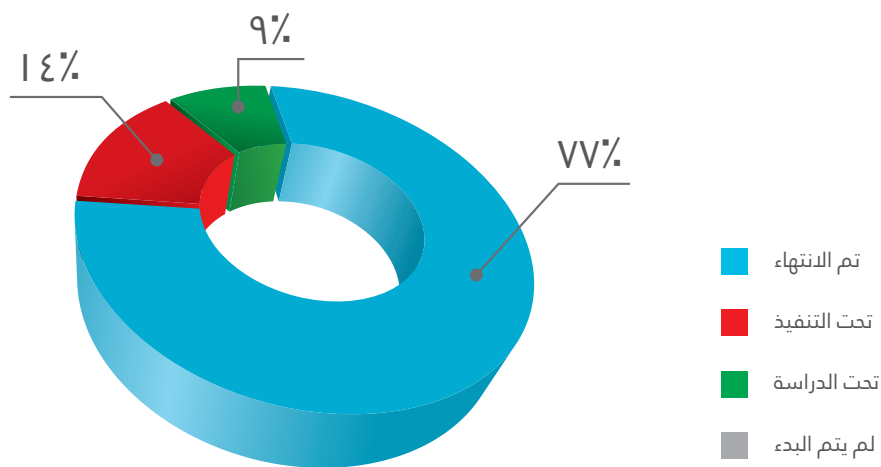
## ٤-٢) سير مشاريع الهدف العام الثاني

يتمثل الهدف العام الثاني في تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بشكل عادل، ومحفز، وجاذب للاستثمارات.

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (٢٠١١م)
(٦): إصدار التراخيص لتقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات.	(٣٢) إصدار ترخيص ثانٍ لإنشاء شبكة هاتف ثابت خلال عام ٢٠٠٧م/٢٠٠٧م.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	(٣٣) إصدار تراخيص إضافية لتقديم خدمات الهاتف المتنقل بعد عام ٢٠٠٦م/٢٠٠٦م.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	(٣٤) إصدار التراخيص الفئوية.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
(٧): تطبيق الضوابط التنظيمية المناسبة للمنافسة الفعالة في تقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات.	(٣٥) وضع سياسات ربط اتصال بيني واضحة وعادلة.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	(٣٦) وضع آلية لتطبيق الفصل المحاسبي لخدمات الاتصالات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ
	(٣٧) إعداد واعتماد وثيقة سياسة تحديد سقف الأسعار لمقدمي الخدمة المسيطرين، وتحديثها والتأكد من تطبيقها.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
(٨): رفع مستوى أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات والمحافظة على الخصوصية.	(٣٨) إعداد نظام لجرائم المعلوماتية والحاسب والإنترنت.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	(٣٩) تنظيمات المحافظة على الخصوصية.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ
	(٤٠) إنشاء وحدة خاصة للمتابعة والتحقيق في مخالفات أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة الداخلية	تحت الدراسة
(٩): الاستخدام الأمثل لموارد الترخيم.	(٤١) إنشاء مركز وطني استراتيجي لأمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	(٤٢) تحديث الخطة الوطنية للتخيم بشكل دوري.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	منتهي ومتنهي التنفيذ
	(٤٣) إدارة موارد الأرقام وأسماء النطاقات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
(١٠): الاستخدام الأمثل للطيف الترددي.	(٤٤) إعداد واعتماد إرشادات نقل الأرقام للهاتف الثابت والمتنقل، ومتابعة تنفيذها.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ
	(٤٥) إعداد الخطة الوطنية للطيف الترددي.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	(٤٦) إعداد أساليب وإجراءات العمل للطيف الترددي.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
(٤٧) إنشاء نظام حديث لإدارة الطيف الترددي.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت الدراسة	

تم الانتهاء هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (٢٠١١م)
(١١): توفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في كافة أرجاء المملكة.	٤٨) إعداد سياسة الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	٤٩) وضع آلية تنفيذ وتمويل الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	٥٠) استكمال هيكلية الإنترنت في المملكة.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
(١٢): مطابقة أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات للمواصفات المعتمدة.	٥١) إعداد مواصفات أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	٥٢) إعداد وتطبيق إجراءات ترخيص وتسجيل واعتماد نوعية أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
(١٣): توفير خدمات اتصالات ذات جودة عالية.	٥٣) إعداد واعتماد مؤشرات ومعايير جودة الخدمة لمقدمي الخدمة المسيطرين وتحديثها.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء



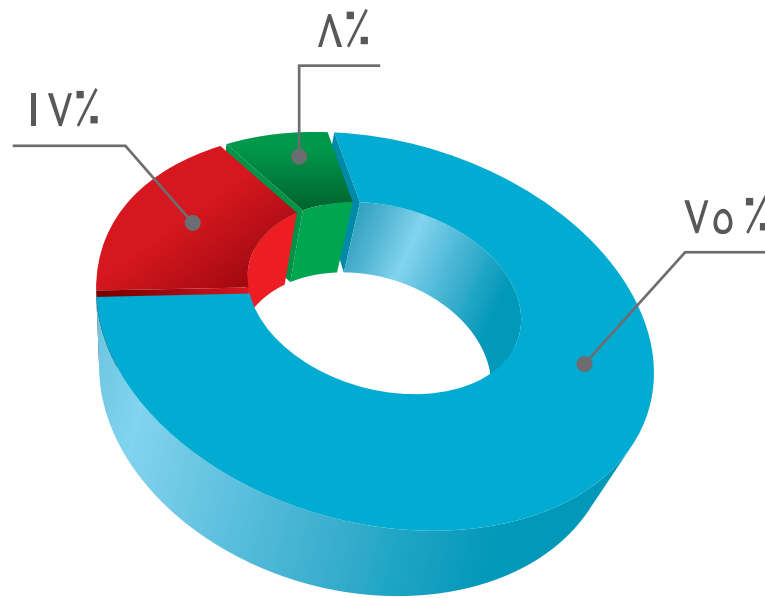
الشكل (٢): سير مشاريع الهدف العام الثاني



### ٤-٣) سير مشاريع الهدف العام الثالث

ويتمثل الهدف العام الثالث في بناء صناعة اتصالات وتقنية معلومات قوية منافسة محلياً وعالمياً من خلال البحث العلمي والإبداع والتطوير في مجالات استراتيجية، والتعاون الإقليمي والدولي، لتصبح مصدرًا رئيسًا للدخل.

مرحلة التنفيذ (٢٠١١م)	الجهة المنفذة	المشروع	الهدف المحدد
تحت التنفيذ	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية	٥٤) إنشاء منطقة حرة للصناعات التقنية.	١٤): تنمية صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات، والتركيز على مجالات استراتيجية، وتشجيع تأسيس أعمال حرة.
منتهي ومستمر التنفيذ	جميع الجهات	٥٥) تشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.	
منتهي ومستمر التنفيذ	الهيئة العامة للاستثمار		
تم الانتهاء	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	٥٦) إنشاء حدائق وحاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	
تم الانتهاء	وزارة المالية	٥٧) إعطاء الأولوية للمنتجات المنافسة المطورة والمصنعة محلياً.	
تم الانتهاء	برنامج التوازن الاقتصادي	٥٨) استثمار جزء من قيمة العقود الدولية في بناء صناعات اتصالات وتقنية معلومات محلية، أو بشراء المنتجات المصنعة محلياً.	
تحت التنفيذ	وزارة التعليم العالي	٥٩) إنشاء مراكز نقل التقنية من الجامعات إلى المجتمع.	
منتهي ومستمر التنفيذ	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	٦٠) دعم صناعة البرمجيات المفتوحة المصدر.	
تم الانتهاء	وزارة المالية	٦١) معاملة أنشطة البحث والإبداع والتطوير في القطاعات الحكومية كمشاريع يرصد لها ميزانيات مستقلة.	
تحت الدراسة	وزارة المالية	٦٢) إنشاء صندوق دعم صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات.	
تم الانتهاء	مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع	٦٣) تشجيع الإبداع لدى الشباب لتطوير منتجات الاتصالات وتقنية المعلومات.	
تم الانتهاء	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	٦٤) إنشاء مركز لأبحاث الاتصالات وتقنية المعلومات.	



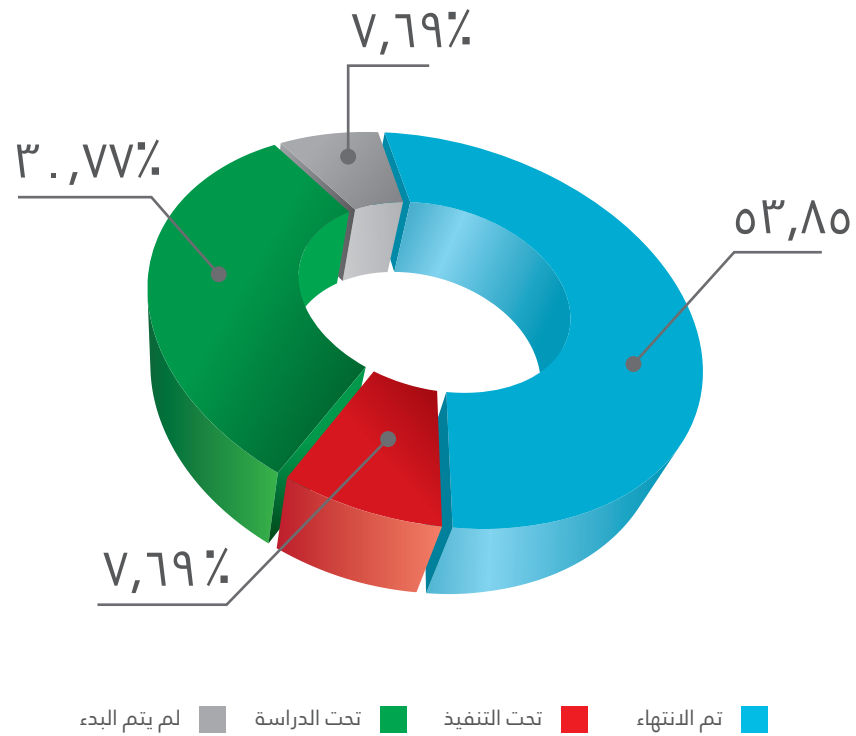
تم الانتهاء 70%    تحت التنفيذ 17%    تحت الدراسة 8%    لم يتم البدء 5%

الشكل (٣): سير مشاريع الهدف العام الثالث

#### ٤-٤) سير مشاريع الهدف العام الرابع:

ويتمثل الهدف العام الرابع في التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب بجميع مراحلها.

مرحلة التنفيذ (٢٠١١ م)	الجهة المنفذة	المشروع	الهدف المحدد
منتهي ومستمر التنفيذ	وزارة التعليم العالي	١٥) إنشاء مركز وطني للتعليم الإلكتروني.	(١٥): توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في مساندة التعليم والتدريب وتبني التعليم الإلكتروني.
تحت التنفيذ	وزارة التربية والتعليم		
منتهي ومستمر التنفيذ	وزارة التعليم العالي	١٦) توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في مساندة التعليم والتعلم.	(١٦): إعداد جميع منسوبي التعليم من أساتذة وإداريين وطلاب للاستخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم.
تحت التنفيذ	وزارة التربية والتعليم		
منتهي ومستمر التنفيذ	وزارة التعليم العالي	١٧) إدخال الحاسب والإنترنت كمقررات دراسية في المناهج الدراسية.	(١٦): إعداد جميع منسوبي التعليم من أساتذة وإداريين وطلاب للاستخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم.
تحت التنفيذ	وزارة التربية والتعليم		
تم الانتهاء	وزارة التربية والتعليم	١٨) تدريب منسوبي التعليم على استخدامات الاتصالات وتقنية المعلومات.	(١٧): تنظيم لشروط التعيين والقبول والترقية للمعلمين.
لم يتم البدء	وزارة التربية والتعليم		
تحت الدراسة	وزارة التربية والتعليم وزارة الخدمة المدنية	١٩) تنظيم لشروط التعيين والقبول والترقية للمعلمين.	(١٧): تطوير البنية التحتية في المؤسسات التعليمية.
منتهي ومستمر التنفيذ	وزارة التربية والتعليم		
منتهي ومستمر التنفيذ	وزارة التعليم العالي	٧) نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية.	(١٧): تطوير البنية التحتية في المؤسسات التعليمية.
تحت الدراسة	مكتبة الملك عبدالعزيز العامة		
تم الانتهاء	وزارة المالية	٧٢) توفير الميزانيات الكافية لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب.	

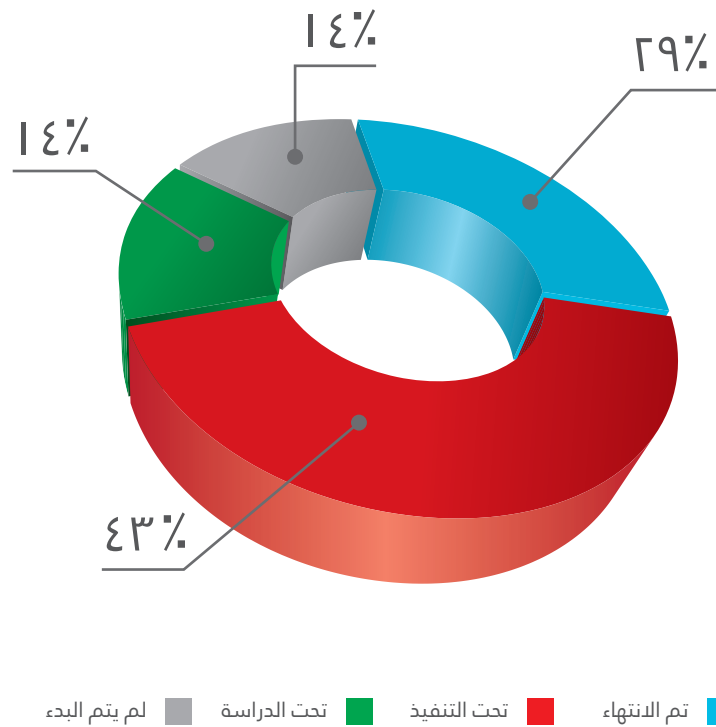


الشكل (٤): سير مشاريع الهدف العام الرابع

## ٤-٥) سير مشاريع الهدف العام الخامس

ويتمثل الهدف العام الرابع في التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب بجميع مراحلها.

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (٢٠١١ م)
(١٨): نشر المحتوى الرقمي على شبكة الإنترنت، لتسهيل الوصول إلى المعلومات والمعارف.	(٧٣) مبادرة المحتوى الرقمي المحلي.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	منتهي ومستمر التنفيذ
	(٧٤) تشجيع المؤسسات الخاصة بتطوير مواقع إنترنت باللغة العربية وتحديثها دورياً.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	لم يتم البدء
	(٧٥) إلزام دور النشر المحلية بتوفير ملخص رقمي لجميع الكتب والتقارير.	مكتبة الملك فهد الوطنية	تحت التنفيذ
(١٩): رفع الوعي بأهمية الاتصالات وتقنية المعلومات لدى جميع الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(٧٦) توفير الميزانيات الكافية لجهود الترجمة والتعريب.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	تحت التنفيذ
	(٧٧) صندوق التدريب المجاني للاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت الدراسة
	(٧٨) مبادرة الحاسب المنزلي.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ
	(٧٩) قوافل محو أمية استخدام الحاسب والإنترنت.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	منتهي ومستمر التنفيذ



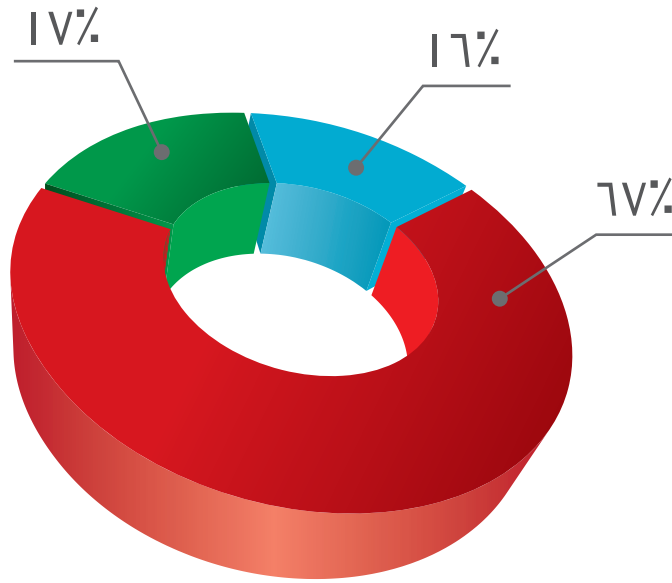
الشكل (٥): سير مشاريع الهدف العام الخامس

## ٤-٦) سير مشاريع الهدف العام السادس

ويتمثل الهدف العام الرابع في التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب بجميع مراحلها.

مرحلة التنفيذ (٢٠١١م)	الجهة المنفذة	المشروع	الهدف المحدد
تحت الدراسة	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	٨٠) إسناد مسئولية التخطيط ودعم توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية إلى المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.	٢٠): تنسيق وتحفيز الجهود الحكومية والخيرية لتوظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الوطنية والعربية والإسلامية.
تحت التنفيذ	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	٨١) إنشاء معهد متخصص لعقد دورات لمنسوبي القطاعات الدعوية الحكومية والخيرية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.	
تحت التنفيذ	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	٨٢) الإنفاق من الأوقاف العامة وإيراداتها على مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية.	
منتهي ومستمر التنفيذ	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	٨٣) إنشاء مركز للدعوة عبر الإنترنت، وتوظيف الإنترنت في تعلم الشعائر الدينية.	٢١): توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة الدراسات والشعائر والدعوة الإسلامية.
تحت التنفيذ	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	٨٤) إنشاء مركز التراث الوطني والعربي الإسلامي الرقمي.	٢٢): توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لنشر الثقافة وترسيخ الهوية الإسلامية الوطنية والعربية.
تحت التنفيذ	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	٨٥) تشجيع إنشاء شركات لتوظيف وتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات في إنتاج برامج الترفيه والتعليم والألعاب الإلكترونية لترسيخ الثقافة الوطنية والإسلامية.	





تم الانتهاء 67% تحت التنفيذ 16% تحت الدراسة 17% لم يتم البدء 0%

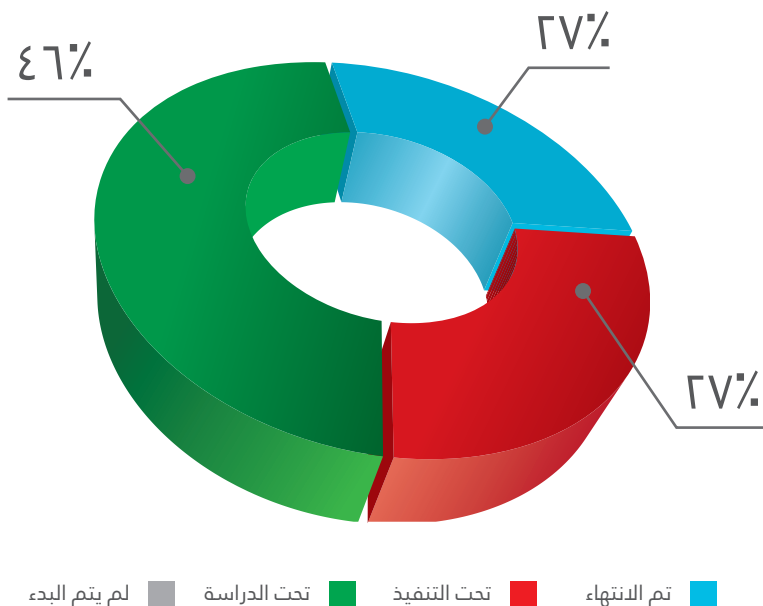
الشكل (٦): سير مشاريع الهدف العام السادس

## ٧-٤) سير مشاريع الهدف العام السابع:

يتمثل الهدف العام السابع في توفير قدرات مؤهلة ومدربة من الجنسين في مختلف تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال إعداد الكوادر الوطنية، واستقطاب الخبرات العالمية.

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (٢٠١١م)
(٢٣): تحديد الاحتياج من الكوادر البشرية الوطنية والخبرات العالمية للتحول إلى مجتمع المعلومات وتسهيل استقطابها.	٨٦) تصنيف وتوصيف مهن الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاعين العام والخاص.	وزارة العمل	تم الانتهاء
		وزارة الخدمة المدنية	تحت الدراسة
	٨٧) بناء قواعد بيانات الكوادر والوظائف في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة العمل	تحت التنفيذ
(٢٤): إنشاء برامج متخصصة في إعداد كوادر الاتصالات وتقنية المعلومات عالية المستوى.	٨٨) تسهيل إجراءات استقطاب الخبراء المتميزين في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات ووضع حوافز خاصة لهم.	وزارة العمل	تم الانتهاء
	٨٩) استحداث دبلومات عالية متخصصة في الاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة
	٩٠) إنشاء معهد جامعي متميز في الاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة
	٩١) إنشاء برامج ماجستير مشتركة بين تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات وتخصصات أخرى.	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة
	٩٢) تفعيل التفرغ لدراسة الماجستير داخلياً لموظفي الدولة من خلال الإيفاد الداخلي.	جميع الجهات	تحت التنفيذ
		وزارة الخدمة المدنية	تحت التنفيذ
	٩٣) استحداث وظائف معيدين في الاتصالات وتقنية المعلومات سنوياً توزع على الجامعات.	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة
(٢٥): دعم تأهيل كوادر في الاتصالات وتقنية المعلومات لتكون قادرة على الحصول على وظائف ذات دخل عالٍ.	٩٤) تقديم قروض للجامعيين لإعادة التأهيل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.	صندوق تنمية الموارد البشرية	منتهي ومستمر التنفيذ
	٩٥) تقديم قروض لخريجي الثانوية الذين لم يتمكنوا من مواصلة التعليم أو العمل لتأهيلهم للعمل في مهن الاتصالات وتقنية المعلومات.	صندوق تنمية الموارد البشرية	منتهي ومستمر التنفيذ

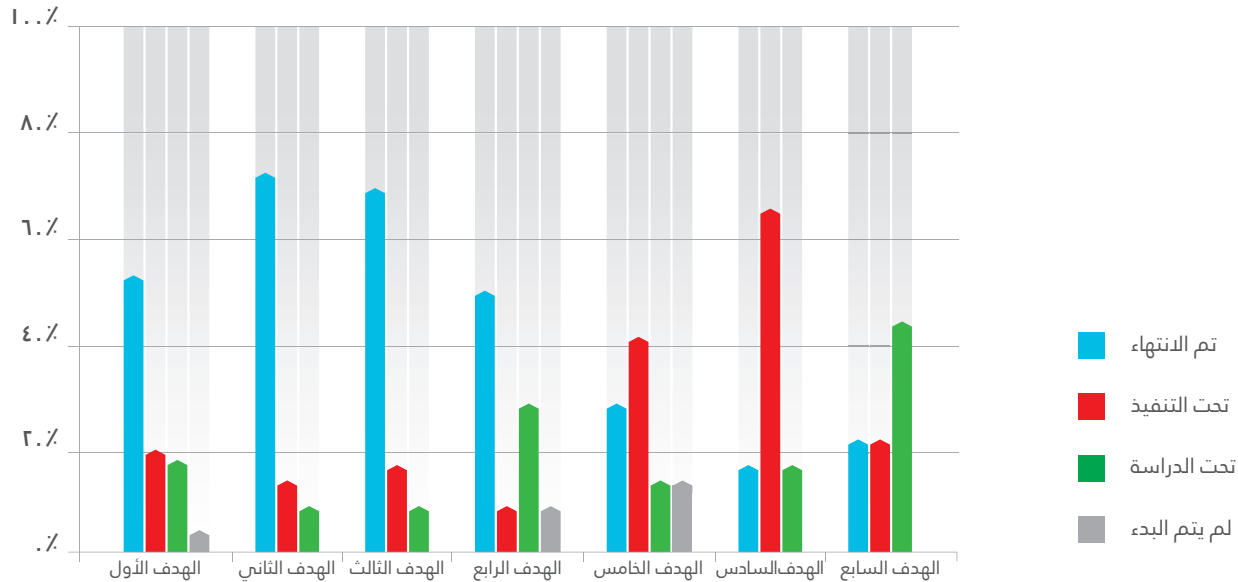
الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (٢٠١١م)
٢٦): زيادة كفاءة الكوادر وجودة البرامج التعليمية والتدريبية في الاتصالات وتقنية المعلومات.	٩٦) إلزام جميع مؤسسات التدريب والتعليم بمراجعة واعتماد الخطط الدراسية دورياً، ومراعاة توافقها مع تصنيف المهن.	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة
	٩٧) تشجيع برامج إعداد الكوادر على تطبيق معايير الجودة العالمية.	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة
	٩٨) الاختبارات القياسية المناسبة لإثبات القدرات واعتماد شهادات معاهد التدريب.	المؤسسة العامة للتدريب التقني	تحت التنفيذ



الشكل (٧): سير مشاريع الهدف العام السابع

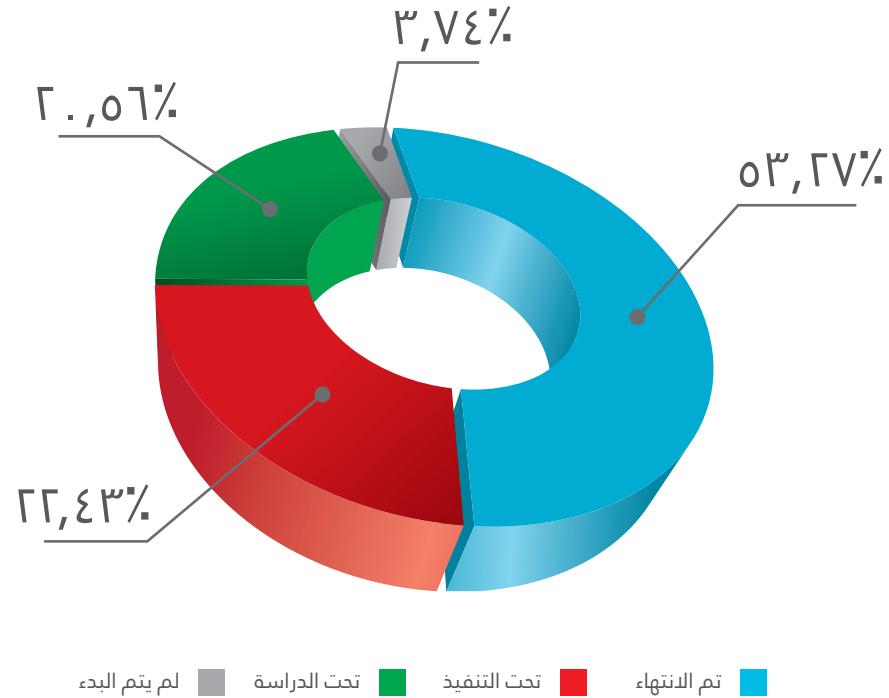
## ٨-٤) نظرة عامة لسير المشاريع

يقدم الشكل (٨) تصوراً عاماً لتقدم مشاريع الخطة. ويعرض مقارنة عن سير المشاريع لكل هدف عام من أهداف الخطة لعام ١٤٣٣/١٤٣٢ هـ (٢٠١١ م). ومن الملاحظ أن هناك تقدماً في تنفيذ المشاريع مقارنة بالعام الماضي؛ إذ حققت الأهداف العامة الاربعة الأولى إنجازاً أكبر في عدد المشاريع التي تمّ الانتهاء منها، وبلغت ٥٣٪ للهدف العام الأول و٧٧٪ للثاني و٧٥٪ للثالث و٥٤٪ للرابع. ولقد طرأ تحسن على المشاريع التي لم تبدأ، حيث بلغت المشاريع التي لم يتم البدء بها في العام الماضي (٩,٣٥٪) وانخفضت إلى (٣,٧٤٪). كما أن الهدفين العامين الخامس والسادس حظيا بتحسين كبير في عدد المشاريع التي تحت التنفيذ و الانجاز، إذ ارتفعت نسبة المشاريع التي تحت التنفيذ إلى (٤٣٪ و ٦٧٪) على التوالي و المنفذ ٢٩٪ و ١٦٪ على التوالي. وعلى الرغم من أن مشاريع الهدف العام السابع يتسم أغلبها بعمل الإجراءات التشريعية والتنظيمية، بخلاف الأهداف الأخرى التي تركز على البنية التحتية ومجالات التنمية، مثل الصحة والتعليم وبناء الاقتصاد المعرفي، وغيرها من محاور التنمية الرئيسة، فقد طرأ تحسن على مشاريع الهدف العام السابع، إذ كانت نسبة المشاريع التي تمّ الانتهاء منها ٧٪ وأصبحت ٢٧٪، وبقيت المشاريع التي تحت الدراسة و تحت التنفيذ بنسب متقاربة كما في العام الماضي ب (٤٦٪ و ٢٧٪) على التوالي. بينما تلاشت نسبة المشاريع التي لم يتم البدء بها من ٢٠٪ إلى ٠٪.

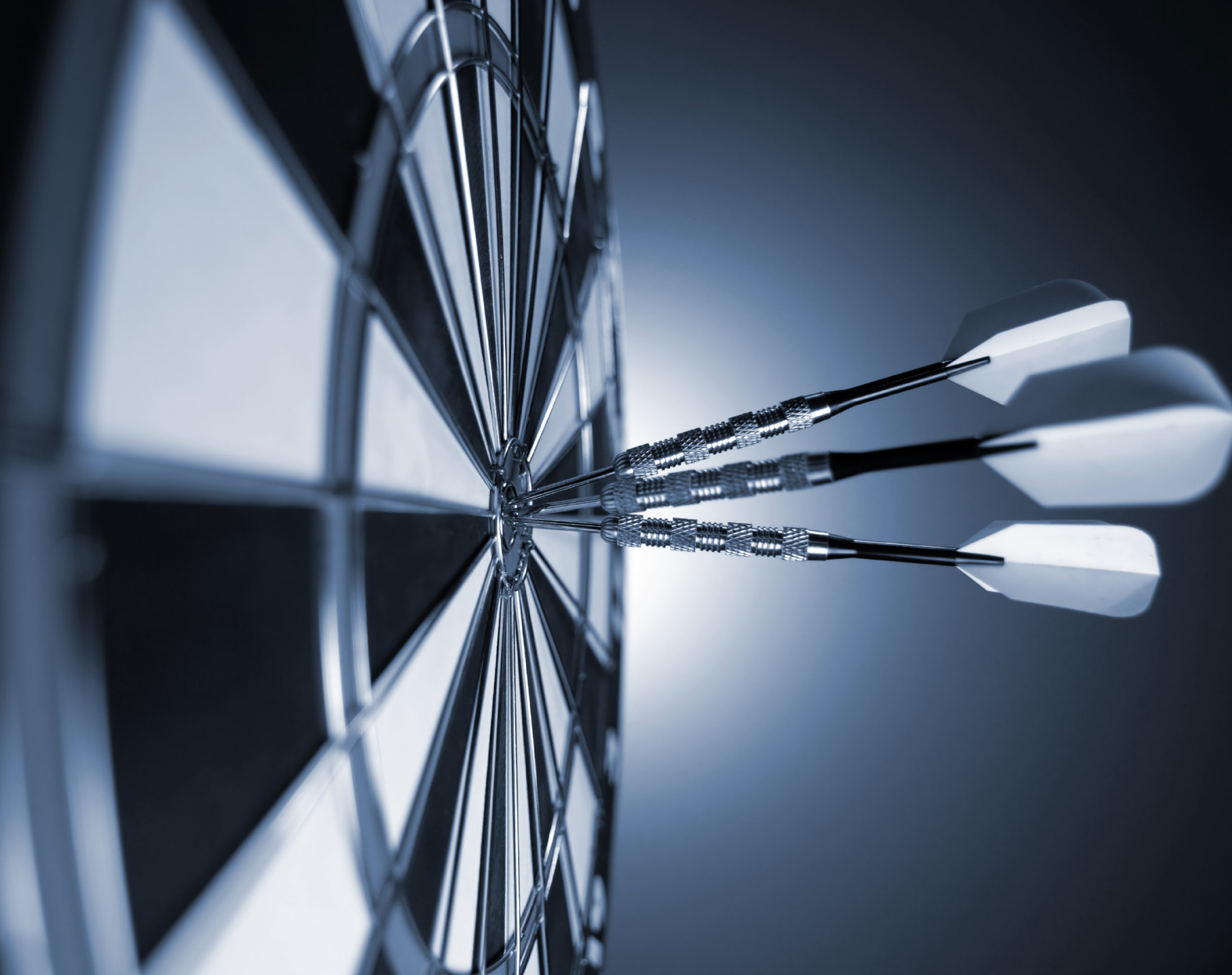


الشكل (٨): مقارنة سير مشاريع الأهداف العامة للعام ١٤٣٣/١٤٣٢ هـ (٢٠١١ م)

الشكل (٩) يوضح سير مجمل مشاريع الخطة الثمانية والتسعين. إذ تقلص عدد المشاريع التي لم يتم البدء في تنفيذها عن العام الماضي فقد كانت ٩% فيما بلغت هذا العام ٤%. ونسبة المشاريع التي تحت الدراسة كانت ٢% وأصبحت ٢١%. وهناك انخفاض في معدل المشاريع التي تحت التنفيذ، إذ كانت العام الماضي ٣٧% وفي هذا العام ٢٢%. أما المشاريع التي تم الانتهاء فقد ارتفعت بشكل كبير من ٣٤% إلى ٥٣%. وتعتبر النتائج المتحققة لهذا العام إيجابية ومرضية، إلا أن الحاجة لا تزال مطلوبة لمزيد من التفاعل والعمل بجدية للانتهاء من تنفيذ المشاريع في نهاية العمر الزمني للخطة الخمسية.



الشكل (٩): سير مجمل مشاريع الخطة في نهاية العام ١٤٣٢/١٤٣٣ هـ (٢٠١١ م)







## نسب الإنجاز في الخطة

- ١-٥) المنجز من الأهداف العامة
- ٢-٥) مجمل المنجز على مستوى الأهداف وعلى مستوى الخطة
- ٣-٥) مقارنة الإنجاز بين الأعوام الثلاثة الماضية



## ٥) نسب الإنجاز في الخطة

لتحقيق رؤية واضحة عن سير الخطة وما تمّ إنجازه بانتهاء السنة الرابعة، لابد من وضع معايير ومؤشرات لقياس حجم الإنجاز. وكما هو معلوم فإن الخطة صدرت ولم تحدد آلية مباشرة لقياس المتحقق من الخطة، وفق أطر علمية مقننة لتعرّف نسب الإنجاز.

ولقد اقتضت الخطة على وضع مؤشرات وقيم مستهدفة، للتأكد من تحقيق غايات وأهداف الخطة، ولكنها لا تقيس نسب ما تمّ تحقيقه من الأهداف العامة للخطة بشكل خاص ولرؤية الخطة بشكل عام، كما أن هذه المؤشرات لا تتوافر جميع قيمها من الجهات المعنية، إضافة إلى أن بعض القيم مشتتة في أكثر من جهة، واعتماد القيم بشكل منقوص لا يعكس الواقع. ومن هذا المنطلق ارتأت أمانة الخطة للاتصالات وتقنية المعلومات، إيجاد وسائل أخرى يمكن من خلالها تقديم تصور تقريبي لما تمّ إنجازه من الخطة. وتمّ استعراض ومراجعة وتقييم كُثير من الخيارات في هذا الجانب، ومنها:

- ١) وضع أوزان للأهداف العامة والأهداف المحددة وفق أهمية كل هدف، من خلال وضع عوامل متنوعة لإجراء الحسابات طبقاً للأهمية.
- ٢) اعتماد المؤشرات الواردة في الخطة كألية للقياس، من خلال وضع أوزان متساوية أو متفاوتة للقياس.
- ٣) اعتماد المشاريع بوضع أوزان متفاوتة من خلال رصد عوامل للقياس بحسب أهمية المشروع.
- ٤) اعتماد حالة تنفيذ المشاريع المختلفة كمعامل للقياس، واعتماد المشاريع بوضع أوزان متساوية لكل مشروع، وبما يعكس أهمية الهدف العام من خلال عدد المشاريع المنضوية تحته.

ولقد تمّ اعتماد المقترح الأخير، رغم الإدراك بتفاوت حجم المشاريع، للأسباب التالية:

- ◆ تتفاوت النظرة والآراء الشخصية، وتتدخل الرغبات والخبرات الفردية في وضع أوزان محايدة، بحسب الأهمية للمشاريع وللأهداف العامة والأهداف المحددة وفق الأهمية، فباعتماد حالة تنفيذ المشاريع المختلفة كمعامل للقياس، واعتماد المشاريع بوضع أوزان متساوية لكل مشروع يتمّ تلافي الأهواء والميول الشخصية.
- ◆ نظراً لتنوع المشاريع، والعدد الكبير للجهات المنفذة، واختلاف وتباين مستويات إدارة المشاريع بين الجهات المنفذة، فمن الصعب الحصول على قيم دقيقة تعكس المتحقق من المشروع في حالة التنفيذ.
- ◆ بالنسبة للخيارات الثلاثة الأوائل، من الصعوبة وضع عوامل موحدة قابلة للمقارنة، نظراً لتنوع غايات الخطة وأهدافها، فهي تمس جميع مناحي التنمية وتلامسها.

حالة المشروع	الوزن	الاعتبارات في تحديد الوزن
لم يتم البدء	٥%	تمَّ تحديد الجهة المعنية بالتنفيذ، وتمَّ أخذ موافقتها على تبني المشروع، وتمَّ تقديم المعلومات والمشورة والتحفيز على التنفيذ. ولم يتم رفض المشروع أو العزوف عن تنفيذه.
تحت الدراسة	٢٠%	تمَّ وضع (١٥%) لحالة الدراسة، لاعتماد المشروع من قبل الجهة، والبدء في الدراسة من أجل التنفيذ. فيكون الوزن (٢٠%).
تحت التنفيذ	٥٥%	تمَّ وضع (٣٥%) لحالة التنفيذ، بحيث تكون متوسط ثابت سواء أكان المشروع في بداية التنفيذ أم في نهايته، لعدم وجود قيم محدثة عن حالة التنفيذ. وتعتبر (٣٥%) قيمة متحفظة بإنقاص (٥%)، حيث إن المتوسط بين حالة الدراسة وحالة الانتهاء (٤٠%). فيكون الوزن (٥٥%).
تمَّ الانتهاء	١٠٠%	في حالة اكتمال المشروع والانتهاء من تنفيذه، سيتم وضع الوزن الكامل له، ويجدر التأكيد على أن الانتهاء من تنفيذ المشروع لا يعنى بالضرورة توقف الأعمال، حيث أن بعض المشاريع حققت المتطلبات والأهداف منها، ولكن بسبب طبيعتها فتعتبر مشاريع مستمرة في تحقيق غاياتها.

- ❖ عدم توافر القيم الخاصة بالمؤشرات الواردة في الخطة، وبافتراض توافرها فهي لا تعكس مجمل الخطة، كما أنها لا تحصر جميع القيم في جميع الجهات لصعوبة تحديدها والحصول عليها.
- ❖ توافر البيانات الخاصة بحالة المشاريع، وإمكانية تعرّف ثقل الهدف العام ووزنه من خلال عدد المشاريع المندرجة تحته، ستقدم صورة أوضح للمتحقق من مجمل الخطة، وكذلك ما تمَّ تحقيقه ضمن الهدف العام، بالإضافة لتعرّف ثقل كل هدف عام بالنسبة لمجمل الخطة.

وتتمَّ وضع وزن موحد لكل مشروع من مشاريع الخطة الثمانية والتسعين، وذلك وفق التالي: (١٠٠ ÷ ٩٨)، بحيث أصبح وزن كل مشروع في الخطة يساوي (١,٠٢%). أما في ما يتعلق بوزن المشروع داخل الهدف العام، فإن ذلك يعتمد على عدد مشاريع كل هدف عام، وذلك وفق التالي: (١٠٠ ÷ عدد المشاريع). ولقد تمَّ اعتماد آليه لتوازن حالة سير المشاريع وفق الجدول التالي:

**ملاحظة:** إذا كان المشروع ينفذ من قبل أكثر من جهة، فيتم اعتماد متوسط الإنجاز (حالة المشاريع) لدى هذه الجهات.

## ٥-١) المنجز من الأهداف العامة

### • المنجز من الهدف العام الأول

يندرج تحت الهدف العام الأول (٣١) مشروعاً، تركز بشكل كبير على التعاملات الإلكترونية الحكومية. ويمثل الهدف العام الأول الثقل الأكبر في الخطة بما نسبته (٣١,٦٣٪). ولقد تمَّ إنجاز ما نسبته (٧٠,٢٤٪) من هذا الهدف بنهاية السنة الرابعة من عمر الخطة. أما ثقل الوزن المحقق للهدف على مستوى الخطة فقد بلغ (٢٢,٢٢٪) من (٣١,٦٣٪).

### • المنجز من الهدف العام الثاني

يندرج تحت الهدف العام الثاني (٢٢) مشروعاً، وترتكز هذه المشاريع بشكل كبير على تنظيم القطاع. ويمثل الهدف العام الثاني ما نسبته (٢٢,٤٥٪) من ثقل الوزن في الخطة. ولقد تمَّ إنجاز ما نسبته (٨٦,٥٩٪) من هذا الهدف بنهاية السنة الرابعة من عمر الخطة. أما ثقل الوزن المحقق للهدف على مستوى الخطة فقد بلغ (١٩,٤٤٪) من (٢٢,٤٥٪).

### • المنجز من الهدف العام الثالث

يندرج تحت الهدف العام الثالث (١١) مشروعاً، ويمثل الهدف العام الثالث ما نسبته (١١,٢٢٪) من ثقل الوزن في الخطة. ولقد تمَّ إنجاز ما نسبته (٨٤,٥٥٪) من هذا الهدف بنهاية السنة الرابعة من عمر الخطة. أما ثقل الوزن المحقق للهدف على مستوى الخطة فقد بلغ (٩,٤٩٪) من (١١,٢٢٪).

### • المنجز من الهدف العام الرابع

يندرج تحت الهدف العام الرابع (٨) مشاريع، ويمثل الهدف العام الرابع ما نسبته (٨,١٦٪) من ثقل الوزن في الخطة. ولقد تمَّ إنجاز ما نسبته (٧٠,٦٣٪) من هذا الهدف بنهاية السنة الرابعة من عمر الخطة. أما ثقل الوزن المحقق للهدف على مستوى الخطة فقد بلغ (٥,٧٧٪) من (٨,١٦٪).

### • المنجز من الهدف العام الخامس

يندرج تحت الهدف العام الخامس (٧) مشاريع، ويمثل الهدف العام الخامس ما نسبته (٧,١٤٪) من ثقل الوزن في الخطة. ولقد تمَّ إنجاز ما نسبته (٥٥,٧١٪) من هذا الهدف بنهاية السنة الرابعة من عمر الخطة. أما ثقل الوزن المحقق للهدف على مستوى الخطة فقد بلغ (٣,٩٨٪) من (٧,١٤٪).

### • المنجز من الهدف العام السادس

يندرج تحت الهدف العام السادس (٦) مشاريع، ويمثل الهدف العام السادس ما نسبته (٦,١٢٪) من ثقل الوزن في الخطة. ولقد تمَّ إنجاز ما نسبته (٥٦,٦٧٪) من هذا الهدف بنهاية السنة الرابعة من عمر الخطة. أما ثقل الوزن المحقق للهدف على مستوى الخطة فقد بلغ (٣,٤٧٪) من (٦,١٢٪).

### • المنجز من الهدف العام السابع

يندرج تحت الهدف العام السابع (١٣) مشروعاً، ويمثل الهدف العام السابع ما نسبته (١٣,٢٧٪) من ثقل الوزن في الخطة. ولقد تمَّ إنجاز ما نسبته (٤٩,٦٢٪) من هذا الهدف بنهاية السنة الرابعة من عمر الخطة. أما ثقل الوزن المحقق للهدف على مستوى الخطة فقد بلغ (٦,٥٨٪) من (١٣,٢٧٪). وتوضح الجداول في الملحق (ب) بالتفاصيل مشاريع الأهداف العامة للخطة، ونسبة المنجز على مستوى الهدف العام، وعلى مستوى الخطة بشكل عام.

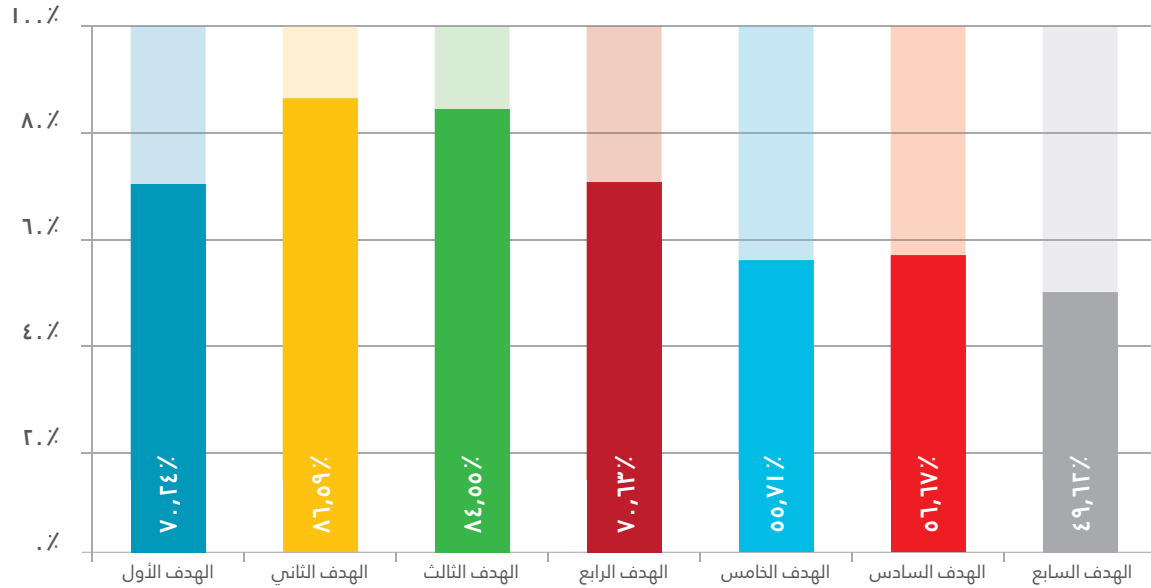
## ٢-٥) مجمل المنجز على مستوى الأهداف وعلى مستوى الخطة

يوضح الجدول التالي نسبة المتحقق من الأهداف بنهاية السنة الرابعة من عمر الخطة، والنسبة المحققة من وزن الأهداف على مستوى الخطة. ولقد بلغت نسبة الإجمالي المتحقق من الخطة (٧٠,٩٤%) بنهاية عام ١٤٣٣/١٤٣٣هـ (٢٠١١م).

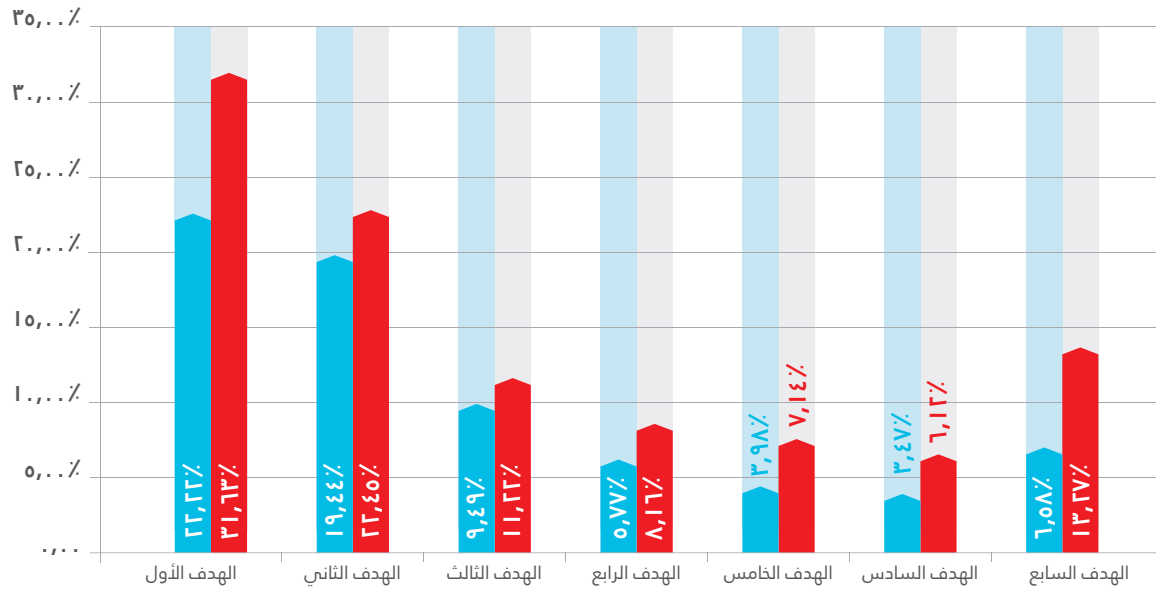
الهدف	النسبة المحققة من الهدف	وزن الهدف على مستوى الخطة	النسبة المحققة من وزن الهدف على مستوى الخطة
الهدف العام الأول	٧٠,٢٤%	٣١,٦٣%	٢٢,٢٢%
الهدف العام الثاني	٨٦,٥٩%	٢٢,٤٥%	١٩,٤٤%
الهدف العام الثالث	٨٤,٥٥%	١١,٢٢%	٩,٤٩%
الهدف العام الرابع	٧٠,٦٣%	٨,١٦%	٥,٧٧%
الهدف العام الخامس	٥٥,٧١%	٧,١٤%	٣,٩٨%
الهدف العام السادس	٥٦,٦٧%	٦,١٢%	٣,٤٧%
الهدف العام السابع	٤٩,٦٢%	١٣,٢٧%	٦,٥٨%
أجمالي الأوزان		١٠٠,٠٠%	
المتحقق من الخطة حتى عام ١٤٣٣/١٤٣٣هـ (٢٠١١م) الإجمالي			٧٠,٩٤%

يوضح الشكل ( ١٠ ) نسبة المتحقق من كل هدف بنهاية السنة الرابعة من عمر الخطة، والشكل ( ١١ ) يوضح ثقل وزن كل هدف عام في الخطة، وما نسبة ما تحقق من هذا الوزن على مستوى الخطة.

## النسبة المحققة لكل هدف



الشكل ( ١٠ ) : نسبة المتحقق من الأهداف بنهاية السنة الرابعة من عمر الخطة

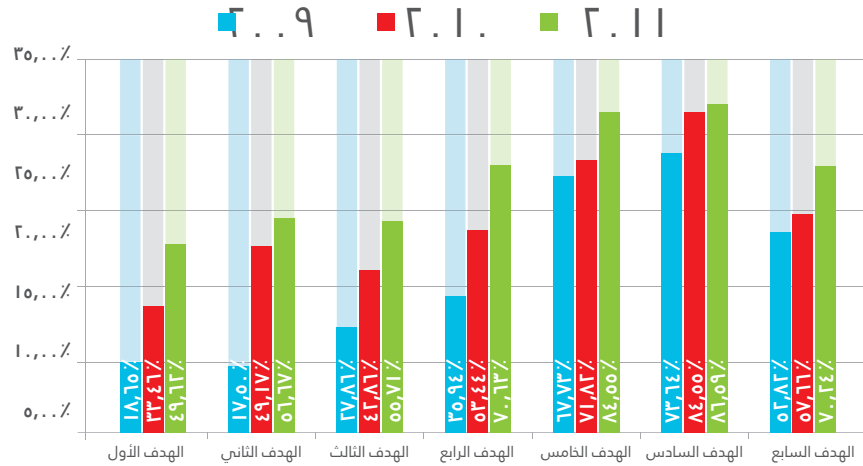


الشكل (١١): وزن كل هدف عام في الخطة، وما نسبة ما تحقق من هذا الوزن على مستوى الخطة

### ٣-٥ مقارنة الإنجاز بين الأعوام الثلاثة الماضية

يقدم الجدول التالي مقارنة لنسب إنجاز كل هدف بين الأعوام ١٤٣١/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م) و١٤٣٢/١٤٣١هـ (٢٠١٠م) و١٤٣٣/١٤٣٢هـ (٢٠١١م)، والنسبة الشاملة لمجمل المتحقق من الخطة لتلك الأعوام. والشكل (١٢) يقدم مقارنة لنسب الإنجاز المتحققة للأهداف العامة خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

السنة	الهدف	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	المجموع
٢٠٠٩	نسبة المحقق من الهدف	٥٢,٨٢%	٧٣,٦٤%	٦٧,٧٣%	٣٥,٩٤%	٢٧,٨٦%	١٧,٥٠%	١٨,٦٥%	
	نسبة المحقق لمجمل الخطة	١٦,٧١%	١٦,٥٣%	٧,٦٠%	٢,٩٣%	١,٩٩%	١,٠٧%	٢,٤٧%	٤٩,٣١%
٢٠١٠	نسبة المحقق من الهدف	٥٧,٦٦%	٨٤,٥٥%	٧١,٨٢%	٥٣,٤٤%	٤٢,٨٦%	٤٩,١٧%	٣٣,٤٦%	
	نسبة المحقق لمجمل الخطة	١٨,٢٤%	١٨,٩٨%	٨,٠٦%	٤,٣٦%	٣,٠٦%	٣,٠١%	٤,٤٤%	٦٠,١٥%
٢٠١١	نسبة المحقق من الهدف	٧٠,٢٤%	٨٦,٥٩%	٨٤,٥٥%	٧٠,٦٣%	٥٥,٧١%	٥٦,٦٧%	٤٩,٦٢%	
	نسبة المحقق لمجمل الخطة	٢٢,٢٢%	١٩,٤٤%	٩,٤٩%	٥,٧٧%	٣,٩٨%	٣,٤٧%	٦,٥٨%	٧٠,٩٤%



الشكل رقم (١٢) مقارنة نسبة الإنجاز المتحققة للأهداف العامة للأعوام

١٤٣١/١٤٣٠هـ - ١٤٣٣/١٤٣٢هـ (٢٠٠٩م-٢٠١١م)





0097	7423	9651	4360	0750	5404
3839	3728	0298	3830	4992	5728
3482	3483	5839	4940	3647	4992
4637	5768	4738			





# مخرجات مشاريع الخطة





## ٦) مخرجات مشاريع الخطة

يحتوي هذا الفصل على معلومات عن مخرجات المشاريع لهذا العام، وذلك من أجل توضيح ما تم تحقيقه من إنجازات. ولقد تم رصد هذه المعلومات وتجميعها مما تم الحصول عليه من الجهات المنفذة، أو بما توافر من معلومات من خلال مواقع الجهات وأنشطتها. وتقدم هذه المعلومات نبذة عن مخرجات المشاريع التي تم الانتهاء منها، وكذلك عن المنجز من المشاريع التي تحت التنفيذ، وتم وضع روابط لمزيد من المعلومات عن هذه المشاريع، ما توافر ذلك. وسوف يستمر السعي لرصد وتجميع المعلومات بشكل أشمل عن هذه المشاريع وإتاحتها على موقع الوزارة. والقائمة التالية تقدم نبذة عن مخرجات المشاريع التي تم الانتهاء منها أو التي تحت التنفيذ.

**المشروع رقم (١):** دعم ميزانية الجهات الحكومية الخاصة بمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة المالية.

**نبذة عن المشروع:** نصت وزارة المالية في بيانات الميزانيات على الاستمرار في الإنفاق على "الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات"، كما أن العديد من المشاريع الحيوية كتأسيس الجامعات الجديدة والمشاريع التطورية في القطاعات المختلفة كالتعليم، والصحة، والقضاء، والتعاملات الإلكترونية الحكومية ... وغيرها يتمّ الصرف على مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات فيها بسطاء.

**الرابط:** [www.mof.gov.sa/Arabic/DownloadsCenter/Pages/Budget.aspx](http://www.mof.gov.sa/Arabic/DownloadsCenter/Pages/Budget.aspx)

**المشروع رقم (٢):** تخصيص مناصب عليا لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** جميع الجهات.

**نبذة عن المشروع:** صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٢٤٠) وتاريخ ٢٣ / ٨ / ٢٠١٤هـ بتخصيص مناصب إدارية عليا لتقنية المعلومات في الأجهزة الحكومية.

**الرابط:** [www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/Regulations/Pages/it\\_persons-in-charge-.aspx](http://www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/Regulations/Pages/it_persons-in-charge-.aspx)

**المشروع رقم (٣):** استحداث إدارات للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات التي لا يتوافر لديها ذلك.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** جميع الجهات.

**نبذة عن المشروع:** صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٢٤٠) وتاريخ ٢٣ / ٨ / ١٤٢٨ هـ، والقاضي بتخصيص منصب مدير عام للوحدات المسؤولة عن تقنية المعلومات.

**الرباط:** [www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/Regulations/Pages/it\\_persons-in-charge-.aspx](http://www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/Regulations/Pages/it_persons-in-charge-.aspx)

**المشروع رقم (٤):** تفعيل تمويل وتنفيذ مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية من خلال القطاع الخاص.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر".

**نبذة عن المشروع:** صدر تعميم معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات رقم (٨٢) وتاريخ ٢/١٦ / ١٤٣١ هـ، المتضمن للمعايير والتعليمات الموحدة للقطاعين العام والخاص في تنفيذ مشاريع التعاملات الإلكترونية الحكومية، ونشر هذه المعايير على جميع الجهات الحكومية لاعتمادها عند استخدام هذا الأسلوب في التنفيذ. ويأتي هذا التعميم بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (١١٠) وتاريخ ١٤٢٥/٤/٥ هـ، القاضي بالموافقة على القواعد المنظمة لمشاركة القطاع الخاص في الأعمال الإلكترونية وفق أسلوب المشاركة في الدخل.

**الرباط:** [www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/Regulations/Pages/rules\\_governing\\_private\\_sector\\_participation.aspx](http://www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/Regulations/Pages/rules_governing_private_sector_participation.aspx)

**المشروع رقم (٥):** زيادة دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** جميع الجهات.

**نبذة عن المشروع:** صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١١٠) وتاريخ ١٤٢٥/٤/٥ هـ، القاضي بالموافقة على القواعد المنظمة لمشاركة القطاع الخاص في الأعمال الإلكترونية، وفق أسلوب المشاركة في الدخل المتوقع، والمتضمن قيام وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بوضع معايير موحدة للأنظمة المستخدمة من قبل الجهات الحكومية، فيما يخص الدراسات المطلوبة ومتطلبات المنافسة وشروطها، فقد صدر تعميم معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات رقم (٨٢) وتاريخ ١٤٣١/٢/١٦ هـ، المتضمن للمعايير والتعليمات الموحدة لشراكة القطاعين العام والخاص في تنفيذ مشاريع التعاملات الإلكترونية الحكومية إلى جميع الجهات الحكومية لاعتمادها عند استخدام هذا الأسلوب في التنفيذ، كما تمّ تطوير دليل إرشادي لذلك، وتطوير عدد من النماذج المساندة.

**الرباط:** [www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/Regulations/Documents/Council\\_of\\_Ministers\\_Resolution\\_No\\_.11.pdf](http://www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/Regulations/Documents/Council_of_Ministers_Resolution_No_.11.pdf)

**المشروع رقم (٨):** وضع خطة تنفيذية للتعاملات الإلكترونية الحكومية وتنفيذها. (تم الطلب بتعديل المسمى إلى: وضع استراتيجية وخطة تنفيذية للتعاملات الإلكترونية الحكومية والإشراف على تنفيذها).

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر).

**نبذة عن المشروع:** تمّ الانتهاء من إعداد الاستراتيجية والخطة التنفيذية للتعاملات الإلكترونية في ١٣ / ١٤٢٧هـ، وتحتوي الخطة على مشاريع البنية التحتية والتطبيقات الوطنية والخدمات الاستطلاعية. وتم إقرار الخطة التنفيذية الثانية للتعاملات الإلكترونية الحكومية بالمملكة (وتغطي الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠م).

**الرابط:** [www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/strategy/Pages/default.aspx](http://www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/strategy/Pages/default.aspx)

**المشروع رقم (٩):** وضع ضوابط لتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية. (تمّ الطلب بتعديل المسمى إلى: وضع ضوابط لتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية في الجهات الحكومية).

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر).

**نبذة عن المشروع:** صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٤٠) وتاريخ ٢٧/٢/١٤٢٧هـ، بشأن إقرار ضوابط تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية في الجهات الحكومية. وكان لهذه الضوابط الأثر الكبير والإيجابي على مسيرة التعاملات الإلكترونية في القطاع الحكومي.

**الرابط:** [www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/Regulations/Pages/controls\\_applicationeGovernment.aspx](http://www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/Regulations/Pages/controls_applicationeGovernment.aspx)

**المشروع رقم (١٠):** تطوير البوابة الوطنية للخدمات الحكومية.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر).

**نبذة عن المشروع:** تمّ تطوير البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية، وهي بوابة إلكترونية يستطيع من خلالها المواطنون والمقيمون والشركات والزوار من أي مكان الوصول إلى الخدمات الحكومية الإلكترونية في المملكة العربية السعودية وتنفيذ التعاملات بها بسرعة وكفاءة عالية، حيث تعتبر المدخل إلى الخدمات الإلكترونية الحكومية.

**الرابط:** [www.saudi.gov.sa](http://www.saudi.gov.sa)

**المشروع رقم (١١):** إنشاء شبكة التعاملات الإلكترونية الحكومية. (تمّ الطلب بتعديل المسمى إلى: إنشاء وإدارة وتشغيل الشبكة الحكومية الآمنة)

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر).

**نبذة عن المشروع:** تقوم هذه الشبكة بربط الجهات الحكومية بمركز بيانات التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر". وقد تمّ إنجاز المرحلة الأولى من المشروع والتي تتضمن ربط (٤٥) موقعاً، وبناء التصاميم التفصيلية للشبكة، والبدء في تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع وتم ربط (٧١) موقعاً.

**الرابط:** [www.yesser.gov.sa/ar/BuildingBlocks/Pages/e-Gov\\_network.aspx](http://www.yesser.gov.sa/ar/BuildingBlocks/Pages/e-Gov_network.aspx)

**المشروع رقم (١٢):** إنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**نبذة عن المشروع:** قامت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بإنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي، وأصبح جاهزاً لإصدار الشهادات الرقمية لمراكز التصديق الفرعية، وإصدار الشهادات الرقمية للمستخدمين النهائيين من موظفي القطاع الحكومي، وتمّ تقييم جاهزية التوافق للمركز مع معايير "ويب ترست العالمية"، للحصول على الاعتراف العالمي بشهادة المركز الجذري للمملكة. ولقد تم اصدار ١٥ شهادة رقمية للمستخدمين النهائيين. كما تم الانتهاء من تركيب مركز تسجيل لدى وزارة التعليم العالي لإصدار الشهادات الرقمية الخاصة بهم مباشرة، ويجري العمل حالياً على اجراءات الانضمام للمركز من قبل بعض الجهات الحكومية الأخرى ليكون لديهم مراكز تسجيل خاصة بهم، هذا الى جانب قرب انتهاء المركز مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في إعداد وثيقة الترخيص لشركات القطاع الخاص للحصول على رخصة مركز تسجيل تجاري لخدمة اطياف المجتمع من خلال خدمة تقدم بشكل تجاري، ويواجه المركز التحدي في قلة التطبيقات التي تستخدم منظومة البنية التحتية للمفاتيح العامة، وتبنى معاييرها في الجهات الحكومية.

**الرابط:** [www.ncdc.gov.sa](http://www.ncdc.gov.sa)

**المشروع رقم (١٣):** بناء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر) (منسق للمشروع).

**نبذة عن المشروع:** يشارك في المشروع العديد من الجهات الحكومية، ومن أولى الجهات التي تشارك في هذه القواعد هي مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات، وذلك من خلال مشروع "قاعدة البيانات الإحصائية الوطنية". وهناك قواعد أخرى تمّ إنشاؤها، كما توجد قواعد تحت الدراسة أو التنفيذ. ولمزيد من المعلومات عن هذه القواعد يمكن الاطلاع على ملحق (ج).

**المشروع رقم (١٤):** وضع آلية لإقرار مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر).

**نبذة عن المشروع:** تمّ وضع آلية لتغطية تكاليف تنفيذ الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية إلكترونياً من خلال المشاريع الخاصة بها. ويكون تخصيص ما يلزم لتنفيذ هذه المشاريع للخدمات وفق آلية محددة ومرنة من خلال لجنة فنية مشتركة من وزارة المالية، وبرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر"، والجهة الحكومية المعنية، ويكون تقديم الطلبات وفق نموذج معدّ خصيصاً لهذا الغرض.

**الرابط:** [www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/Pages/funding\\_mechanism.aspx](http://www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/Pages/funding_mechanism.aspx)

**المشروع رقم (١٥):** إيجاد إطار موحد لمواصفات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر).

**نبذة عن المشروع:** تمّ إيجاد إطار موحد لمواصفات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية لتسهيل التواصل وتبادل المعلومات وتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية، والاستغلال الأمثل للموارد المالية، وتوفير النفقات والجهود. يشمل هذا الإطار المواصفات وسياسات مشتركة بين الجهات الحكومية، لتمكين ترابط الجهات إلكترونياً.

**الرابط:** [www.yesser.gov.sa/ar/BuildingBlocks/Pages/interoperability\\_framework.aspx](http://www.yesser.gov.sa/ar/BuildingBlocks/Pages/interoperability_framework.aspx)

**المشروع رقم (١٦):** توحيد مواصفات تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية النمطية.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر).

**نبذة عن المشروع:** قامت مبادرة مواصفات الانظمة النمطية الحكومية بإصدار الوثائق التالية: البدائل والتوجهات في تطبيق أنظمة تخطيط الموارد الحكومية، دليل تطبيق أنظمة تخطيط الموارد الحكومية، المواصفات الوظيفية لأنظمة تخطيط الموارد الحكومية والتجارب الدولية لأنظمة تخطيط الموارد الحكومية.

**الرابط:** [www.yesser.gov.sa/ar/BuildingBlocks/Pages/government\\_resources\\_planning\\_initiative.aspx](http://www.yesser.gov.sa/ar/BuildingBlocks/Pages/government_resources_planning_initiative.aspx)

**المشروع رقم (١٧):** إبرام اتفاقيات إطارية لأنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر).

**نبذة عن المشروع:** تمّ إعداد دليل للاتفاقيات الإطارية ونموذج لإبرام اتفاقية إطارية، وذلك بعد دراسة استخدام الاتفاقيات الإطارية والمعايير. المتبقي هو إبرام الاتفاقيات مع الجهات الحكومية والمزودين للخدمات.

**المشروع رقم (١٨):** دعم تطبيق أفضل التجارب في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر).

**نبذة عن المشروع:** تمّ توفير دليل إرشادي متكامل بأفضل التجارب يتّصف بطابعه العملي، وذلك باللغتين العربية والانجليزية بهدف مساعدة الجهات الحكومية في إدارة الأمور المتعلقة بتقنية المعلومات. يشمل هذا الدليل التخطيط والهيكلية والميزانيات وإدارة المشاريع، وغيرها من المواضيع التي تهتم العاملين في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.

**الرابط:** [www.yesser.gov.sa/ar/Methodologies/Pages/best\\_practices\\_government.aspx](http://www.yesser.gov.sa/ar/Methodologies/Pages/best_practices_government.aspx)



**المشروع رقم (١٩):** تدريب موظفي الدولة على الاتصالات وتقنية المعلومات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر".

**نبذة عن المشروع:** تمّ تدريب (١٠٠٠) موظف حكومي ضمن برنامج المهارات الأساسية للحاسب الآلي والتعاملات الإلكترونية. وكذلك تمّ إطلاق التسجيل الإلكتروني لمبادرة قدراتك الهادفة إلى تدريب موظفي الحكومة على مهارات الحاسب. أيضاً تمّ إطلاق برنامج القيادات التنفيذية لتقنية المعلومات، وبرنامج تأهيل مديري المشاريع. كما أن هناك جهات تعليمية تتولى تدريب موظفي الدولة مثل معهد الإدارة، كما تقوم الجهات الحكومية بإتاحة فرص التدريب لموظفيها.

**الرابط:** [www.yesser.gov.sa/ar/BuildingBlocks/Pages/capacity\\_building\\_initiative.aspx](http://www.yesser.gov.sa/ar/BuildingBlocks/Pages/capacity_building_initiative.aspx)

**المشروع رقم (٢١):** وضع خطط للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** جميع الجهات.

**نبذة عن المشروع:** صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٤٠) وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٧هـ، بشأن إقرار ضوابط تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية في الجهات الحكومية، والقاضي في المادة رقم (١٦) من القرار بأن تقوم كل جهة حكومية بوضع خطة مفصلة للتحويل إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية.

**الرابط:** [www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/Regulations/Pages/controls\\_application\\_eGovernment.aspx](http://www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/Regulations/Pages/controls_application_eGovernment.aspx)

**المشروع رقم (٢٣):** تصنيف شركات ومؤسسات الاتصالات وتقنية المعلومات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الشؤون البلدية والقروية.

**نبذة عن المشروع:** صدر القرار الوزاري رقم (٨٥٧٦٣) وتاريخ ١٤٣١/٧/٨هـ، من وزير الشؤون البلدية والقروية بإضافة مجالي: تقنية الاتصالات وصيانة وتشغيل تقنية الاتصالات إلى نظام تصنيف المقاولين، والذي ينص على البدء بتطبيقه في الجهات الحكومية بتاريخ ١٤٣٢/٨/١هـ.

**الرابط:** [contractors.momra.gov.sa](http://contractors.momra.gov.sa)

**المشروع رقم (٢٤):** إقرار نظام التعاملات الإلكترونية.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**نبذة عن المشروع:** صدر نظام التعاملات الإلكترونية بقرار مجلس الوزراء رقم (٨٠) وتاريخ ١٤٢٨/٣/٧هـ. وقد أقر هذا النظام أن يكون للتعاملات والسجلات والتوقيعات الإلكترونية حجيتها الملزمة، ولا يجوز نفي صحتها أو قابليتها للتنفيذ، ولا منع تنفيذها بسبب أنها تمت كلياً أو جزئياً بشكل إلكتروني، بشرط أن يتم ذلك بحسب الشروط المنصوص عليها في هذا النظام. كذلك أجاز النظام التعبير عن الإيجاب والقبول في العقود بوساطة التعامل الإلكتروني، ويعدّ العقد صحيحاً وقابللاً للتنفيذ متى تمّ وفقاً لأحكام هذا النظام.

**الرابط:** [www.mcit.gov.sa/arabic/Regulations/TransactionAct/](http://www.mcit.gov.sa/arabic/Regulations/TransactionAct/)

**المشروع رقم (٣٠):** تحديث أنظمة العمل لتناسب مع مفهوم العمل عن بُعد.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة العمل.

**نبذة عن المشروع:** قامت وزارة العمل بعمل مسودة لائحة لتنظيم العمل عن بُعد وتعديلها (ضوابط وأحكام) مستندة على نظام العمل. واللائحة تحت المراجعة القانونية للمراجعة والاعتماد. وتم صدور القرار الوزاري رقم (٢٤٧٤/١/١ع) وتاريخ (١٠/١٤٣٢هـ) الذي يتضمن آلية احتساب المرأة في نسب التوظيف من خلال العمل عن بعد.

**الرابط:** [portal.mol.gov.sa/ar/MinisterDecisions/Pages/default.aspx?m=3](http://portal.mol.gov.sa/ar/MinisterDecisions/Pages/default.aspx?m=3)

**المشروع رقم (٣١):** إنشاء مراكز للعمل عن بُعد

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة العمل.

**نبذة عن المشروع:** تم صدور القرار الوزاري رقم (٢٤٧٤/١/١ع) وتاريخ (١٠/١٤٣٢هـ) الذي يتضمن آلية احتساب المرأة في نسب التوظيف من خلال العمل عن بعد. وبدأت الوزارة التنسيق مع عدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة (الغرفة التجارية) والقطاع الخاص لقياس استطلاع اصحاب المنشآت بالقطاع الخاص بمدينة الرياض حول مراكز العمل عن بعد. واللن الوزارة بصدد انشاء مجلس توجيهي للإشراف على اسلوب العمل عن بعد.

**الرابط:** <http://portal.mol.gov.sa/ar/MinisterDecisions/Pages/default.aspx?m=3>

**المشروع رقم (٣٢):** إصدار ترخيص ثان لإنشاء شبكة هاتف ثابت خلال ٢٠٠٦م-٢٠٠٧م.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**نبذة عن المشروع:** تمّ إصدار ترخيص لمشغل ثان للهاتف الثابت، فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٤١) وتاريخ ٢٩/٢/١٨هـ القاضي بالموافقة على الترخيص بتأسيس شركة مساهمة سعودية باسم "شركة اتحاد عذيب للاتصالات".

**الرابط:** [www.citc.gov.sa/arabic/Services/Pages/TelecommunicationsLicenses.aspx](http://www.citc.gov.sa/arabic/Services/Pages/TelecommunicationsLicenses.aspx)

**المشروع رقم (٣٣):** إصدار تراخيص إضافية لتقديم خدمات الهاتف المتنقل بعد عام ٢٠٠٦م.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**نبذة عن المشروع:** تمّ إصدار تراخيص لعدد (٢) شركتين لتقديم خدمات الهاتف المتنقل، فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٨٩) وتاريخ ٢٣/٦/٢٥هـ، القاضي بالموافقة على الترخيص بتأسيس شركة مساهمة سعودية باسم شركة "اتحاد اتصالات"، وكذلك قرار مجلس الوزراء رقم (١٧٥) وتاريخ ٥/٢٥/١٤٢٨هـ، القاضي بالموافقة على الترخيص لشركة "الاتصالات المتنقلة السعودية". ولقد أسهم ذلك في فك الاحتكار مما أسهم في انتشار خدمة الاتصالات وتحسينها وتدني أسعارها.

**الرابط:** [www.citc.gov.sa/arabic/Services/Pages/TelecommunicationsLicenses.aspx](http://www.citc.gov.sa/arabic/Services/Pages/TelecommunicationsLicenses.aspx)

**المشروع رقم (٣٤):** إصدار التراخيص الفئوية. (تمَّ الطلب بتعديل المسمى إلى: إصدار التراخيص الفئوية من النوع "ب")

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**نبذة عن المشروع:** قامت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بإصدار عدد كبير من التراخيص الفئوية من أجل التحرير الكامل لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك لتلبية طلب المستخدم النهائي بجودة وتكلفة مناسبتين.

**الرابط:** [www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/Licenses/IssuedLicenses/Pages/default.aspx](http://www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/Licenses/IssuedLicenses/Pages/default.aspx)

**المشروع رقم (٣٥):** وضع سياسات ربط اتصال بيني واضحة وعادلة.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**نبذة عن المشروع:** نجحت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في توفير بيئة تنظيمية عادلة مبنية على الوضوح والشفافية لتحفيز المنافسة، وحماية الصالح العام، وحقوق جميع الأطراف؛ وذلك من خلال وضع الأنظمة واللوائح والوثائق لقطاع الاتصالات.

**الرابط:** [www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/Interconnection/InterconnectionAgreements/Pages/default.aspx](http://www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/Interconnection/InterconnectionAgreements/Pages/default.aspx)

**المشروع رقم (٣٦):** وضع آلية لتطبيق الفصل المحاسبي لخدمات الاتصالات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**نبذة عن المشروع:** قامت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بعمل دراسات المقارنة لأفضل التجارب الدولية في هذا المجال، وتحديد الفجوات لسياسة الفصل المحاسبي الحالية، وإعداد مسودة الإطار التنظيمي والإرشادات لعملية الفصل المحاسبي، ومن ثم طرحت مسودة مرئيات العموم. ويتم حالياً إعداد التعديلات على المسودة لتعتمد بشكلها النهائي.

**المشروع رقم (٣٧):** إعداد واعتماد وثيقة سياسة تحديد سقف الأسعار لمقدمي الخدمة المسيطرين، وتحديثها والتأكد من تطبيقها.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**نبذة عن المشروع:** أصدرت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات القرار رقم (١٤٢٥/٤٣) وتاريخ ١٤٢٥/٤/٧هـ، والقاضي بالموافقة على تطبيق طريقة تحديد سقف الأسعار، وفقاً لوثيقة "قواعد تحديد سقف الأسعار".

**الرابط:** [www.citc.gov.sa/arabic/Decisionsoffers/Decisions/Pages/1425-43.aspx](http://www.citc.gov.sa/arabic/Decisionsoffers/Decisions/Pages/1425-43.aspx)

**المشروع رقم (٣٨):** إعداد نظام لجرائم المعلوماتية والحاسب والإنترنت.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**نبذة عن المشروع:** صدر نظام مكافحة جرائم المعلوماتية بقرار مجلس الوزراء رقم (٧٩) وتاريخ ٢٨/٣/١٤٢٨هـ، ويهدف النظام إلى الحد من نشوء جرائم المعلوماتية، وذلك بتحديد تلك الجرائم والعقوبات المقررة لها. وفرض النظام عقوبة بالسجن لمدد تصل إلى عشر سنوات، وبعقوبات مالية تصل إلى خمسة ملايين ريال. ومع صدور هذا النظام الذي يسعى إلى تحقيق توازن ضروري بين مصلحة المجتمع في الاستعانة بالتقنية الحديثة ومصلحة الإنسان في حماية حياته الخاصة والحفاظ على أسرارها، والمساعدة على تحقيق النظام المعلوماتي، وحفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات الآلية والشبكات المعلوماتية، كما يهدف إلى حماية المصلحة العامة والأخلاق والآداب العامة وكذلك حماية الاقتصاد الوطني.

**الرباط:** [www.mcit.gov.sa/arabic/Regulations/CriminalLaws/](http://www.mcit.gov.sa/arabic/Regulations/CriminalLaws/)

**المشروع رقم (٣٩):** تنظيمات المحافظة على الخصوصية.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**نبذة عن المشروع:** قامت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بإعداد المسودة النهائية لنظام المحافظة على الخصوصية ورفعها للمقام السامي، تم توجيه هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بدراسة مسودة النظام مع الجهات المعنية، وانتهت الدراسة بإحالة إعداد النظام إلى وزارة الداخلية، وقد تمّ في مراحل سابقة دراسة التجارب الدولية في مجال قوانين الخصوصية في المجالات الإلكترونية في عدد من الدول، ومراجعة الأنظمة في المملكة ذات العلاقة بموضوع الخصوصية، وأخذ آراء العموم، وعقد ورش عمل، بهدف مساعدة القطاعين الحكومي والخاص على تقييم وفهم تشريعات الخصوصية المقترحة.

**المشروع رقم (٤١):** إنشاء مركز وطني استرشادي لأمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**نبذة عن المشروع:** قامت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بإنشاء المركز الوطني الإرشادي لأمن المعلومات، والذي يهدف إلى رفع مستوى الوعي والمعرفة بأخطار أمن المعلومات، ويعمل بالتعاون مع أعضائه وشركائه على تنسيق جهود الوقاية والتصدي للأخطار والحوادث المتعلقة بالأمن الإلكتروني في المملكة العربية السعودية.

**الرباط:** [www.cert.gov.sa](http://www.cert.gov.sa)

**المشروع رقم (٤٢):** تحديث الخطة الوطنية لترقيم بشكل دوري.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**نبذة عن المشروع:** تقوم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بموجب نظام الاتصالات ولائحته التنفيذية بتحديث الخطة الوطنية لترقيم دورياً، وذلك لمواكبة النمو المستقبلي، وتوفير المرونة اللازمة لاستيعاب التقنيات والخدمات الجديدة، وضمان كفاية الموارد الترقية لذلك، وتحقيق الانسجام مع توصيات قطاع تقييم الاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات.

**الرابط:** [www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/Numbering/Pages/Numbering\\_Plans.aspx](http://www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/Numbering/Pages/Numbering_Plans.aspx)

**المشروع رقم (٤٣):** إدارة موارد الأرقام وأسماء النطاقات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**نبذة عن المشروع:** يقوم المركز السعودي لمعلومات الشبكة التابع لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بإدارة أسماء النطاقات الواقعة تحت النطاق العلوي الدولي (sa) الخاص بالمملكة العربية السعودية. ويهدف المركز إلى تسجيل أسماء النطاقات بشكل عادل وموثوق في المملكة، وسنّ القواعد المنظمة لعمليات تسجيل أسماء النطاقات، والقيام بالإدارة والإشراف التقني لهذه العمليات وتوثيقها في قواعد معلومات.

**الرابط:** [www.nic.net.sa](http://www.nic.net.sa)

**المشروع رقم (٤٤):** إعداد واعتماد إرشادات نقل الأرقام للهاتف الثابت والمتنقل، ومتابعة تنفيذها. (تمّ الطلب بتعديل المسمى إلى: إعداد واعتماد إرشادات نقل الأرقام للهاتف الثابت والمتنقل، ومتابعة تنفيذها).

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**نبذة عن المشروع:** قامت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات باعتماد سياسة وإرشادات نقل الرقم للهاتف المتنقل وأطلقت الخدمة بتاريخ ١٤٢٧/٦/١١ هـ (٢٠٠٦/٧/٨ م). أما بالنسبة لإجراءات نقل الرقم للهاتف الثابت واطلاق الخدمة فالمتوقع أن تتمّ في نهاية عام ١٤٣٣ هـ.

**الرابط:** [www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/Numbering/Pages/Number\\_Portability.aspx](http://www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/Numbering/Pages/Number_Portability.aspx)

**المشروع رقم (٤٥):** إعداد الخطة الوطنية للطيف الترددي.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**نبذة عن المشروع:** تمّ اعتماد الخطة الوطنية للطيف الترددي في المملكة العربية السعودية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٦١) وتاريخ ٤٢٩/٣/٢هـ. وتهدف الخطة إلى تنظيم استخدام الطيف الترددي في المملكة، وذلك من خلال تخطيط وتخصيص الترددات بكفاءة عالية، وفقاً لأنظمة الاتحاد الدولي للاتصالات.

**الرابط:** [www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/FrequencySpectrum/Pages/CITCNFP.aspx](http://www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/FrequencySpectrum/Pages/CITCNFP.aspx)

**المشروع رقم (٤٦):** إعداد أساليب وإجراءات العمل للطيف الترددي.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**نبذة عن المشروع:** تمّ إعداد الأساليب والإجراءات الفنية والإدارية اللازمة لضمان الأداء المنظم والفعال للخدمات اللاسلكية المختلفة في الدولة. ويتّم تنظيم استخدام الطيف الترددي في المملكة بما يحقق الاستخدام الأمثل متوافقاً مع الاتفاقات الدولية والإقليمية ذات الصلة من خلال تنظيم وتوثيق إجراءات العمل الخاصة بكافة أنشطة الطيف الترددي.

**الرابط:** [www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/FrequencySpectrum/Pages/default.aspx](http://www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/FrequencySpectrum/Pages/default.aspx)

**المشروع رقم (٤٨):** إعداد سياسة الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل. (تمّ الطلب بتعديل المسمى إلى: إعداد وتطوير وتوثيق السياسة العامة ومعايير التنفيذ للخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل).

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**نبذة عن المشروع:** تمّ إعداد سياسة الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل، وقد صدر قرار معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات رقم (٣١٣)، وتاريخ ٤٢٧/٥/٢١هـ. باعتماد سياسة الخدمة الشاملة.

**الرابط:** [www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/Bylaws/Pages/TheUAUSPolicy.aspx](http://www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/Bylaws/Pages/TheUAUSPolicy.aspx)

**المشروع رقم (٤٩):** وضع آلية تنفيذ وتمويل الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**نبذة عن المشروع:** تم تأسيس صندوق الخدمة الشاملة واعتماد سياسة الخدمة الشاملة، وهي الآليات المتبعة لتنفيذ وتمويل الخدمة الشاملة، وحق الاستخدام الشامل، وتم طرح عدد من المشاريع وجاري تنفيذها، وهي المشروع الاستكشافي في بعض محافظات منطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، ومشروع رقم (٢) ويشمل جميع محافظات منطقتي الحدود الشمالية والجنوب، وعدد من محافظات منطقة جازان، ومشروع رقم (٣) ويغطي عدد من المحافظات في منطقتي مكة المكرمة وعسير وجميع محافظات منطقة الباحة، ومشروع رقم (٤) ويغطي عدد من المحافظات في منطقتي الرياض والمنطقة الشرقية، كما تم إعداد الخطة التشغيلية الثالثة للعام ٢٠١٢م وتشمل مشروعات.

**الرباط:** [www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/Bylaws/Pages/TheUAUSPolicy.aspx](http://www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/Bylaws/Pages/TheUAUSPolicy.aspx)

**المشروع رقم (٥٠):** استكمال هيكلية الإنترنت في المملكة.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**نبذة عن المشروع:** تم استكمال هيكلية الإنترنت، ونقل المهام المتعلقة بتنظيم الإنترنت وإدارته من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية إلى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وتقوم الهيئة بإدارة النطاق السعودي على الإنترنت، وتم إسناد كثير من العمليات الفنية والإدارية للقطاع الخاص ومنح عدد من التراخيص في هذا المجال.

**الرباط:** [www.nic.net.sa](http://www.nic.net.sa)

**المشروع رقم (٥١):** إعداد مواصفات أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات. (تم الطلب بتعديل المسمى إلى: إعداد وتحديث مواصفات أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات).

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**نبذة عن المشروع:** قامت الهيئة بإعداد وثيقة تنظيم ترخيص أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات، التي تعتبر مرجعاً لجميع الأطراف التي تصنع أو تورد أو تبيع أو تستخدم تلك الأنواع من الأجهزة في المملكة. وقد قامت الهيئة بإعداد المواصفات الفنية للأجهزة لكي تكون الأساس الفني لاعتماد أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات. هذه المواصفات والتراخيص تهدف إلى حماية المستخدمين وحماية شبكات المشغلين المرخص لهم من الضرر والتداخل.

**الرباط:** [www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/EquipmentApproval/Pages/default.aspx](http://www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/EquipmentApproval/Pages/default.aspx)

**المشروع رقم (٥٢):** إعداد وتطبيق إجراءات ترخيص وتسجيل واعتماد نوعية أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**نبذة عن المشروع:** تقوم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بإصدار تراخيص أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات وفقاً لوثيقة تنظيم اعتماد وتراخيص الأجهزة؛ وذلك بعد التأكد من مطابقة أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات المستوردة والمستخدمه في المملكة للمواصفات القياسية المعتمدة.

**الرباط:** [www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/EquipmentApproval/Pages/default.aspx](http://www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/EquipmentApproval/Pages/default.aspx)

**المشروع رقم (٥٣):** إعداد واعتماد مؤشرات ومعايير جودة الخدمة لمقدمي الخدمة المسيطرين وتحديثها.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**نبذة عن المشروع:** قامت الهيئة بتحديث مؤشرات جودة الخدمة لتشمل خدمات الهاتف الثابت والمتنقل والمعطيات للأفراد وخدمات البيع بالجملة والربط البيئي، ووضعها ضمن أسلوب شامل يحدد آليات المتابعة، وإجراءات التدقيق، ونشر المؤشرات، وغير ذلك. وتهدف هذه المؤشرات إلى حماية حقوق المستخدم ومقدم الخدمة.

**الرباط:** [www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/QualityofService/Pages/default.aspx](http://www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/QualityofService/Pages/default.aspx)

**المشروع رقم (٥٤):** إنشاء منطقة حرة للصناعات التقنية

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية

**نبذة عن المشروع:** تقوم الهيئة حالياً بعمل الدراسات الخاصة بجدوى المشروع والمقارنات الدولية والميز التنافسية الخاصة بتنفيذ المشروع في المملكة. وإيضاً بوضع اليات التنفيذ في حالة ثبتت جدوى المشروع المالية والاقتصادية.

**المشروع رقم (٥٥):** تشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** الهيئة العامة للاستثمار + جميع الجهات

**نبذة عن المشروع:** قامت الهيئة بدراسة استراتيجية شملت تحديد أقسام القطاع الرئيسية المستهدفة من خلال تحليل عوامل الجذب في المملكة مع أهمية الصناعة المطلوب استقطابها وطرح الفرص. أيضاً تقوم الهيئة بمبادرتين لدعم القطاع هما: مقياس نسبة انتشار النطاق العريض (لدعم نشر هذه الخدمة في مختلف مناطق المملكة)، ومجتمع الشركات الناشئة (لدعم رواد الأعمال والشركات الناشئة في القطاع). نتج عن هذه الانشطة جذب استثمار بحجم (١,١) مليار ريال في القطاع والترخيص لـ (١٨٤) شركة. وتواجه الهيئة صعوبة في توفير الدعم المالي لإجراء مزيد من الدراسات التفصيلية.

**الرباط:** [www.sagia.gov.sa/ar/key-sectors/ict](http://www.sagia.gov.sa/ar/key-sectors/ict)



**المشروع رقم (٥٦):** إنشاء حدائق وحاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

**نبذة عن المشروع:** قامت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بإنشاء حاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات أطلقت عليها اسم "حاضنة بادر". وتهتم الحاضنة بدعم أصاب الأفكار الجديدة والتميزة من الناحية اللوجستية، حتى تصل الفكرة الى شكلها النهائي (سواء أكانت منتجاً أم خدمة)، ومن ثم عرضها في السوق كمنتج نهائي.

**الرابط:** [badirict.com.sa](http://badirict.com.sa)

**المشروع رقم (٥٧):** إعطاء الأولوية للمنتجات المنافسة المطورة والمصنعة محلياً.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة المالية.

**نبذة عن المشروع:** أقر نظام المنافسات والمشتريات الحكومية بالمرسوم الملكي رقم (٥٨م) وتاريخ ١٤٢٧/٩/٤ هـ، وصدرت اللائحة التنفيذية للنظام بقرار وزير المالية رقم (٣٦٢) وتاريخ ١٤٢٨/٢/٢٠ هـ، وقد تمّ تحقيق هذا المشروع من خلال المادة الخامسة من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، ومن خلال المادة الثانية من اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية.

**الرابط:** [www.mof.gov.sa/Arabic/Roles/Pages/Systems.aspx](http://www.mof.gov.sa/Arabic/Roles/Pages/Systems.aspx)

**المشروع رقم (٥٨):** استثمار جزء من قيمة العقود الدولية في بناء صناعات اتصالات وتقنية معلومات محلية، أو بشراء المنتجات المصنعة محلياً.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** برنامج التوازن الاقتصادي.

**نبذة عن المشروع:** برنامج التوازن الاقتصادي يهدف إلى تدوير جزء من المال الذي تنفقه حكومة المملكة العربية السعودية على عقود مشترياتها الخارجية الكبيرة، بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني. وقد قام البرنامج بإبرام اتفاقيات مع شركات عملاقة في التقنية، وصرف جزء من قيمة هذه العقود في بناء صناعات اتصالات وتقنية معلومات محلية، وشراء المنتجات المصنعة محلياً.

**الرابط:** [www.offset.org.sa/AboutEOP.aspx](http://www.offset.org.sa/AboutEOP.aspx)

**المشروع رقم (٥٩):** إنشاء مراكز نقل التقنية من الجامعات إلى المجتمع.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة التعليم العالي.

**نبذة عن المشروع:** تنفذ وزارة التعليم العالي من خلال الجامعات بعض البرامج كالتدريب المباشر والمتطور، والتعاون المشترك بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والباحثين العاملين في الشركات، وتطوير برامج حاضرات الأعمال ومراكز الخدمات الاستشارية لعدد من الجامعات، وتصميم وتطوير المواقع الإلكترونية لعدد من الجهات، والحملات التعريفية لعدد من الندوات واللقاءات العلمية المتخصصة. وتعمل الوزارة حالياً على إنشاء مراكز متخصصة في نقل التقنية من بعض الجامعات إلى المجتمع، وإنشاء مركز ريادة الأعمال لدى بعض الجامعات، والذي يهدف إلى تأسيس حاضرات أعمال في المجال المعرفي. كما أسهمت وزارة التعليم العالي من خلال الجامعات في تأسيس "شركة وادي الرياض" و"شركة وادي جدة" و"شركة وادي الظهران للتقنية" كشركات مساهمة. وتهدف الشركات الثلاث إلى الإسهام الفاعل في تطوير اقتصاد المعرفة عبر الشراكة بين المؤسسات التعليمية والبحثية ومجتمع الأعمال، والاستثمار على أسس تجارية من خلال الاستثمار في المشاريع المشتركة التي تصقل الخبرات في مجال التطبيق العملي لطلاب الجامعة وأساتذتها.

**المشروع رقم (٦٠):** دعم صناعة البرمجيات مفتوحة المصدر.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

**نبذة عن المشروع:** أنشأت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية البرنامج الوطني لتقنيات البرمجيات الحرة/مفتوحة المصدر (متاح)، والذي يهدف إلى تشجيع وتعزيز استخدام البرمجيات الحرة/مفتوحة المصدر من خلال إقامة شراكات مع أطراف عديدة في القطاعين العام والخاص لتقديم الخدمات اللوجستية والتقنية والتدريبية والقانونية والدعم الاستراتيجي. وقامت المدينة بعقد عدد من الورش التعريفية والمحاضرات وعرض قصص النجاح، وبرامج التدريب المكثف مع شركاء خارجيين، وكذلك الأكاديمية المفتوحة. ومن أهم المهام المنجزة في هذا المشروع: تدشين الدورة الأولى من " جائزة متاح" للتشجيع في هذا المجال، تشكيل فريق برمجي سعودي للعمل على تعريب، وتنقيح البرمجيات مفتوحة المصدر، وإنشاء معمل خاص بالبرمجيات الحرة ومفتوحة المصدر، وإنشاء موقع خاص بالبرنامج الوطني للبرمجيات الحرة ومفتوحة المصدر. أيضا يعمل البرنامج حالياً على: اعداد السياسات الوطنية لدعم استخدام البرمجيات الحرة، المساهمة في تعريب بعض البرمجيات مفتوحة المصدر، اعداد خطة لتطبيق البرمجيات مفتوحة المصدر من قبل الجهات الحكومية، تنفيذ الاستبيان الوطني للبرمجيات مفتوحة المصدر، دعم مجموعة من مستخدمي ديكياً.

**الرابط:** [www.motah.org.sa](http://www.motah.org.sa)

**المشروع رقم (٦١):** معاملة أنشطة البحث والإبداع والتطوير في القطاعات الحكومية كمشاريع يرصد لها ميزانيات مستقلة.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة المالية.

**نبذة عن المشروع:** تمّ تنفيذ هذا المشروع من خلال " الخطة الوطنية للعلوم والتقنية" التي تصل تكاليفها إلى ما يقارب (٨,٥٠٠) ثمانية آلاف وخمسمائة مليون ريال، وقد تمّ تشكيل لجنة توجيهية للإشراف على تنفيذ الخطة بالجهات الحكومية، ومقرها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية. وتمّ التركيز على أنشطة البحث والابتكار في القطاعات الحكومية تحت الأساس الاستراتيجي الخامس.

**الرابط:** [www.kacst.edu.sa/ar/about/stnp/pages/strategicbases.aspx](http://www.kacst.edu.sa/ar/about/stnp/pages/strategicbases.aspx)

**المشروع رقم (٦٣):** تشجيع الإبداع لدى الشباب لتطوير منتجات الاتصالات وتقنية المعلومات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع.

**نبذة عن المشروع:** لتعميق مفاهيم الإبداع والابتكار في المجتمع ونشر ثقافة الموهبة جاء مشروع بوابة موهبة على شبكة الإنترنت أحد مشاريع مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع. انطلقت البوابة من أساس الجدوى العالية في الوصول للمستهدفين من خلال تقنيات النشر الإلكتروني والخدمات الإلكترونية، مع تزايد مستخدمي شبكة الإنترنت في المملكة خصوصاً من فئة الشباب، والتي تمثل الفئة المستهدفة الرئيسية لهذه المبادرة. تطمح موهبة أن تكون البوابة بيئة تفاعلية مبدعة تنمي قدرات الموهوبين والمبدعين وتدعم الإبداع والابتكار في المجتمع بمؤسساته وأفراده.

**الرابط:** [www.mawhiba.org](http://www.mawhiba.org)

**المشروع رقم (٦٤):** إنشاء مركز لأبحاث الاتصالات وتقنية المعلومات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

**نبذة عن المشروع:** يقوم معهد بحوث الحاسب في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بعمل الأبحاث الاستراتيجية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات والتوطين الناجح للتقنية الذي يؤدي إلى إيجاد شركات أو تطبيقات وطنية. ولكن تواجه الأبحاث بعض المخاطر المتمثلة في نقص التمويل أو تجاوز حد التكاليف المخطط لها، والمبالغة في الأهداف المرجوة.

**الرابط:** [ceri.kacst.edu.sa](http://ceri.kacst.edu.sa)

**المشروع رقم (٦٥):** إنشاء مركز وطني للتعليم الإلكتروني. (تمّ الطلب بتعديل المسمى إلى: إنشاء مركز وطني للتعلّم الإلكتروني).

**الجهة المعنية بالتنفيذ(١):** وزارة التربية والتعليم.

**نبذة عن المشروع:** تقوم وزارة التربية والتعليم ممثلة بمشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام بالعمل على عدة مشاريع إلكترونية، لتمكين التعليم الإلكتروني ومن هذه المشاريع: بناء بوابة إلكترونية للمركز، بناء نظام إدارة العملية التعليمية، بناء نظام الفصول الافتراضية، بناء نظام الموسوعات التعاونية ونظام المنتديات التعليمية، مواقع الطلاب الإلكتروني، مواقع المعلم الإلكتروني، مواقع المدرسة الإلكتروني، نظام المكتبة الرقمية. ويواجه المركز صعوبات في توفير الخبرات والكفاءات العالية لإثراء عملية تطوير المركز.

**الرابط:** [www.net.edu.sa](http://www.net.edu.sa)

**الجهة المعنية بالتنفيذ(٢):** وزارة التعليم العالي.

**نبذة عن المشروع:** قامت وزارة التعليم العالي بإنشاء المركز الوطني للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بُعد، وقد تمَّ اعتماد اللوائح والانظمة للتعليم عن بُعد، والجامعة الإلكترونية، والبيتّ الفضائيّ التعليمي والذي انتج ١٢ برنامجاً. كما تمَّ أيضاً إطلاق حزمة من البرامج ومنها: المكنز السعودي للوحدات التعليمية، النسخة الثانية من نظام جسور، المركز السعودي للدعم والإرشاد سنيد الذي حاز على جائزة أفضل مركز اتصال جديد على مستوى الشرق الأوسط عن العام ٢٠١١م، المكتبة الرقمية ونظام الاختبارات الإلكترونية، وينشط المركز في البرامج التدريبية التي استفاد منها ما يقارب (٥٠٠٠) من المهتمين في المجال وعقد الشراكات التدريبية مع بعض الجهات مثل صندوق تنمية الموارد البشرية، وجامعة المجمعة. واستحدث المركز جائزة دورية باسم " جائزة التميز في التعلم الإلكتروني"، كما تم تأسيس مركز التميز للإنتاج لمساندة أعضاء هيئة التدريس في تطوير مقرراتهم الرقمية. ويواجه المركز بعض الصعوبات كالتذبذب المالي، ونقص الكفاءات وتسربها، والربط مع الجامعات الأخرى.

**الرباط:** [www.elc.edu.sa](http://www.elc.edu.sa)

**المشروع رقم (٦٦):** توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في مساندة التعليم والتعلّم.

**الجهة المعنية بالتنفيذ(١):** وزارة التربية والتعليم.

**نبذة عن المشروع:** تستخدم وزارة التربية والتعليم التقنيات الحديثة في عملية التعليم سواءً للطلبة أو المعلمين أو المشرفين أو العائلة. هناك عدة مشاريع تجسد ذلك كمشروع إدارة المحتوى، مشروع نظام الربط عبر الفيديو، مشروع تأمين وتركيب معال للحواسب الآلي للمدارس الثانوية، مشروع البوابة الإلكترونية وغيرها.

**الروابط:** [www.net.edu.sa](http://www.net.edu.sa) [www.moe.gov.sa](http://www.moe.gov.sa)

**الجهة المعنية بالتنفيذ(٢):** وزارة التعليم العالي.

**نبذة عن المشروع:** قامت وزارة التعليم العالي بتوفير البنية التحتية اللازمة لربط الجامعات فيما بينها. كما أنها بدأت توفر التعلّم الإلكتروني لدى الجامعات، واستخدام برمجيات التعلّم في الجامعات، وكذلك عملية تحويل المناهج إلى مقررات رقمية.

**الرباط:** [www.mohe.gov.sa](http://www.mohe.gov.sa), [www.elc.edu.sa](http://www.elc.edu.sa)

**المشروع رقم (٦٧):** إدخال الحاسب والإنترنت كمقررات دراسية في المناهج الدراسية.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة التربية والتعليم.

**نبذة عن المشروع:** تمّ إدخال مقررات الحاسب وتقنية المعلومات في المرحلة الثانوية بنسبة (٨٠٪) و(٥) كتب هي تحت التجربة للتقييم والتعميد. ولكن هذا المشروع يواجه صعوبات من أهمها: نقص معامل الحاسب الآلي في المدارس المتوسطة، والحاجة إلى الصيانة المستمرة. أيضاً افتقار المدارس المتوسطة لخط إنترنت مرتبط بمعمل الحاسب الآلي، وتسارع التقنية وتطور البرمجيات وصعوبة مواكبة المناهج لها (وبخاصة منهج الحاسب الآلي وتقنية المعلومات).

**الروابط:** [www.cpfdc.gov.sa/media/Download/CurriculumDocument/ComputerDocument.pdf](http://www.cpfdc.gov.sa/media/Download/CurriculumDocument/ComputerDocument.pdf) [www.hs.gov.sa/hsbooks.τ=ProgramID&IV=aspx?domainId](http://www.hs.gov.sa/hsbooks.τ=ProgramID&IV=aspx?domainId)

**المشروع رقم (٦٨):** تدريب منسوبي التعليم على استخدامات الاتصالات وتقنية المعلومات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة التربية والتعليم.

**نبذة عن المشروع:** تقوم وزارة التربية والتعليم ببرامج متعددة في التدريب على استخدامات الاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك في عملية التعليم وفي الإدارة. ومن أهم برامج الوزارة: توقيع مذكرة تفاهم مع أحد الشركات الكبرى، وتهدف الاتفاقية إلى تدريب المعلمين والمعلمات الذين لا يجيدون استخدام الحاسب الآلي، وكذلك توقيع مذكرة مع شركة أخرى لمشروع التعليم للمستقبل والذي يهدف إلى تدريب المعلمين على مهارات دمج التقنية في العملية التعليمية والتعلّم بالمشروعات، وكذلك تدريب (٢٠) ألف معلم ومعلمة من مشروع تدريبي نت (الهدف ٤٥ ألف معلم ومعلمة)، وتقديم برامج تدريبية مختلفة عن طريق الموقع الإلكتروني.

**الرباط:** [portal.moegov.sa/training](http://portal.moegov.sa/training)

**المشروع رقم (٧٠):** نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية.

**الجهة المعنية بالتنفيذ(١):** وزارة التربية والتعليم.

**نبذة عن المشروع:** يتمّ العمل بوزارة التربية والتعليم على عدد من المشاريع الاستراتيجية المكملّة والمتوائمة مع هذا المشروع، وتصب في مجال نشر الاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية، ومنها: مشروع نظام الإدارة التربوية الإلكترونية، مشروع الموارد المالية والإدارية والبشرية (فارس) (GRP)، مشروع البوابة الإلكترونية (MOE Portal) وغيرها.

**الرباط:** [www.moe.gov.sa](http://www.moe.gov.sa)

**الجهة المعنية بالتنفيذ(٢):** وزارة التعليم العالي.

**نبذة عن المشروع:** تملك مؤسسات التعليم العالي من الجامعات بنية تحتية للشبكات، ومواقع إلكترونية، ووجود نظام أكاديمي، ونظام قبول إلكتروني، وأنظمة تعلّم إلكتروني، ووجود فصول تعلّم إلكترونية. وتعمل الجامعات على استكمال النظام الإداري والمالي واستكمال بنيتها التحتية والتقنية.

**المشروع رقم (٧٢):** توفير الميزانيات الكافية لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة المالية.

**نبذة عن المشروع:** تستمر وزارة المالية في الانفاق على تهيئة البيئة المناسبة للتعليم وتجهيزها بالوسائل التعليمية ومعامل وأجهزة الحاسب الآلي، ويظهر ذلك جلياً في مشاريع التعلّم الإلكتروني، والتعليم عن بُعد في الجامعات، وفي مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام "تطوير"، وفي غيرها من المشاريع.

**الرباط:** [www.tatweer.edu.sa](http://www.tatweer.edu.sa) , [www.elc.edu.sa](http://www.elc.edu.sa)

**المشروع رقم (٧٣):** مبادرة المحتوى الرقمي المحلي.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

**نبذة عن المشروع:** قامت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بتطوير استراتيجية لإثراء المحتوى المحلي والعربي، من خلال مبادرة الملك عبدالله للمحتوى العربي. وتحتوي المبادرة على عدة مشاريع منها: المعجم الحاسوبي التفاعلي، محرك بحث عربي، توثيق الإنتاج الفكري الوطني إلكترونياً، المدونة العربية، إثراء موسوعة ويكيبيديا العربية، وترجمة مجموعة من الكتب العلمية وغيرها.

**الرباط:** [www.econtent.org.sa](http://www.econtent.org.sa)

**المشروع رقم (٧٥):** إلزام دور النشر المحلية بتوفير ملخص رقمي لجميع الكتب والتقارير.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** مكتبة الملك فهد الوطنية.

**نبذة عن المشروع:** تقوم مكتبة الملك فهد الوطنية حالياً بعمل ملخصات للكتب السعودية المودعة بالمكتبة. ولكن تكمن الصعوبة في قلة عدد الملخصين مقارنة بحجم العمل.

**المشروع رقم (٧٦):** توفير الميزانيات الكافية لجهود الترجمة والتعريب.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

**نبذة عن المشروع:** يحتوي المشروع على عدة مبادرات من أهمها: ترجمة أمهات الكتب العالمية، إثراء موقع ويكيبيديا من خلال ترجمة مقالات من الإنجليزية إلى العربية، وتطوير محرك ترجمة آلي من العبرية إلى العربية. يقدر الجزء المنجز من المشروع بـ (٥%). ويواجه المشروع صعوبات في توفير القوى البشرية وصعوبة استقطابهم.

**الروابط:** [www.wikiarabi.org](http://www.wikiarabi.org) , [Mtp.kacst.edu.sa](http://Mtp.kacst.edu.sa) , [translate.kacst.edu.sa](http://translate.kacst.edu.sa)

**المشروع رقم (٧٨):** مبادرة الحاسب المنزلي.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**نبذة عن المشروع:** تمّ اطلاق مبادرة الحاسب المنزلي في منتصف العام ١٤٢٦هـ، ولكن المبادرة قد تمّ طلب إيقافها من قبل الهيئة لعدم جدوى مثل هذه المبادرة في ظل التطورات التي ظهرت مؤخراً في سوق الحاسبات والمتمثلة في وجود منافذ بيع تقوم بتوفير التقسيط للمدد القصيرة (سنة تقريباً) بسعر النقد نفسه، إضافة إلى تركيز مصنعي الأجهزة على تسويق وترويج الأجهزة ذات الأسعار المنخفضة.

**المشروع رقم (٧٩):** قوافل محو أمية استخدام الحاسب والإنترنت (تمّ الطلب بتعديل المسمى إلى: قوافل التدريب الإلكتروني).

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**نبذة عن المشروع:** يستهدف المشروع طلاب الصفوف العليا من المرحلة الابتدائية، وطلاب المرحلة المتوسطة في التعليم العام، وساكني المدن والمناطق الريفية والقرى والهجر. وقامت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بتنفيذ ١٢ قافلة تدريبية تغطي ١٢ مركز موزعة على أنحاء مناطق المملكة بعد التنسيق مع وزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم.

**الروابط:** [www.mcit.gov.sa/arabic/initiatives/m1](http://www.mcit.gov.sa/arabic/initiatives/m1) , [www.eqwafil.gov.sa/](http://www.eqwafil.gov.sa/)

**المشروع رقم (٨١):** إنشاء معهد متخصص لعقد دورات لمنسوبي القطاعات الدعوية الحكومية والخيرية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

**نبذة عن المشروع:** قامت الوزارة بتدريب ٦٩ متدرب على الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي، وتعمل الآن على الاعداد لتدريب (١٠٠٠) متدرب على الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي.

**الرباط:** [www.moia.gov.sa/Menu/Pages/Statistics.aspx](http://www.moia.gov.sa/Menu/Pages/Statistics.aspx)

**المشروع رقم (٨٢):** الإنفاق من الأوقاف العامة وإيراداتها على مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

**نبذة عن المشروع:** تبادر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالإنفاق من الأوقاف على مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات والتي تصب في مجال الدعوة والإرشاد. ومن أهم الامثلة على ذلك الانفاق لشراء اسم موقع الإسلام ومحتواه.

**الرباط:** [www.al-islam.com](http://www.al-islam.com)

**المشروع رقم (٨٣):** إنشاء مركز الدعوة عبر الإنترنت، وتوظيف الإنترنت في تعلّم الشعائر الدينية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

**نبذة عن المشروع:** قامت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بوضع خطة علمية (تفاعلية) ونوافذ متعددة الاهتمامات والاتجاهات لتلبي حاجات أكثر الفئات المستهدفة في الدعوة والتوجيه وإعداد فريق علمي يمزج القدرات العلمية والتقنية المتميزة. ولقد تم إنشاء عدة مواقع أهمها: موقع الاسلام الدعوي والإرشادي، موقع السكينة، ومركز التبادل المعرفي.

**الرباط:** [www.al-islam.com](http://www.al-islam.com) , [www.assakina.com](http://www.assakina.com) , [www.kep.org.sa](http://www.kep.org.sa)

**المشروع رقم (٨٤):** إنشاء مركز التراث الوطني والعربي الإسلامي الرقمي.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

**نبذة عن المشروع:** قامت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بجمع المواد التراثية العلمية الأساسية وفهرستها ومراجعتها حسب الفنون، واختيار أنسب الطبعات وأشهر النسخ وأصحبها، ومن ثم إدخالها في عملية التثجير الموضوعي. كما تمّ أيضاً تصميم بيئة برمجية للإدخال الإلكتروني للمواد، وقد تمّ إدخال نصف مليون صفحة. وتهدف الوزارة الى إدخال مليوني صفحة ضمن خطة النشر الإلكتروني خلال عام ١٤٣٢ هـ.

**الرباط:** [www.al-islam.com/Section.aspx?pageid=1287](http://www.al-islam.com/Section.aspx?pageid=1287)

**المشروع رقم (٨٥):** تشجيع إنشاء شركات لتوظيف وتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات في إنتاج برامج الترفيه والتعليم والألعاب الإلكترونية لترسيخ الثقافة

الوطنية والإسلامية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

**نبذة عن المشروع:** تقوم المدينة من خلال مشروع يادر بتقديم الدعم لتطوير الشركات، وتأهيل الموارد لتطوير برامج في مجالات الوسائط المتعددة. فقد قامت ببرامج تدريبية أساسية ومتقدمة، وبرامج صيفية في تطوير الألعاب والرسوم المتحركة. كما أن هناك خططاً لتطوير ألعاب وبرامج تعليمية ومسلسل كرتوني خلال العامين القادمين.

**الرباط:** [www.multimedia-sa.com](http://www.multimedia-sa.com)



**المشروع رقم (٨٦):** تصنيف وتوصيف مهن الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاعين العام والخاص

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة العمل

**نبذة عن المشروع:** تم تكليف احد بيوت الخبرة بعمل تصنيف للوظائف والمهن في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات وتم عمل أكثر من ٤٠ مهنة جديدة للدليل المهني السعودي في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات. تتم حالياً المراجعة النهائية لهذه المهن لاعتمادها.

**المشروع رقم (٨٧):** بناء قواعد بيانات الكوادر والوظائف في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة العمل.

**نبذة عن المشروع:** تتوافر لدى وزارة العمل قاعدة بيانات عن سوق العمل بالقطاع الخاص تحتوي على العناصر الأساسية لمكونات السوق من المنشآت والعاملين، حيث يتم تسجيل جميع المنشآت والعاملين لديها مفصلة حسب المهنة، وكذلك طلبات الاستقدام المقدمة من المنشآت محددة بالمهن، وكذلك المهن الشاغرة لديها. وتقدم الوزارة خدمات إلكترونية للتوظيف عبر الإنترنت، والتي تشمل جميع التخصصات، وتتيح لطالبي العمل ومنشآت القطاع الخاص تسجيل البيانات، حصر الشواغر، تقديم الإحصاءات عن حاجة سوق العمل، ومعرفة توزيع العمالة بالقطاع الخاص حسب المهنة التفصيلية.

**الرابط:** [www.mol.gov.sa](http://www.mol.gov.sa)

**المشروع رقم (٨٨):** تسهيل إجراءات استقطاب الخبراء المتميزين في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات ووضع حوافز خاصة لهم.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة العمل.

**نبذة عن المشروع:** أنظمت وزارة لا تقف في سبيل الاحتياج الفعلي والحقيقي لأي منشأة، ولا تمنع في إعطاء التأشيرات للخبراء المتميزين في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، خصوصاً عندما يكون الطلب من جهة حكومية.

**المشروع رقم (٩٢):** تفعيل التفرغ لدراسة الماجستير داخلياً لموظفي الدولة من خلال الإيفاد الداخلي.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الخدمة المدنية.

**نبذة عن المشروع:** تمّ عقد ندوة الإيفاد الداخلي بمعهد الإدارة العامة، وتمّ من خلالها دراسة تقارير شاملة حول تقييم لائحة الإيفاد بعد تطبيقها. وتوصلت الندوة إلى نتائج وتوصيات حول تعديل اللائحة، وتمّ رفع المقترحات حول مواد اللائحة لمجلس الخدمة المدنية للدراسة وتم اعتماد تطبيق لائحة الإيفاد على المرشحين لدراسة كافة الدرجات العلمية من الدبلوم بعد الشهادة الثانوية والبيكالوريوس والماجستير والدكتوراه وما يماثلها.

**المشروع رقم (٩٤):** تقديم قروض للجامعيين لإعادة التأهيل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات. (تمَّ الطلب بتعديل المسمى إلى: تقديم منح للجامعيين لإعادة التأهيل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات).

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** صندوق تنمية الموارد البشرية.

**نبذة عن المشروع:** يقوم صندوق تنمية الموارد البشرية بدراسة سوق العمل واحتياجاته الحالية والمستقبلية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وإعداد البرامج التأهيلية المناسبة بالتنسيق مع الجهات التدريبية، كما يقدم الصندوق المنح لتأهيل الخريجين الجامعيين في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات سواءً للبرامج المنتهية بالتوظيف أو لملاك المنشآت الصغيرة.

**الرابط:** [www.hrdf.org.sa](http://www.hrdf.org.sa)

**المشروع رقم (٩٥):** تقديم قروض لخريجي الثانوية الذين لم يتمكنوا من مواصلة التعليم أو العمل لتأهيلهم للعمل في مهن الاتصالات وتقنية المعلومات. (تمَّ الطلب بتعديل المسمى إلى: تقديم منح لخريجي الثانوية للتأهيل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات)

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** صندوق تنمية الموارد البشرية.

**نبذة عن المشروع:** يقوم صندوق تنمية الموارد البشرية بدراسة سوق العمل واحتياجاته الحالية والمستقبلية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وإعداد البرامج التأهيلية المناسبة بالتنسيق مع الجهات التدريبية، كما يقدم الصندوق المنح لتأهيل خريجي الثانوية العامة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات سواءً للبرامج المنتهية بالتوظيف أو لملاك المنشآت الصغيرة.

**الرابط:** [www.hrdf.org.sa](http://www.hrdf.org.sa)

**المشروع رقم (٩٨):** الاختبارات القياسية المناسبة لإثبات القدرات واعتماد شهادات معاهد التدريب

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني

**نبذة عن المشروع:** تتم الان عمليات التحليل والتصميم والبرمجة للمشروع.

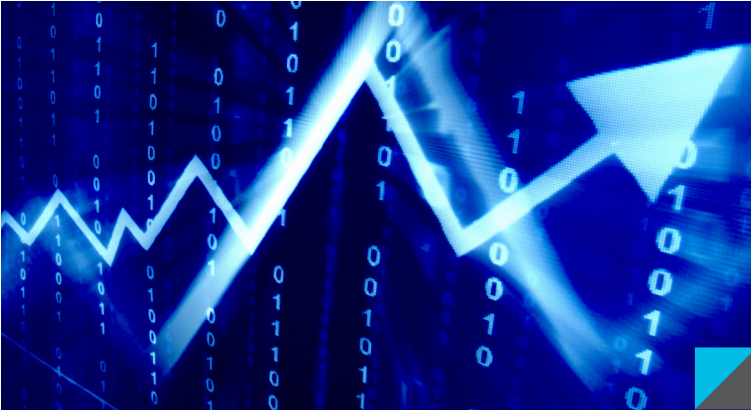






# مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات

- ١-٧ الخدمات والإنتاجية
- ٢-٧ صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات والإبداع والتطوير
- ٣-٧ التعليم والتدريب
- ٤-٧ البنية التحتية
- ٥-٧ الفجوة الرقمية
- ٦-٧ الثقافة العربية والإسلامية
- ٧-٧ تنمية القدرات البشرية وإعداد الكوادر
- ٨-٧ المؤشرات التفصيلية الشاملة لقياس التحول إلى مجتمع المعلومات، والتقدم في تنفيذ الخطة



## ٧ مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات

يحتوي هذا الفصل على المعلومات التي تم تبنيها في الخطة عن مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات. ومن خلال الحاجة لمزيد من المؤشرات التفصيلية، فقد تم إدراج نماذج لمؤشرات تم إرسالها للجهات الحكومية لتقديم مزيد من المعلومات عن المشاريع ومخرجاتها، والتعرف على سير الخطة، وما تم تحقيقه من أهدافها العامة والمحددة.

تضمنت الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات مؤشرات ملائمة لقياس التحول إلى مجتمع المعلومات، بلغ عددها ٤٣ مؤشراً، لتقديم صورة أكثر وضوحاً عن سير الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال مخرجات، ونتائج، وإنجازات مشاريع الخطة، والتطورات التي تجري في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة. ولقد روعي في هذه المؤشرات الظروف الخاصة بالمملكة، وتنوع واختلاف مستويات وإمكانات الجهات المنفذ للمشاريع.

وتغطي هذه المؤشرات المجالات الرئيسية للأهداف العامة للخطة، وتعكس ما يلي:

- ◆ مدى انتشار تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات وخدماتها. (الهدف العام الأول)
- ◆ مدى ملائمة البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات. (الهدف العام الثاني)
- ◆ قوة صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات المحلية. (الهدف العام الثالث)

◆ مدى اعتماد التعليم والتدريب على الاتصالات وتقنية المعلومات. (الهدف العام الرابع)

◆ أنشطة ردم الفجوة الرقمية داخل المملكة. (الهدف العام الخامس)

مدى توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة اللغة العربية والحضارة الإسلامية. (الهدف العام السادس)

◆ مدى توافر القدرات المؤهلة الوطنية والخبرات العالمية. (الهدف العام السابع)

توضح الجدول التالي قيم هذه المؤشرات (كما وردتنا من الجهات ذات العلاقة، مع ملاحظة أن بعض القيم لم يتم تزويد أمانة الخطة بها. وسوف يتم الاعتماد على قيم الأعوام السابقة للمؤشرات في حال عدم توافرها في عام ٢٠١١م. والجدول التالي يتضمن قائمة بالقيم المتوافرة لكل مؤشر، والقيمة المستهدفة بنهاية الخطة الخمسية الأولى. وتم تقسيم الجدول حسب المجالات الرئيسية في الخطة.

## ١-٧) الخدمات والإنتاجية

المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخمسة الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الرابعة من الخطة ٢٠١١ م	الجهة المزودة بالقيم
بوابة وطنية للحكومة الإلكترونية	١	١	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية
عدد قواعد البيانات الوطنية المطورة	١٠	٢ أنظر ملحق (ج)	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية
مستوى الخدمات الحكومية الإلكترونية	١٠٠٪ في مرحلة الوجود	١٠٠٪	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية
	٤٠٪ في مرحلة التفاعل	٧٥٪	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية
	٢٥٪ في مرحلة العمليات	٤٦٪	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية
	١٠٪ في مرحلة التحول	١٥٪	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية
نسبة الأعمال الحكومية الممكنة في جميع القطاعات	٥٠٪	٥٥٪	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية
نسبة انتشار نظم إدارة المستشفيات	٢٠٪ من مستشفيات وزارة الصحة	٢٦٪	وزارة الصحة
نسبة انتشار نظم إدارة المراكز الصحية	٢٥٪ من المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة	٨٪	وزارة الصحة
نسبة الجهات الصحية التي لديها ملفات طبية إلكترونية	١٠٪ من مستشفيات وزارة الصحة	٢٦٪	وزارة الصحة

## ٢-٧ صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات والإبداع والتطوير

المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخمسة الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الرابعة من الخطة ٢٠١١م	الجهة المزودة بالقيم
حجم مبيعات المنتجات المطورة محلياً	٥ مليار ريال	غير متوافر	وزارة التجارة والصناعة
عدد حاضنات الاتصالات وتقنية المعلومات	٦	المجموع: ٦ (١) المصدر: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (٥) المصدر: وزارة التعليم العالي	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية / وزارة التعليم العالي
عدد الحدائق التقنية	٢	(٣) المصدر: وزارة التعليم العالي	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية / وزارة التعليم العالي
عدد المناطق التقنية الحرة	١	غير متوافر	وزارة التجارة والصناعة
حجم الاستثمار في الاتصالات وتقنية المعلومات	• الاتصالات: ٣ مليار ريال • تقنية المعلومات: ٢ مليار ريال	الاتصالات: ٣,٦ مليار ريال   تقنية المعلومات: ٣,٤ مليار ريال (المصدر: الهيئة العامة للاستثمار) الاتصالات: ٥,١ مليار عامي ٢٠١٠-٢٠١١م، تقنية المعلومات: ٢,٢ مليار ٢٠٠٩ (المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات)	الهيئة العامة للاستثمار / هيئة الاتصالات وتقنية
عدد مراكز نقل التقنية الجديدة	٦	(١) المصدر: جامعة الملك عبدالعزيز	جامعة الملك عبدالعزيز
عدد مراكز أبحاث الاتصالات وتقنية المعلومات الجديدة	١	المجموع: ٥ (١) المصدر: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ٤ (٤) المصدر: وزارة التعليم العالي	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية / وزارة التعليم العالي
حجم مخصصات البحث والإبداع والتطوير السنوي في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي	غير متوافر	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية / وزارة المالية وزارة التعليم العالي/ وزارة التجارة والصناعة / وزارة المالية
عدد براءات الاختراعات في الاتصالات وتقنية المعلومات	٤٠٠	المجموع: ١٩١ (٤٨) المصدر: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (١٢٨) المصدر: مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع (١٥) المصدر: وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٩	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع وزارة التعليم العالي
عدد شركات ومؤسسات صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات الجديدة التي تعتمد على الإبداع والابتكار	• ٦ شركات كبيرة • ٥٠ شركة متوسطة أو صغيرة	١١ مصنع (كبير/ متوسط)	وزارة التجارة والصناعة



### ٣-٧) التعليم والتدريب

المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخمسة الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الرابعة من الخطة ٢٠١١ م	الجهة المزودة بالقيم
نسبة المحتوى الإلكتروني التفاعلي في المناهج التعليمية	٣٠٪	تم الانتهاء من اعداد كراسة المواصفات RFP (المصدر: وزارة التربية والتعليم) (١,٥٪) (المصدر: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني)	وزارة التربية والتعليم المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
عدد البوابات التعليمية	بوابة لكل مرحلة دراسية من مراحل التعليم	٥٥ موقعا لإدارات التربية والتعليم وجهاز الوزارة بالإضافة إلى البوابات الخاصة لأغلب المدارس، كذلك بوابة للمعلم وبوابة للطالب وبوابة للمدرسة.	وزارة التربية والتعليم
الاعتماد على الإنترنت في العملية التعليمية	موقع إنترنت لكل جهة تعليمية ومدرسة، يحتوي على صفحات نسيجية لمقررات الدراسية بريد إلكتروني لجميع الطلاب	تنفيذ ما نسبة ٤٥٪ من نظام نور مع نهاية العام ٢٠١١م والذي يعتمد على الإنترنت في العملية التعليمية كأحد الخيارات للوصول إلى الخدمة. تم الانتهاء من برنامج مولد لصفحات نسيجية للمدارس - تم الانتهاء من تجهيز ما يقارب من ٨٠٠٠٠ بريد الكتروني وسلمت للمدارس لتسليمها للطلاب والمعلمين لعدد ٢١٠ مدرسة المرحلة الأولى. (المصدر: وزارة التربية والتعليم). يوجد موقع لكل وحدة تدريبية وبريد لكل متدرب. (المصدر: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني). جميع الجامعات والكليات لديها مواقع انترنت (وزارة التعليم العالي)	وزارة التربية والتعليم وزارة التعليم العالي المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
مقررات الحاسب والإنترنت	كافة مراحل التعليم العام	تعميم مقررات الحاسب الآلي والإنترنت للمرحلة الثانوية بنسبة (١٠٠٪) والمرحلة المتوسطة بنسبة ٨٠٪	وزارة التربية والتعليم
مقررات الحاسب والإنترنت	جميع الطلاب في الجامعات	(١٠٠٪ للمرحلة الجامعية) (المصدر: وزارة التعليم العالي). (١٠٠٪) (المصدر: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني).	وزارة التعليم العالي المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
عدد منسوبي التعليم القادرين على استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات	٢٠٠ ألف	(١٠٠٪) (المصدر: وزارة التربية والتعليم). (٩٢,٩٨٧) (المصدر: وزارة التعليم العالي). (١٠٠٪) (المصدر: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني).	وزارة التربية والتعليم وزارة التعليم العالي المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني

المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخمسة الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الرابعة من الخطة ٢٠١١م	الجهة المزودة بالقيم
نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات والربط بالإنترنت في المدارس	جميع المدارس	تم ربط ما يقارب ٩٨% من المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم بشبكة الإنترنت بما في ذلك مدارس المناطق النائية التي لا يتوفر بها أي وسيلة اتصال بالإنترنت.	وزارة التربية والتعليم
نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات والربط بالإنترنت في الكليات والجامعات	جميع الجامعات والكليات	١٠٠% مرتبطة (المؤسسة العامة للتدريب المهني) جميع الكليات والجامعات تعتمد على أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات وترتبط بالإنترنت   (المصدر: وزارة التعليم العالي).	وزارة التعليم العالي المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني

## ٤-٧) البنية التحتية

المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الرابعة من الخطة ٢٠١١م	الجهة المزودة بالقيم
انتشار خطوط الهاتف الثابت	٢٥ خطأ لكل ١٠٠ من السكان	١٦,٢ خطأ لكل ١٠٠ من السكان	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
انتشار خطوط الهاتف المتنقل	٨٠ خطأ لكل ١٠٠ من السكان	١٨٨ خطأ لكل ١٠٠ من السكان	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
انتشار خطوط تراسل البيانات السريعة	٥٠٠ ألف (٢ خطان لكل ١٠٠ من السكان)	غير متوافر	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
عدد شركات خدمات تراسل البيانات	١٠	غير متوافر	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
عدد شركات الهاتف المتنقل	٣	٣	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
انتشار الحاسبات الشخصية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• حاسب كل ١٠٠ من السكان</li> <li>• حاسب لكل ١٥ طالباً</li> <li>• حاسب متصل بالإنترنت لكل طالباً في المرحلة المتوسطة وما بعدها</li> <li>• حاسب لكل ٤ أطباء</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ٥٥ حاسب لكل ١٠٠ من السكان.</li> <li>• حاسب لكل ٣٠ طالباً.</li> </ul>	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
انتشار الإنترنت	٣٠ مستخدماً لكل ١٠٠ من السكان	غير متوافر	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
عدد مواقع الإنترنت السعودية	٣٠ ألف	غير متوافر	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
عدد الخوادم الآمنة لكل مليون من السكان	١٠	المجموع: ٣٨٨	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
عدد مواصفات الاتصالات وتقنية المعلومات	١٠٠٠ مواصفة جديدة	(٣٢٨) (المصدر: الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة ٢٠٠٩) (٦٠) (المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ٢٠٠٨)	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة

\* تقديرات عدد الحاسبات الشخصية وعدد مستخدمي الإنترنت مبنية على دراسات السوق ومعلومات أخرى.

\* تقديرات عدد الحاسبات الشخصية على أساس (٨٥٪/١٥ to ٦٠ year olds)

\*\* نسبة الانتشار بالنسبة للمساكن

## ٥-٧) الفجوة الرقمية

المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخمسة الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الرابعة من الخطة ٢٠١١ م	الجهة المزودة بالقيم
عدد المواطنين المدربين مجاناً على استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات	٢٠٠ ألف مواطن مجاناً	المجموع: ١٠,٦٢٧ (المصدر: صندوق الموارد البشرية ٢٠٠٩, ٢٠٠٨) (٤,٩٣٢) (المصدر: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات). (٥,٦٩٥)	وزارة الشؤون الاجتماعية صندوق الموارد البشرية وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
عدد قوافل الحاسب والإنترنت	٢٠٠ قافلة	١٠١ قافلة (المصدر: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات).	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

## ٦-٧) الثقافة العربية والإسلامية

المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخمسة الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الرابعة من الخطة ٢٠١١ م	الجهة المزودة بالقيم
حجم رقمنة التراث العربي والإسلامي	مليوناً صفحة	(٣٥٠) مليون كلمة أي ما يعادل مليون وأربعمائة الف صفحة. (المصدر: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية). نصف مليون صفحة ضمن خطة النشر الإلكتروني (المصدر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد)	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (مبادرة الملك عبدالله للمحتوى الرقمي) وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
عدد المنتجات الترفيهية الإلكترونية	٣ منتجات عالية التنفيذ ٤٠ منتجاً سريع التطوير	٤ منتجات على بوابة موهبة العب وابدع - طور مهارتك - موهبة تيوب (المصدر: مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع).	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (حاضنة بادر) مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع

## ٧-٧) تنمية القدرات البشرية وإعداد الكوادر

المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الرابعة من الخطة ٢٠١١ م	الجهة المزودة بالقيم
نسبة التوظيف في الاتصالات وتقنية المعلومات	٣%	(١٠٦,٦٤٠) موظف ٣% (المصدر: وزارة العمل) (١٠٨٩) (المصدر: وزارة الخدمة المدنية)	وزارة الخدمة المدنية وزارة العمل
عدد طلاب البكالوريوس في الاتصالات وتقنية المعلومات	٥% من إجمالي الجامعات والكليات، أي أكثر من ٢٥,٠٠٠ طالب	المجموع: ٦٦,٥٠٥ (٥٠,١٩٢) (المصدر: وزارة التعليم العالي) (١٦,٣١٣) (المصدر: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني)	وزارة التعليم العالي المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
عدد خريجي الجامعات المتخصصين في الاتصالات وتقنية المعلومات	٢٠,٠٠٠ خريج بمعدل ٤,٠٠٠ خريج سنوياً	المجموع: ٢٥,٥٢٠ (٢٠,٠٠٣) (المصدر: وزارة التعليم العالي). (٥,٥١٧) (المصدر: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني).	وزارة التعليم العالي المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
عدد وظائف المعيينين الجديدة في تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات	٤٠٠	(٦١٣) (المصدر: وزارة التعليم العالي). (٣٤٥) (المصدر: وزارة الخدمة المدنية).	وزارة التعليم العالي وزارة الخدمة المدنية
عدد خريجي الثانوية المعاد تأهيلهم في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	١٠ آلاف من خريجي الثانوية	المجموع: ٢٩,٦٤٨ (٢٦,٩٧٧) (الاعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١١ المصدر/ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني) (٦٥٣) (الاعوام ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ و ٢٠١١ المصدر: معهد الإدارة العامة) (٢٠١٨) (عامي ٢٠٠٩ و ٢٠٠٨ صندوق الموارد البشرية)	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني معهد الإدارة العامة صندوق الموارد البشرية
عدد خريجي الجامعة المعاد تأهيلهم في مجال الاتصالات وتقنية لمعلومات	٦ آلاف من خريجي الجامعة	٨٤٩ لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ (المصدر/ صندوق الموارد البشرية)	صندوق الموارد البشرية

المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الرابعة من الخطة ٢٠١١ م	الجهة المزودة بالقيم
عدد موظفي الدولة المدرّبين على الاتصالات وتقنية المعلومات	٢٠٠ ألف موظف	المجموع: ٥٢٩٤١ (٢٠٧٤٢) لعامي ٢٠٠٩م و٢٠١١م (المصدر: معهد الإدارة العامة)	معهد الإدارة العامة
		(١٣١١٠) للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١م (المصدر: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية).	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية
		(١٩٠٨٩) لعامي ٢٠٠٩م و٢٠١١م (المصدر: مركز المعلومات الوطني بوزارة الداخلية).	مركز المعلومات الوطني بوزارة وزارة الخدمة المدنية (جميع الجهات الحكومية)*

\* جميع الجهات الحكومية لديها برامج تدريب لموظفيها وفي غالبيتها في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، ولكن لا يوجد إحصاءات مجمعة لأعداد المتدربين من الجهات الحكومية.

## ٨-٧) المؤشرات التفصيلية الشاملة لقياس التحول إلى مجتمع المعلومات، والتقدم في تنفيذ الخطة

تضمنت الخطة عدداً من المؤشرات لقياس التحول إلى مجتمع المعلومات، لتقديم صورة أكثر وضوحاً عن سير الخطة من خلال مخرجات ونتائج وإنجازات مشاريع الخطة. روعيت في هذه المؤشرات الظروف الخاصة بالمملكة، وتنوع واختلاف مستويات وإمكانات الجهات المنفذة للمشاريع. وتغطي هذه المؤشرات المجالات الرئيسية للخطة، وكانت هناك حاجة لمزيد من المؤشرات لتغطي - بالإضافة إلى المؤشرات الواردة في الخطة والمتعلقة بقياس التحول إلى مجتمع المعلومات مؤشرات تقيس سير المشاريع ومخرجاتها، ونسبة المتحقق من الأهداف المحددة والعامّة.

وبناءً على ما ورد في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، والمتضمن قيام وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بمراجعة مؤشرات التحول والإضافة والتعديل عليها، وبناءً على التطورات المتسارعة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، ارتأت الوزارة توسيع نطاق هذه المؤشرات وتغطيتها لتشمل مزيداً من المحاور وتكون أكثر شمولية في تغطيتها لجميع الجوانب ذات العلاقة بمجالات الاتصالات وتقنية المعلومات، لذلك حرصت الوزارة على مؤشرات تفصيلية للحصول على مزيد من القيم والإحصاءات ذات العلاقة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات للتعرف على انعكاس الخطة ومشاريعها على التطورات والمتغيرات في هذا المجال. وتم إعداد مئات من المؤشرات ضمن محاور مختلفة للإسهام في قياس سير المشاريع ومخرجاتها، ونسبة المتحقق من الأهداف العامة والأهداف المحددة، وبالتالي التوصل إلى تصور لمعرفة مدى تقدم المملكة نحو الرؤية المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات. وتم إرسال هذه المؤشرات لأكثر من ثلاثين جهة حكومية كل فيما يخصه، لأخذ مبرئاتهم حيال هذه المؤشرات واقتراح المناسب وتزويد الوزارة بقيم هذه المؤشرات. وستساعد النتائج في قياس مخرجات المشاريع ومعرفة مواطن القوة والضعف، وتحديد الصعوبات والمعوقات، والعمل على تعزيز مواطن القوة، والسعي إلى تجاوز الصعوبات والمعوقات. كما ستصحب قيم هذه المؤشرات في بناء أسس صلبة تساعد في رسم الخطة الخمسية القادمة. وسيتم لاحقاً وضع الأوزان المناسبة لهذه المؤشرات بناءً على أهمية قيم المؤشر في الخطة، وأهمية الهدف العام والمحدد الذي يرتبط به المشروع. ونظراً لعدم توافر القيم في الوقت الحاضر، فسيتم بمشيئة الله إدراج ما يصلنا من قيم وإحصاءات من الجهات في التقارير القادمة، ولقد بلغ عدد هذه المؤشرات قرابة (٤٠٠) مؤشر، ونظراً لكون حجم هذه المؤشرات فيمكن الاطلاع عليها من خلال موقع الوزارة. وفي ما يلي نماذج لبعض المؤشرات الخاصة ببعض الجهات، متضمنة المؤشرات وشرح لكل مؤشر، والجهة المعنية بتقديم القيم، وكيفية القياس، ووحدة القياس، وإضافةً إلى شرح لبعض المصطلحات الواردة في المؤشرات.

## نموذج من مؤشرات وزارة التعليم العالي

### الحدائق التقنية:

يقصد بالحدائق: الحدائق التقنية (أو العلمية)- منطقة ذات بيئة مناسبة تشمل حاضنات، وجامعات، وكليات، وشركات مهتمة في مجالات تقنية.

### الحاضنات:

يقصد بالحاضنات: الحاضنة، منشأة لاحتضان الأفكار الإبداعية وتطويرها؛ لتصبح اختراعات ومنتجات ذات قيمة يمكن تسويقها، من خلال تقديم خدمات فنية ولوجستية وإدارية ومالية لأصحاب هذه الأفكار. وفي الغالب يستمر هذا الاحتضان لمدة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات. وتعتبر الحاضنات أداة فاعلة لتوليد الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

### (١) مؤشرات الحدائق التقنية والحاضنات

م	المؤشر المقترح	قيم القياس (سنوي/ تراكمي)	شرح للمؤشر	وحدة القياس
١	عدد الحدائق لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	تراكمي	يهدف هذا المؤشر إلى تعرّف عدد الحدائق لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	عدد
٢	عدد الحاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	تراكمي	يهدف هذا المؤشر عدد الحاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	عدد
٣	عدد الابتكارات والاختراعات السنوية المنتجة من خلال حدائق وحاضنات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	تراكمي	يهدف هذا المؤشر لمعرفة عدد الابتكارات والاختراعات السنوية المنتجة من خلال حدائق وحاضنات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	عدد
٤	عدد ابتكارات واختراعات حدائق وحاضنات الاتصالات وتقنية المعلومات التي تم تحويلها لمنتجات صناعية تجارية.	سنوي	يهدف هذا المؤشر لمعرفة عدد ابتكارات واختراعات حدائق وحاضنات الاتصالات وتقنية المعلومات التي تم تحويلها لمنتجات صناعية تجارية.	عدد
٥	عدد العاملين في حدائق وحاضنات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	تراكمي	يهدف هذا المؤشر لمعرفة عدد العاملين في حدائق وحاضنات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	مواطنون
				غير مواطنين

## ٢ مؤشرات مراكز الأبحاث

م	المؤشر المقترح	قيم القياس (سنوي/ تراكمي)	شرح للمؤشر	وحدة القياس
١	عدد مراكز الأبحاث في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.	تراكمي	يهدف هذا المؤشر عدد مراكز الأبحاث في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.	عدد
٢	عدد الأبحاث في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	سنوي / تراكمي	يهدف هذا المؤشر لمعرفة عدد الأبحاث السنوية والعدد الكلي من بداية عام ٢٠٠٨م للأبحاث في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	٢٠٠٨م
				٢٠٠٩م
٣	حجم المبالغ السنوية المصروفة على المشاريع البحثية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.	سنوي / تراكمي	يهدف هذا المؤشر لمعرفة حجم المبالغ السنوية والكلية من بداية عام ٢٠٠٨م المصروفة على المشاريع البحثية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	٢٠٠٨م
				٢٠٠٩م











# مؤشرات تطور خدمات البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة

- ١-٨ مؤشرات الهاتف الثابت
- ٢-٨ مؤشرات الهاتف المتنقل
- ٣-٨ مؤشرات الإنترنت
- ٤-٨ مؤشرات النطاق العريض
- ٥-٨ مؤشرات الحاسبات الشخصية





## ٨ مؤشرات تطور خدمات البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة

سوف يتم في هذا الفصل تقديم معلومات إحصائية عن تطور الخدمات الأساسية للبنية التحتية للمملكة، وتطور مستوى الخدمات خلال الخمس سنوات الماضية. وأثر الخطة على هذا القطاع، فلقد ساهمت الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات في فتح السوق وتقديم الخدمات عن طريق القطاع الخاص، وتقوم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بتنظيم السوق ومنح التراخيص المناسبة. والجدول التالي والرسوم البيانية التالية تقدم تصور لتطور خدمات البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة للفترة من العام ١٤٢٧/١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧ م) حتى العام ١٤٣٢/١٤٣٣ هـ (٢٠١١ م)، وتغطي الخطوط العاملة للاتصالات الثابتة، وعدد اشتراكات الاتصالات المتنقلة، وعدد مستخدمي الإنترنت، وعدد اشتراكات النطاق العريض، وعدد الحاسبات الشخصية، ونسب انتشار هذه الخدمات لكل مئة من السكان.

المؤشر المقترح	١٤٢٧/١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧ م)	١٤٢٩/١٤٢٨ هـ (٢٠٠٨ م)	١٤٣١/١٤٣٠ هـ (٢٠٠٩ م)	١٤٣٢/١٤٣١ هـ (٢٠١٠ م)	١٤٣٣/١٤٣٢ هـ (٢٠١١ م)
الخطوط العاملة للاتصالات الثابتة	٣,٩٩٦,٠٠٠	٤,١٢٣,٠٠٠	٤,١٧١,٠٠٠	٤,١٦١,٠٠٠	٤,٦٣٣,٠٠٠
عدد اشتراكات الاتصالات المتنقلة	٢٨,٣٨٦,٠٠٠	٣٥,٩٦٢,٠٠٠	٤٤,٨٠٠,٠٠٠	٥١,٦٠٠,٠٠٠	٥٣,٧٠٥,٨٠٨
عدد مستخدمي الإنترنت*	٧,٦٠٠,٠٠٠	٩,٣٠٠,٠٠٠	١٠,٣٠٠,٠٠٠	١١,٤٠٠,٠٠٠	١٣,٦٠٠,٠٠٠
عدد اشتراكات النطاق العريض	٦٨٣,٠٠٠	١,٣٣١,٠٠٠	٢,٧٥٤,٠٠٠	٤,٤٠٠,٠٠٠	١٣,٢٨٨,٠٠٠
عدد الحاسبات الشخصية**	١,٠٥٠,٠٠٠	١,٢,٢٦,٠٠٠	١٣,١٠٠,٠٠٠	*١٣,٧٠٠,٠٠٠	*١٥,١٠٠,٠٠٠
نسبة انتشار الاتصالات الثابتة (خط عامل لكل ١٠٠ نسمة)	١٥,٩	١٥,٨	١٥,٥	١٥	١٦,٢
نسبة انتشار الاتصالات المتنقلة (اشتراك لكل ١٠٠ نسمة)	١١٣	١٣٨	١٦٧	١٨٦	١٨٨
نسبة انتشار الإنترنت (عدد المستخدمين لكل ١٠٠ نسمة)*	٣٠,٢	٣٥,٧	٣٨,٣	٤١	٤٧,٥
عدد اشتراكات النطاق العريض - الثابت - لكل (١٠٠) من المساكن	٣	٣٦	٣٨	٤١	٤٧,٥
عدد مشتركين النطاق العريض - المتنقل - لكل (١٠٠) من السكان	١٠,٧	١٧,٤	٢٣,٩	٢٧,٣	٣٣
نسبة انتشار الحاسبات الشخصية (حاسب لكل ١٠٠ نسمة)*	٤٣	٤٩	٥٣	**٥٥	**٥٥

### المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

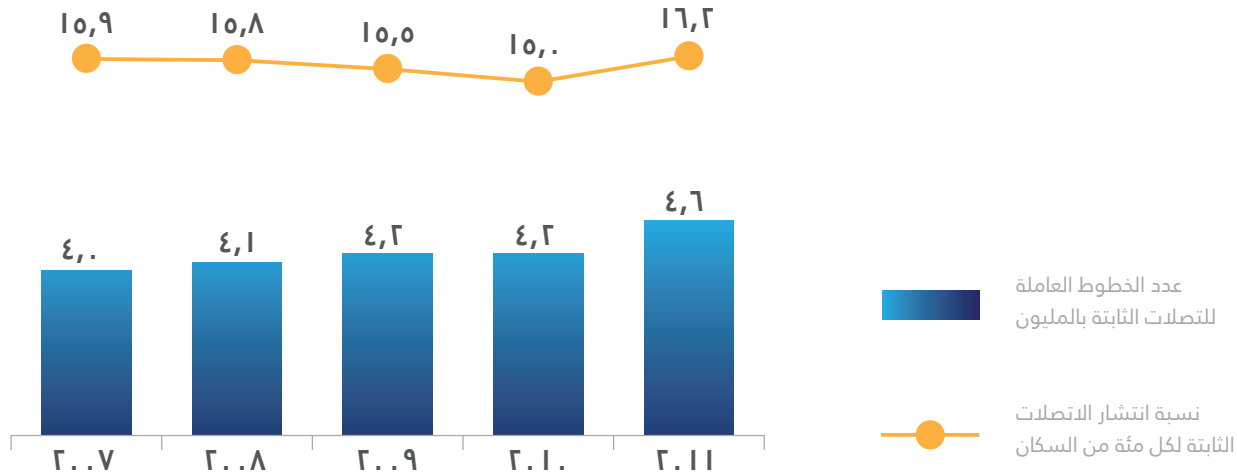
\* تقديرات عدد الحاسبات الشخصية وعدد مستخدمي الإنترنت مبنية على دراسات السوق ومعلومات أخرى.

\* تقديرات عدد الحاسبات الشخصية على أساس (٨٥% to ٦٠ year olds)

\*\* نسبة الانتشار بالنسبة للمساكن

## ١-٨ مؤشرات الهاتف الثابت

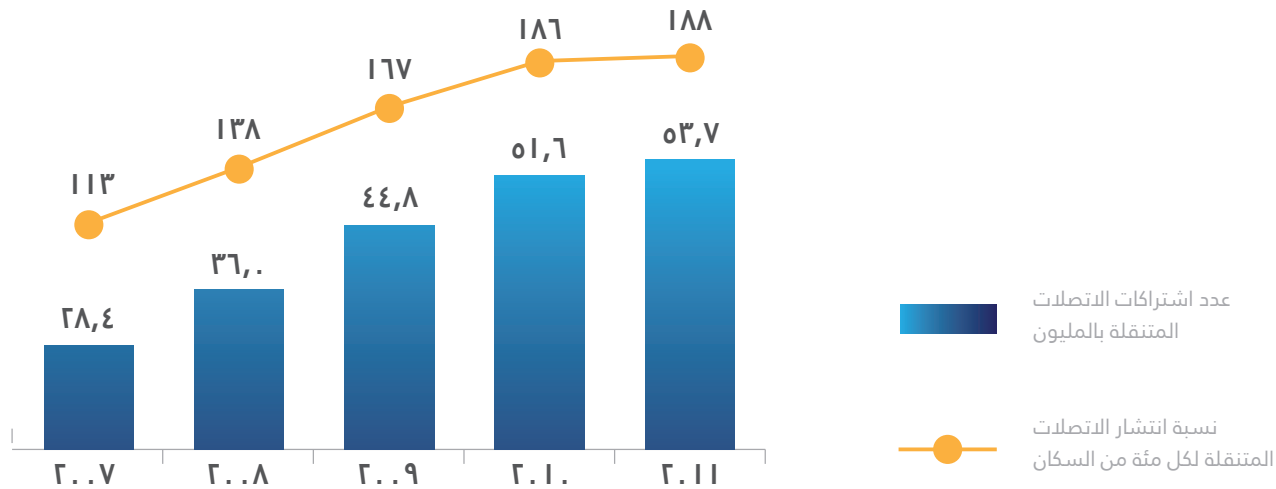
وصل عدد الخطوط العاملة في نهاية العام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م) قرابة ٤,٦٣ مليون خط، وبنسبة انتشار تبلغ ١٦,٢٪ لعدد السكان. ويلاحظ ازدياد عدد خطوط الهاتف الثابت بشكل ملحوظ، إذ ارتفعت بنسبة ١١,٣٪ عن عام ٢٠١٠م، وهي أعلى نسبة نمو سنوي تم تحقيقها منذ العام ٢٠٠٤م، كما أنها جاءت مخالفة للثبات أو الانخفاض في المتوسطات العالمية. ويعزى الارتفاع غير المسبوق لخطوط الهاتف الثابت في هذه السنة، لزيادة نسبة الاشتراك في خدمة النطاق العريض للهاتف الثابت، ويوضح الشكل (١٣) عدد الهواتف الثابتة العاملة، ونسبة الانتشار بالنسبة لعدد السكان في المملكة.



الشكل (١٣): مؤشرات تطور عدد الخطوط العاملة للاتصالات الثابتة بالمليون، ونسبة انتشارها لكل مئة من السكان خلال الفترة من العام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م) حتى عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م)

## ٢-٨ مؤشرات الهاتف المتنقل

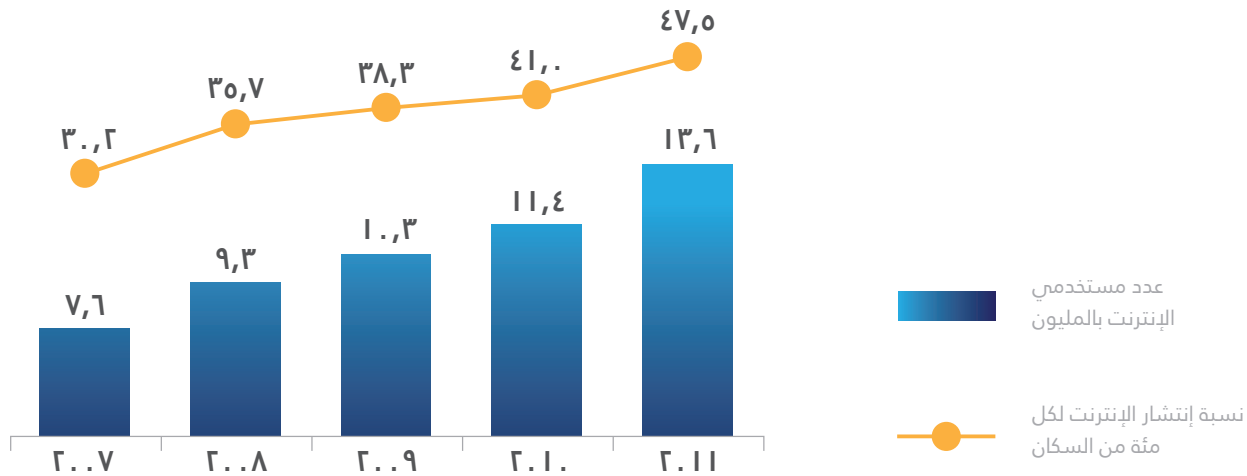
وصل عدد الاشتراكات في خدمات الاتصالات المتنقلة إلى حوالي ٥٣,٧ مليون اشتراك بنهاية العام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م). وارتفعت نسبة انتشار الهاتف المتنقل بشكل طفيف في عام ٢٠١١م وبلغت ١٨٨% مقارنة بالعام السابق ٢٠١٠م حين كانت ١٨٦%. وبشكل عام فقد حظي الهاتف المتنقل بارتفاع كبير في نسبة انتشار الاشتراكات لكل مئة من السكان منذ العام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م) إذ بلغت النسبة ١١٣% فقط، وهو ما يعكس انتشار هذه الخدمة والتطورات التي شهدتها الاتصالات المتنقلة بالمملكة خلال السنوات القليلة الماضية. وتشمل هذه النسبة اشتراكات البطاقات المسبقة الدفع. وتعزى هذه الارتفاعات الكبيرة خلال السنوات الماضية إلى فتح باب المنافسة في سوق الاتصالات المتنقلة، وتطور التقنيات في هذا القطاع، وتنوع خدماتها، وانخفاض أسعارها. ونظراً لتشبع السوق فمن المتوقع في السنوات القادمة ثبات النسبة، أو ارتفاعها بشكل طفيف. ويوضح الشكل (١٤) عدد اشتراكات الهواتف المتنقلة ونسبة الانتشار بالنسبة لعدد السكان في المملكة.



الشكل (١٤): مؤشرات تطور عدد اشتراكات الاتصالات المتنقلة بالمليون، ونسبة انتشارها لكل مئة من السكان خلال الفترة من العام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م) حتى عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م)

### ٣-٨ مؤشرات الإنترنت

ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة بمعدلات عالية خلال السنوات الخمس الماضية، إذ بلغ معدل النمو التراكمي السنوي لعدد المستخدمين ١٠٪ في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١م. وزادت نسبة انتشار الاستخدام لعدد مئة من السكان إلى حوالي ٤٧,٥٪ في نهاية عام ٢٠١١م مقارنة بحوالي ٣٠,٢٪ في عام ٢٠٠٧م. ويوضح الشكل (١٥) عدد مستخدمي الإنترنت ونسبة الانتشار بالنسبة لعدد السكان في المملكة.

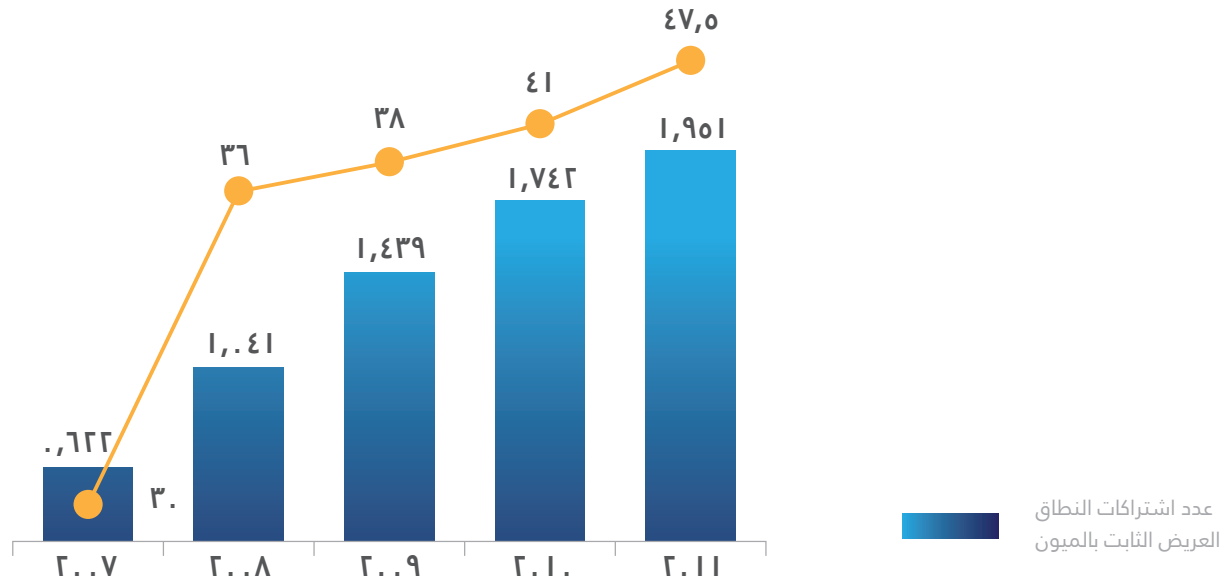


الشكل (١٥): مؤشرات تطور عدد مستخدمي الإنترنت بالمليون، ونسبة انتشارها لكل مئة من السكان خلال الفترة من العام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م) حتى عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م)

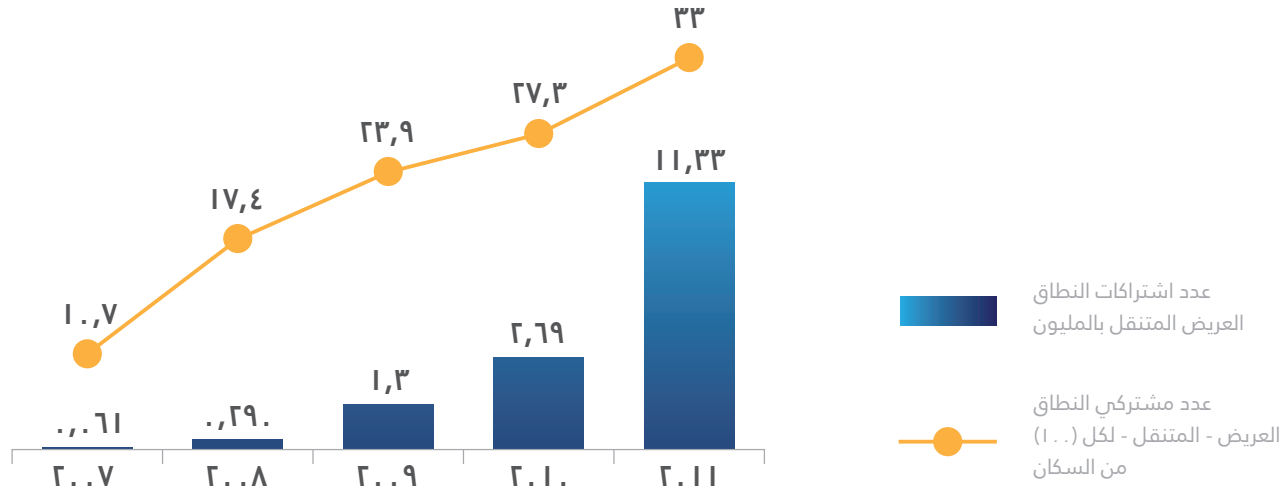


## ٨-٤) مؤشرات النطاق العريض

في ما يتعلق بخدمة الإنترنت (النطاق العريض)، كان هناك نمو مطرد خلال السنوات الثلاث الماضية، وكان للتطورات المتسارعة في تقنيات الاتصالات المتنقلة دور بارز في نمو عدد اشتراكات النطاق العريض، وبلغ عدد الاشتراكات في نهاية العام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م) نحو ١٣,٣ مليون اشتراك كلي (ثابت ومتنقل)، وبنسبة نمو بلغت قرابة ٢٠٪ خلال عام واحد، مقارنة بالعام ٢٠١٠م. ومن المتوقع أن يستمر النمو في عدد اشتراكات النطاق العريض، وبخاصة مع فتح المنافسة في مجال الاتصالات الثابتة، وتدني الأسعار، وتطور التقنية وبخاصة للأجهزة المتنقلة والأجهزة الكفية بتوفيرها خدمات الجيل الثالث والرابع في ما يتعلق بنقل البيانات. ويوضح الشكلان (١٦) و(١٧) عدد مشترك النطاق العريض الثابت والمتنقل في المملكة ونسبة انتشار كل منهما.



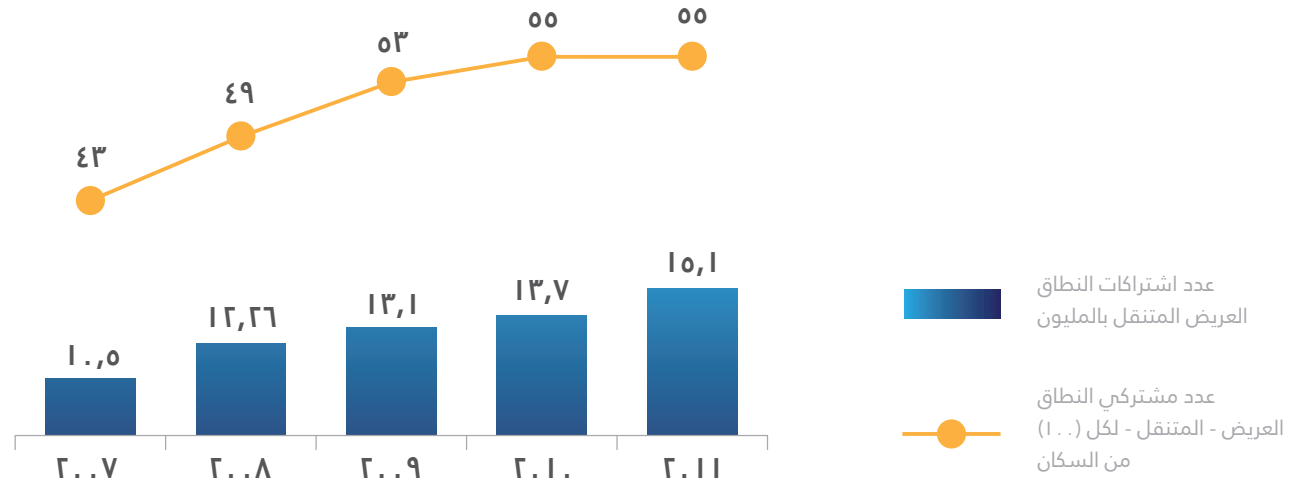
الشكل (١٦): مؤشرات تطور عدد اشتراكات النطاق العريض الثابت بالمليون، ونسبة الانتشار لكل مئة من المساكن خلال الفترة من العام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م) حتى عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م)



الشكل (١٧): مؤشرات تطور عدد اشتراكات النطاق العريض المتنقل بالمليون، ونسبة الانتشار لكل مئة من السكان خلال الفترة من العام ١٤٢٧/١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧ م) حتى عام ١٤٣٢/١٤٣٣ هـ (٢٠١١ م)

## ٨-٥) مؤشرات الحاسبات الشخصية

قفزت أعداد الحاسبات الشخصية من ١.٥ مليون جهاز في عام ١٤٢٧/١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧م) إلى ١٥,١ مليون جهاز في نهاية عام ١٤٣٢/١٤٣٣ هـ (٢٠١١م). وهذا مؤشر رئيس لقياس مؤشرات انتشار استخدامات الاتصالات وتقنية المعلومات وزيادة استخدام الإنترنت. ويوضح الشكل (١٨) عدد الحاسبات الشخصية في المملكة ونسبة الانتشار.



الشكل (١٨): مؤشرات تطور عدد الحاسبات الشخصية بالمليون، ونسبة انتشارها لكل مئة من السكان خلال الفترة من العام ١٤٢٧/١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧م) حتى عام ١٤٣٢/١٤٣٣ هـ (٢٠١١م)



(٩)

## المقارنة الدولية

- ١-٩) المؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات (مؤشرات الشراكة الدولية)
- ٢-٩) المقارنة الدولية لمؤشرات البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات
- ٣-٩) المقارنة الدولية لمؤشر تطور التعاملات الإلكترونية الحكومية
- ٤-٩) المقارنة الدولية لمؤشر الجاهزية الشبكية



## ٩) المقارنة الدولية

يتضمن هذا الفصل مقارنة للمملكة ببعض الدول المختارة في ما يتعلق بمجال الاتصالات وتقنية المعلومات، للخروج بصورة واضحة عن واقع المملكة دولياً، والسعي لتقوية مراكزها المتقدمة وتعزيزها، وبذل جهود مضاعفة للرقى بمستوياتها الضعيفة، واختيار مؤشرات ملائمة متفق عليها دولياً للخروج بتقييم عادل ومقارنة منصفة لجميع الدول. وإضافة إلى المقارنة في مجال البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات، ستم المقارنة الدولية لمؤشر تطور التعاملات الإلكترونية الحكومية، ومؤشر جاهزية الشبكة تكتسب الإحصاءات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات لأغراض المقارنة اهتماماً كبيراً نظراً لدورها الفاعل في رسم السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بنمو الاتصالات وتقنية المعلومات، وفي مراقبة وتقييم أثرها في التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وتعدّ بيانات مجتمع المعلومات القابلة للمقارنة دولياً محدودة جداً، وبشكل خاص في البلدان النامية، مما يتطلب بذل الجهد والاهتمام لتوفيرها.

وقبل الشروع في تقديم معلومات عن واقع المملكة الدولي في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، فمن المهم استعراض التوجهات الدولية في مجال تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات. فلقد جمعت القمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي عقدت في جنيف (٢٠٠٣م) وفي تونس (٢٠٠٥م) الحكومات والمجتمعات المدنية وقطاع الأعمال لصياغة التزامات وإجراءات من الحكومات الرامية لتشجيع التحول إلى مجتمع المعلومات وتسخير الاتصالات وتقنية المعلومات لأغراض التنمية. وقد حددت عشرة أهداف إلى جانب العديد من التوصيات، وتم البدء في تنفيذها منذ قمة تونس (٢٠٠٥م)، والأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥م هي:

- ١) توصيل القرى بتقنيات الاتصالات والمعلومات وإقامة نقاط نفاذ مجتمعية.
- ٢) توصيل الجامعات والكليات والمدارس الثانوية والابتدائية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ٣) توصيل المراكز العلمية والبحثية بتقنيات الاتصالات والمعلومات.
- ٤) توصيل المكتبات العامة والمراكز الثقافية والمتاحف ومكاتب البريد والأرشيفات بتقنيات الاتصالات والمعلومات توصيل المراكز الصحية والمستشفيات بتقنيات الاتصالات والمعلومات.

ومن الطبيعي فإن المقارنة بين الدول في المجالات السريعة التطور وبخاصة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، توجد جواً من المنافسة ينعكس إيجابياً على مستوى الخدمات والأنشطة المقدمة. ويسعى كثير من الدول جاهداً ليحتل مكانة عالية بين مصاف الدول في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات. ومن الوسائل المتبعة مقارنة واقع الاتصالات وتقنية المعلومات مع الدول الأخرى. وكلما احتلت دولة مركزاً متقدماً بين الدول، قدم ذلك صورة جلية لمكانة هذه الدولة وتقدمها في هذا المجال. وبطبيعة الحال سيمكنها، من مركز قوى، من جلب الاستثمارات والأعمال. ولمقارنة المملكة بالدول الأخرى، يجب تحديد مؤشرات مناسبة، تستند إلى مؤشرات دولية متفق عليها تناسب مع وضع المملكة كدولة ضمن مصاف الدول الحديثة النمو.



- ٥) توصيل جميع الإدارات الحكومية المحلية والمركزية بتقنيات الاتصالات والمعلومات، وإنشاء مواقع على شبكة الويب وعناوين البريد الإلكتروني.
- ٦) تعديل جميع المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية لمواجهة تحديات مجتمع المعلومات، مع مراعاة الظروف الوطنية.
- ٧) تأمين نفاذ جميع سكان العالم إلى الخدمات التلفزيونية والإذاعية.
- ٨) التشجيع على تطوير المحتوى وتهيئة الظروف التقنية اللازمة لتيسير وجود واستخدام كل لغات العالم في شبكة الإنترنت.
- ٩) تأمين تمتع أكثر من نصف سكان العالم بالنفاذ إلى تقنيات الاتصالات والمعلومات من أماكن قريبة.

ومن هذا المنطلق قامت الوزارة بإجراء العديد من المسوحات، والاطلاع على الإحصاءات الدولية، ومراجعة مؤشرات المنظمات الدولية مثل البنك الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومنظمة الإحصاءات الأوروبية، ومنظمات الأمم المتحدة مثل معهد الإحصاء لليونسكو واللجان الإقليمية؛ وذلك من أجل التعرف على المؤشرات العالمية المعتمدة لقياس مدى تقدم الدول في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، واختيار المناسب منها للمملكة.

ومن خلال ما تم جمعه من معلومات، كانت هناك جهود لتطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدول النامية، وتوضيح حجم الفجوة الرقمية والسعي لتقليصها. وعلى ضوء ذلك برزت الحاجة لوضع مؤشرات مناسبة لتقييم حجم الفجوة الرقمية بشكل دوري، وتتبع التقدم العالمي في استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات من أجل تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

ونظراً للوضع الحالي للمملكة، فإن هدف القيام ببعض المقارنات مع الدول الأخرى، سواء أكانت عربية أم إقليمية أم عالمية، هو الاستفادة من هذه المؤشرات ما أمكن ذلك، وبحسب توافر المعلومات الإحصائية ضمن قوائم المؤشرات الأساسية

للاتصالات وتقنية المعلومات. ومن ضمن ما تهدف إليه المقارنة الدولية للمملكة ما يلي:

- ◆ التعرف على واقع المملكة عربياً وإقليمياً وعالمياً.
- ◆ إيجاد جو من التنافس الذاتي مع الدول لتحفيز الجهات ذات العلاقة بالخطة للسعي والمبادرة إلى تنفيذ المشاريع الموكلة إليها في الخطه لتحقيق أهدافها.
- ◆ تحديد مواطن القوة والضعف لتعزيز مواطن القوة والسعي لدعم مواطن الضعف.
- ◆ دراسة تجارب الدول الأخرى في ما يتعلق بمواطن الضعف لدينا لاقتباس أنجح التجارب وتبنيها.
- ◆ تبادل الخبرات بين الدول ونقل التجارب المتميزة والسعي لتبنيها.
- ◆ من خلال المقارنة السنوية يمكن التعرف على التحسن أو التباطؤ في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، والسعي لوضع الاستراتيجيات والخطط والتصورات المناسبة لتحسن وضع المملكة.
- ◆ سوف تساعد قيم المؤشرات على مدى نجاح الخطه للاتصالات وتقنية المعلومات في تحقيق أهدافها.
- ◆ سوف تساعد قيم المؤشرات على قياس مدى تطور الخطه للاتصالات وتقنية المعلومات من خلال القيم المحققة ومدى التقدم نحو الرؤية المستقبلية ومدى التحسن مقارنة بالدول الأخرى.
- ◆ مراجعة المشاريع وانعكاس المتحقق على نتائج المقارنة الدولية من أجل دعم المشاريع ذات المسار الضعيف مقارنة بالدول الأخرى.
- ◆ اقتراح مشاريع جديدة أو تعديل المشاريع القائمة بما يتوافق مع مخرجات المقارنة الدولية.
- ◆ الاستفادة من مخرجات المقارنة الدولية المتراكمة لوضع الخطط المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات.

## ٩-١) المؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات (مؤشرات الشراكة الدولية)

بناءً على الجهود الكبيرة المبذولة في تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، كان لا بد من تحديد مؤشرات لقياس مختلف الجوانب المتعلقة بمجال الاتصالات وتقنية المعلومات من حيث الإنتاج والاقتناء والاستخدام، للخروج برؤية واضحة لمستوى الخدمات والأنشطة المقدمة. للوصول إلى مؤشرات قياس، لا بد من توفير وجمع البيانات الإحصائية حول قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، والاهتمام بالبيانات الأولية لعدد من المؤشرات.

وبلمحة تاريخية، ونظراً للزدواجية في اختيار مؤشرات المقارنة الدولية ولتشتت الجهود بين المنظمات الدولية والإقليمية في هذا الإطار، شعرت المنظمات والدول بأهمية تبني مؤشرات موحدة يتم الاتفاق عليها في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات مع الأخذ في الاعتبار إمكانيات وحاجات الدول النامية. ولتحقيق هذه الغاية تم في عام ٢٠٠٢م تقييم دولي لحالة الإحصاءات لمجتمع المعلومات. وفي عام ٢٠٠٤م أطلقت الشراكة الدولية للمقارنة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات رسمياً خلال الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عقدت في البرازيل. وتهدف الشراكة إلى ما يلي:

- ◆ تطوير قائمة أساسية موحدة لمؤشرات الاتصالات وتقنية المعلومات من أجل المقارنة الدولية ووضع منهجيات لجمع هذه المؤشرات.
- ◆ المساعدة على بناء القدرات الإحصائية للبلدان النامية.
- ◆ إنشاء قاعدة معلومات دولية لمؤشرات الاتصالات وتقنية المعلومات وإتاحتها على الإنترنت.

وتضم الشراكة المنظمات واللجان التالية:

- لجان إقليمية للأمم المتحدة وهي:
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. (تتمتع المملكة بعصويتها)
- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا.
- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.
- معهد اليونسكو للإحصاء.
- البنك الدولي.
- الاتحاد الدولي للاتصالات.
- وكالة الإحصاء الأوروبية.
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وكان الهدف الرئيس للشراكة الدولية هو تحديد مجموعة من المؤشرات المتفق عليها لقياس مدى تقدم الدول في ما يتعلق بمجال الاتصالات وتقنية المعلومات من أجل التنمية، وردم فجوة البيانات الإحصائية في هذا المجال، ووضع مجموعة معايير إحصائية موحدة على المستوى العالمي. لهذا السبب، عملت الشراكة على تطوير قائمة أساسية لمؤشرات الاتصالات وتقنية المعلومات يمكن جمعها من قبل الدول لتكون أساساً لإحصاءات عن مجتمع المعلومات المحلي قابلة للمقارنة دولياً. ونجحت الشراكة العالمية في تحقيق خطوات متقدمة في بلورة عدد من المؤشرات العالمية والإقليمية وجعلها نواة للمؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات. وضمت هذه اللائحة ٤٢ مؤشراً وزعت على أربع فئات، كما سيتم توضيح ذلك لاحقاً.

مع ملاحظة أن الهدف الرئيس من هذه المؤشرات هو مساعدة الدول التي في مرحلة تطوير مسوحات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات أو التي في طور إضافة أسئلة للاتصالات وتقنية المعلومات للمسوحات الحالية، بغية الحصول على بيانات تمكن مقارنتها دولياً. وهذه القائمة كما تم الاتفاق عليها بين الدول ليست ملزمة بأي شكل، إذ من الممكن استخدامها بشكل جزئي كما تقضي سياسات



الدول، بحسب توافر البيانات الإحصائية، وبحسب الحاجة لهذه البيانات. مع ملاحظة أن الدول ليست على نفس المستوى من التطور ولا تملك أنظمة إحصائية متطورة بنفس المستوى. فبالنسبة للمؤشرات التي تحتاج الدول النامية لأن تجمع بياناتها بشكل أكبر في تلك الخاصة بالتنفيذ واستخدام الاتصالات وتقنية المعلومات وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وفي ما يلي قائمة بهذه المؤشرات:

### أ. مؤشرات البنية التحتية والنفاذ:

- أ. ١. نسبة خطوط الهاتف الثابت لكل مئة من السكان.
- أ. ٢. نسبة مشتركي خطوط الهاتف المتنقل لكل مئة من السكان.
- أ. ٣. نسبة أجهزة الحاسبات الشخصية لكل مئة من السكان.
- أ. ٤. نسبة مشتركي الإنترنت لكل مئة من السكان.
- أ. ٥. نسبة مشتركي خطوط الإنترنت عالية السرعة لكل مئة من السكان.
- أ. ٦. نصيب الفرد من التردد الشبكي الدولي الخاص بالإنترنت.
- أ. ٧. نسبة السكان المشمولين بخدمة الهاتف المتنقل.
- أ. ٨. قيمة اشتراك خدمة الإنترنت مقابل متوسط دخل الفرد.
- أ. ٩. قيمة مكالمة الهاتف المتنقل مقابل متوسط دخل الفرد.
- أ. ١٠. نسبة الأماكن العامة التي توفر اتصالات مجانية بالإنترنت مقابل عدد السكان (بالمدن والقرى).

### ب. مؤشرات النفاذ والاستخدام للأفراد والمساكن

- أ. ١. نسبة المساكن التي يتوافر فيها جهاز راديو.
- ب. ٢. نسبة المساكن التي يتوافر فيها جهاز تلفزيون.
- ب. ٣. نسبة المساكن التي يتوافر فيها هاتف ثابت.
- ب. ٤. نسبة المساكن التي يتوافر فيها هاتف متنقل.
- ب. ٥. نسبة المساكن التي يتوافر فيها جهاز حاسب آلي.
- ب. ٦. نسبة الأفراد الذين استخدموا الحاسب الآلي (في أي مكان) خلال الاثني عشر شهراً الأخيرة.

- ب. ٧. نسبة المساكن التي لها اتصال بالإنترنت.
- ب. ٨. نسبة الأفراد الذين استخدموا الإنترنت (في أي مكان) خلال الاثني عشر شهراً الأخيرة.
- ب. ٩. توزيع استخدام الإنترنت للأفراد خلال الاثني عشر شهراً الأخيرة.
- ب. ١٠. النشاطات المتعلقة بالإنترنت التي مارسها الفرد خلال الاثني عشر شهراً الماضية.
- ب. ١١. نسبة الأفراد الذين يستخدمون الهاتف المتنقل.
- ب. ١٢. عدد مرات اتصال الفرد بالإنترنت خلال الاثني عشر شهراً الماضية (من أي مكان).
- ب. ١٣. نسبة المساكن التي تتوافر فيها الطاقة الكهربائية.

### ج. مؤشرات النفاذ والاستخدام لقطاع الأعمال.

- ج. ١. نسبة الأعمال التي تستخدم الحاسبات.
- ج. ٢. نسبة الموظفين الذين يستخدمون الحاسبات.
- ج. ٣. نسبة قطاعات الأعمال التي تستخدم الإنترنت.
- ج. ٤. نسبة الموظفين الذين يستخدمون الإنترنت.
- ج. ٥. نسبة المنشآت التي لديها مواقع إلكترونية.
- ج. ٦. نسبة المنشآت ذات الاتصال بالإنترنت.
- ج. ٧. نسبة قطاعات الأعمال التي تستقبل طلبات العملاء عبر الإنترنت.
- ج. ٨. نسبة قطاعات الأعمال التي ترسل طلبات التوريد عبر الإنترنت.
- ج. ٩. نسبة قطاعات الأعمال التي تتصل بالإنترنت وفقاً لسرعة الاتصال.
- ج. ١٠. نسبة قطاعات الأعمال التي يتوافر لديها شبكة اتصال محلية (LAN).
- ج. ١١. نسبة قطاعات الأعمال التي توفر شبكة خارجية (Extranet).
- ج. ١٢. نسبة قطاعات الأعمال المستفيدة من الإنترنت وفقاً لطبيعة الاستخدام.

## د. مؤشرات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

١. نسبة العاملين في قطاع الاتصالات وتقنية والمعلومات إلى إجمالي العاملين.
٢. القيمة المضافة في قطاع الاتصالات وتقنية والمعلومات (تحتسب كنسبة من إجمالي القيمة المضافة).
٣. قيمة بضائع الاتصالات وتقنية والمعلومات المستوردة إلى إجمالي الواردات.
٤. قيمة بضائع الاتصالات وتقنية والمعلومات المصدرة إلى إجمالي الصادرات.

## ٢-٩) المقارنة الدولية لمؤشرات البنية التحتية

### للاتصالات وتقنية المعلومات

بناءً على ما ذكر في تقرير المؤتمر الإقليمي لمنطقة غربي آسيا، للقيمة العالمية لمجتمع المعلومات، الذي عقد في بيروت عام ٢٠٠٣م، "من الأصبوح وضع مؤشرات خاصة بالاتصالات وتقنية المعلومات لكي توضح بصورة واقعية احتياجات البلدان النامية وأدائها، وينبغي أن تراعي هذه المؤشرات الظروف الخاصة للبلدان النامية".

لذلك قامت الوزارة بدراسة المؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات (مؤشرات الشراكة الدولية)، والسعي للاستفادة منها؛ لمقارنة المملكة بالدول الأخرى، ومعرفة موقع المملكة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات بين الدول.

وتم اختيار مجموعة من الدول من أجل المقارنة الدولية، وذلك بناءً على العديد من العوامل، ومن أهمها:

- ◆ الوضع الاقتصادي (مستوى الدخل والنتائج المحلي).
- ◆ الموقع الجغرافي.
- ◆ الوضع التقني والصناعي.
- ◆ المستوى التعليمي.
- ◆ عدد السكان.

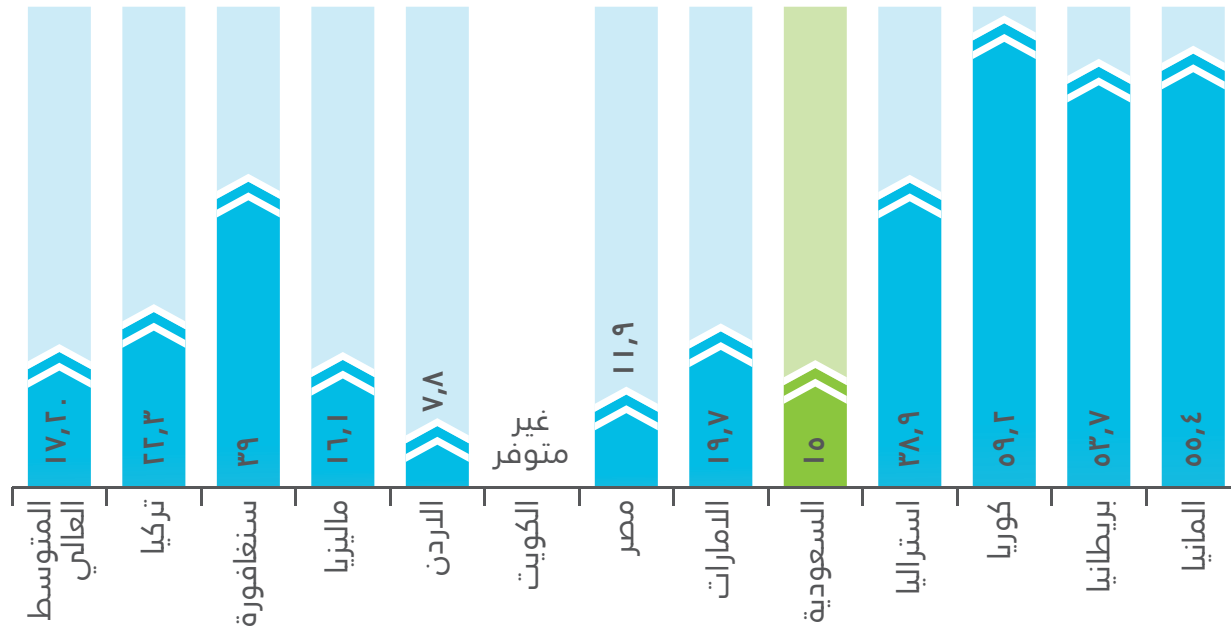
ومما لا شك فيه أن هذا الاختيار عبارة عن اجتهادات مبنية على العوامل المذكورة آنفاً، ولقد روعي وبقدر المستطاع اختيار الدول التي تقع ضمن مستويات المملكة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وكذلك الدول الأكثر تطوراً ومن ثم الدول الصناعية. وتم اختيار الدول التالية من أجل المقارنة الدولية: مصر، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، تركيا، استراليا، ألمانيا، بريطانيا، كوريا، وسنغافورة. كما تمت إضافة المتوسط العالمي لقيم بعض المؤشرات.

وتتمت المقارنة بناءً على ما توافر من قيم لجميع هذه الدول. والرسوم البيانية التالية تمثل المؤشرات الرئيسية للاتصالات وتقنية المعلومات وهي: الهاتف الثابت، والهاتف المتنقل، وعدد مستخدمي الإنترنت، والإنترنت عالي السرعة الثابت والمتنقل. وتقدم هذه الرسوم تصوراً لموقع المملكة بين هذه الدول. ولقد تم الحصول على هذه القيم من الاتحاد الدولي للاتصالات، أما فيما يتعلق بقيم المملكة ذات العلاقة بالمؤشرات الرئيسية للاتصالات وتقنية المعلومات فقد تم استقائها من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، إلا في بعض الحالات فقد تم الاعتماد على إحصاءات الاتحاد الدولي للاتصالات، وستتم الإشارة إلى هذه الحالات في مكانه.

وللحصول على البيانات الإحصائية للمملكة لعام ٢٠١١م، يمكن الرجوع للفصل الخاص بمؤشرات تطور خدمات البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة. والمؤشرات الرئيسية للاتصالات وتقنية المعلومات التي ستتم تغطيتها هي: الهاتف الثابت، والهاتف المتنقل، وعدد مستخدمي الإنترنت، وعدد اشتراكات النطاق العريض (الثابت والمتنقل).

## ٩-٢-١) المقارنة الدولية لمشاركي الهاتف الثابت

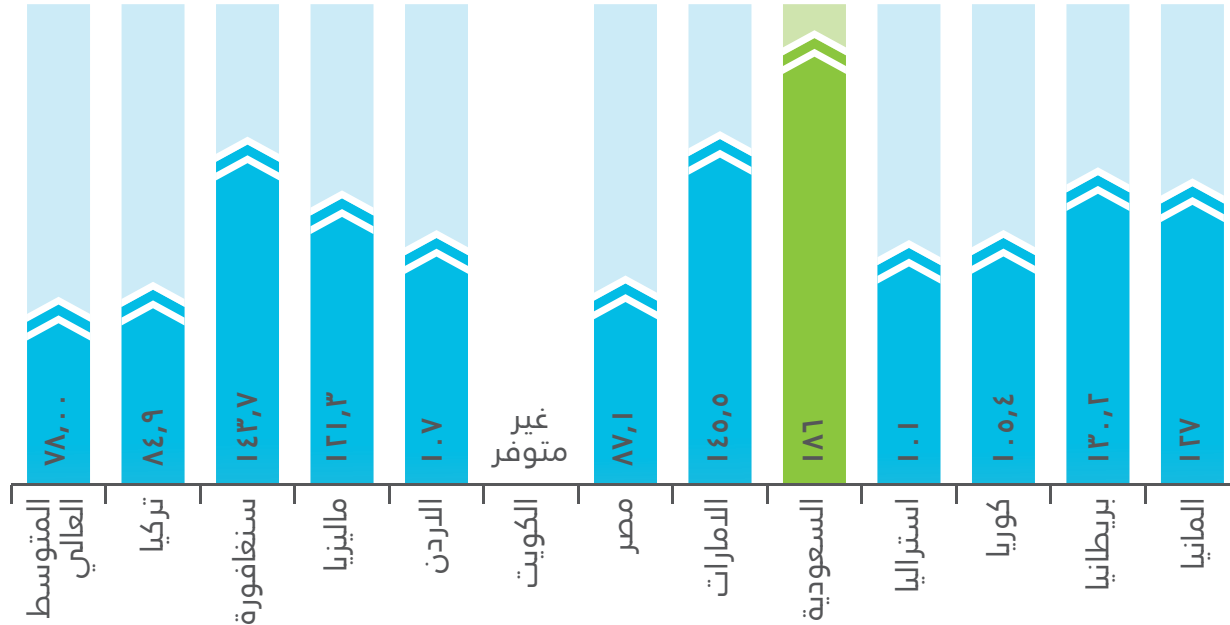
المعدلات العالمية تشهد ثباتاً في معدلات انتشار الهاتف الثابت، وذلك نظراً لانتشار خدمات الهاتف المتنقل وتدني أسعارها. وتعتبر هذه المعدلات في المملكة متوافقة مع المعدلات العالمية، مع أن هناك تدنياً في معدلات الانتشار في معظم دول العالم المتقدم، وبخاصة العالم الصناعي. ويوضح الشكل (١٩) موقع المملكة مقارنة بالدول المختارة لعام ٢٠١٠م في ما يتعلق بعدد خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ من السكان.



الشكل (١٩): عدد خطوط الهاتف الثابت (خط لكل ١٠٠ من السكان) لعام ١٤٣١/١٤٣٠هـ (٢٠١٠م)

## ٢-٢-٩) المقارنة الدولية لمستخدمي الهاتف المتنقل

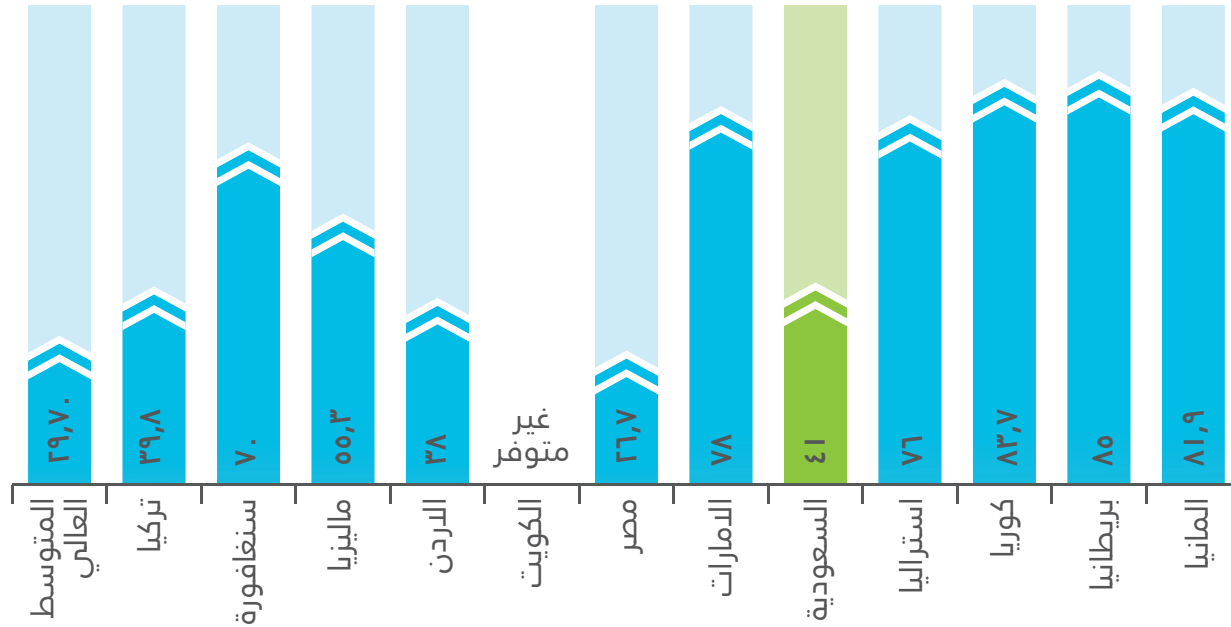
تعتبر أعداد مستخدمي الهاتف المتنقل في المملكة من المعدلات المرتفعة على مستوى العالم. إذ أن المتوسط العالمي لنسبة الانتشار يبلغ ٧٨٪، وفي الدول النامية ٧٠,١٪ وهي كذلك أعلى من متوسط الانتشار في الدول المتقدمة الذي بلغ ١١٤,٢٪. ويوضح الشكل (٢٠) موقع المملكة مقارنة بالدول المختارة لعام ٢٠١٠م في ما يتعلق بعدد مستخدمي الهاتف المتنقل لكل ١٠٠ من السكان.



الشكل (٢٠): عدد اشتراكات الهاتف المتنقل (اشترك لكل ١٠٠ من السكان) لعام ٢٠١٠م  
١٤٣١/١٤٣٠م (٢٠١٠م)

### ٣-٢-٩ المقارنة الدولية لعدد مستخدمي الإنترنت

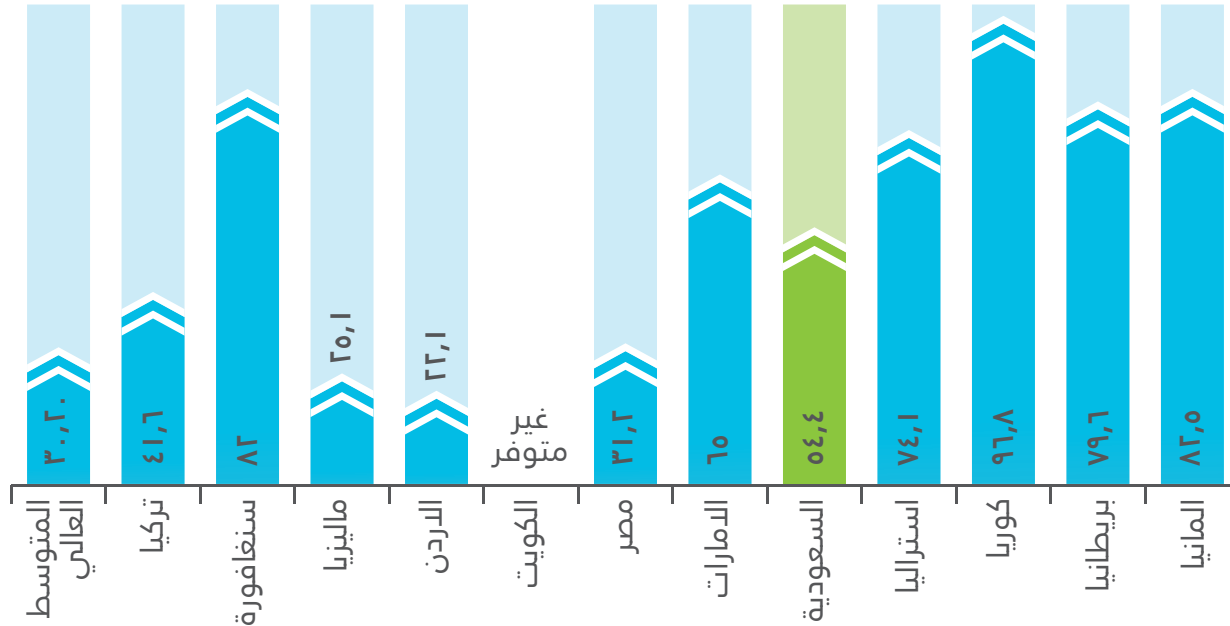
هناك نمو كبير في عدد مستخدمي الإنترنت على مستوى العالم، ومن جهة أخرى يشير تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات والذي صدر في عام ٢٠١١م بعنوان "قياس مجتمع المعلومات" إلى أن الارتفاعات في معدلات استخدام الإنترنت في معظم الدول كانت مصاحبة لزيادة في عدد اشتراكات النطاق العريض للهاتف المتنقل، خصوصاً في الدول التي تبنت نشر خدمات الجيل الثالث 3G. وقد بلغ المتوسط العالمي لمستخدمي الإنترنت قرابة ٢٩,٧% أي ثلث سكان العالم، وبطبيعة الحال تتركز هذه النسبة العالية في الدول المتقدمة. ويوضح الشكل (٢١) موقع المملكة مقارنة بالدول المختارة لعام ٢٠١٠م في ما يتعلق بعدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ من السكان.



الشكل (٢١): عدد مستخدمي الإنترنت (مستخدم لكل ١٠٠ من السكان) لعام ٢٠١٠م/١٤٣١هـ (٢٠١٠م).

## ٩-٢-٤) المقارنة الدولية للمساكن التي تتوافر فيها خدمة الإنترنت

يوضح الشكل (٢٢) نسبة اشتراكات الإنترنت بالنسبة للمساكن في المملكة مقارنة مع الدول المختارة (تشمل المساكن والمكاتب والمحلات التجارية والمصانع). وقد أدرجت نسبة المملكة من تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات (قياس مجتمع المعلومات ٢٠١١م) إذ لم تتوفر نسب من جانب هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات عن عام ٢٠١٠م\*.



### الشكل (٢٢): نسبة المساكن التي تتوافر فيها خدمة الإنترنت لعام ٢٠١٠/١٤٣١هـ (٢٠١٠م)

\*يلاحظ أن هناك إشكالية في الاتفاق على تعريف موحد لعدد مشتركّي الإنترنت بين الدول لدى الاتحاد الدولي للاتصالات، إذ درجت بعض الدول على تضمين خدمات الهاتف المتنقل المخدومة بالجيل الثالث وما فوق لعدد المشتركين.

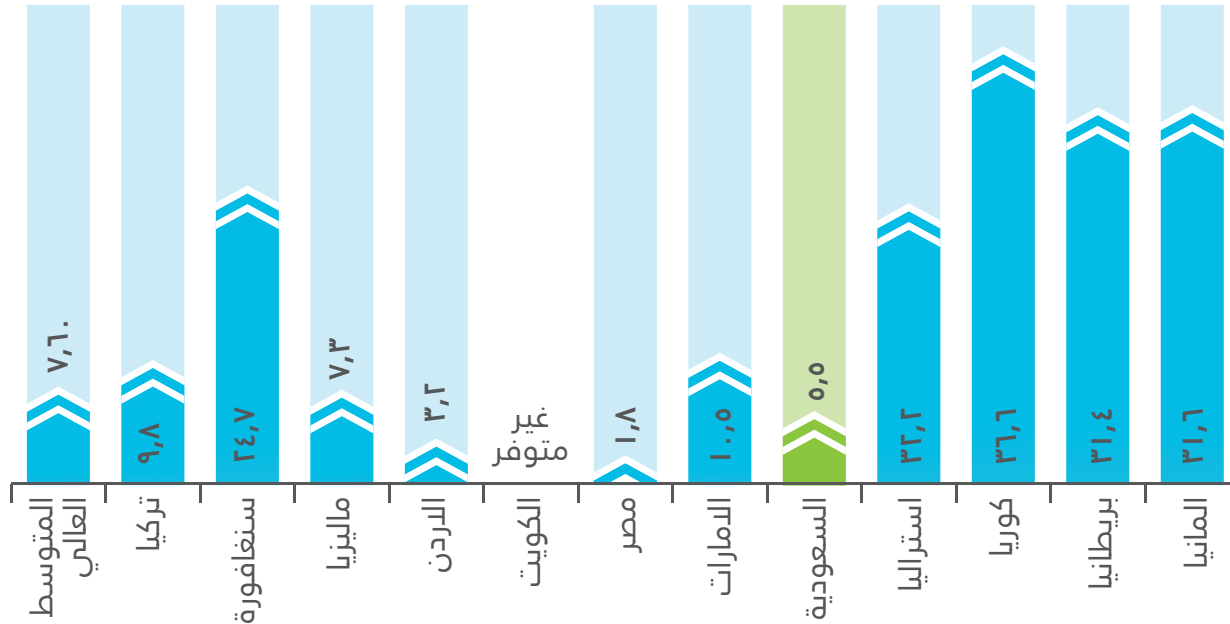
## ٩-٢-٥) المقارنة الدولية لعدد اشتراكات النطاق العريض

هناك توجه عالمي لتسريع نشر خدمات النطاق العريض، فقد أعلن الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة اليونسكو إنشاء لجنة عليا للنطاق العريض، وتم إطلاق اللجنة خلال مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات لعام ٢٠١٠م في جنيف. وتضم اللجنة الجديدة ٣٠ اسماً بارزاً من شتى أنحاء العالم، لا يمثلون الشركات الرائدة في مجال التقنية فحسب، بل يمثلون أيضاً شركات رائدة في مجموعة واسعة من القطاعات التجارية والاجتماعية، وذلك من أجل التنمية الرقمية وإنشاء "مجتمعات المعرفة" التي ستدفع عجلة التنمية البشرية والاقتصادية، وستقوم هذه اللجنة بتحديد استراتيجيات وخطط لتسريع نشر النطاق العريض على المستوى العالمي والنظر في التطبيقات التي من شأنها أن تساعد الشبكات العريضة النطاق على تحسين تنفيذ مجموعة هائلة من الخدمات الاجتماعية، بدءاً بالتعليم وانتهاءً بالإدارة البيئية والسلامة والكثير من المجالات الأخرى. ويأتي إعلان الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو عن اللجنة الجديدة على خلفية مبادرة "الإفادة من النطاق العريض" التي أعدها الاتحاد الدولي للاتصالات، لتعزيز الوعي بالمزايا العديدة للشبكات ذات الخطوط السريعة ليس فقط في مجال الاتصال، بل أيضاً في مجموعة كاملة من القطاعات الاجتماعية مثل حفظ الطاقة، وإدارة النقل، وخدمات الطوارئ، والرصد البيئي، والرعاية الصحية، والتعليم، وحتى الزراعة حيث تُستخدم اليوم تكنولوجيات جديدة لإنتاج الحد الأقصى من المحاصيل والتخفيف من استخدام المواد الكيميائية في الوقت عينه.

الجدير بالذكر أن هناك توجهاً على المستوى الدولي لفصل الإحصاءات الخاصة بخدمات النطاق العريض، إلى اشتراكات خاصة بالاتصالات الثابتة وأخرى بالاتصالات المتنقلة. وتم اعتماد هذا التقسيم في المقارنة الدولية الخاصة بخدمات النطاق العريض. (تم اعتماد القيم المتوافرة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات لهذا المؤشر إذ إن التعريف المعتمد لدى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات مغاير في بعض أجزائه لما لدى الاتحاد الدولي للاتصالات، ووفقاً لضوابط ومعايير المقارنة الدولية العادلة في هذا المجال، فلقد تم اعتماد قيم الاتحاد الدولي للاتصالات).

## ٩-٢-٥ (١) المقارنة الدولية لعدد اشتراكات النطاق العريض للاتصالات الثابتة

حافظت نسبة مشتركي النطاق العريض للاتصالات الثابتة على استقرارها نسبياً، واستقرت عند مستوى ٥,٥%. ويلاحظ تدني نسبة الاشتراكات في المملكة مقارنة مع الدول المتقدمة كما أنها دون المتوسط العالمي الذي يبلغ ٧,٦%. ولكن من المتوقع ازدياد هذه النسبة في الاعوام القليلة القادمة، وذلك للتوسع في نشر خدمة الألياف البصرية وتوصلها للمساكن. ويوضح الشكل (٢٣) موقع المملكة مقارنة بالدول المختارة لعام ٢٠١٠م لكل مئة من السكان مأخوذاً من تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات (قياس مجتمع المعلومات ٢٠١١م).

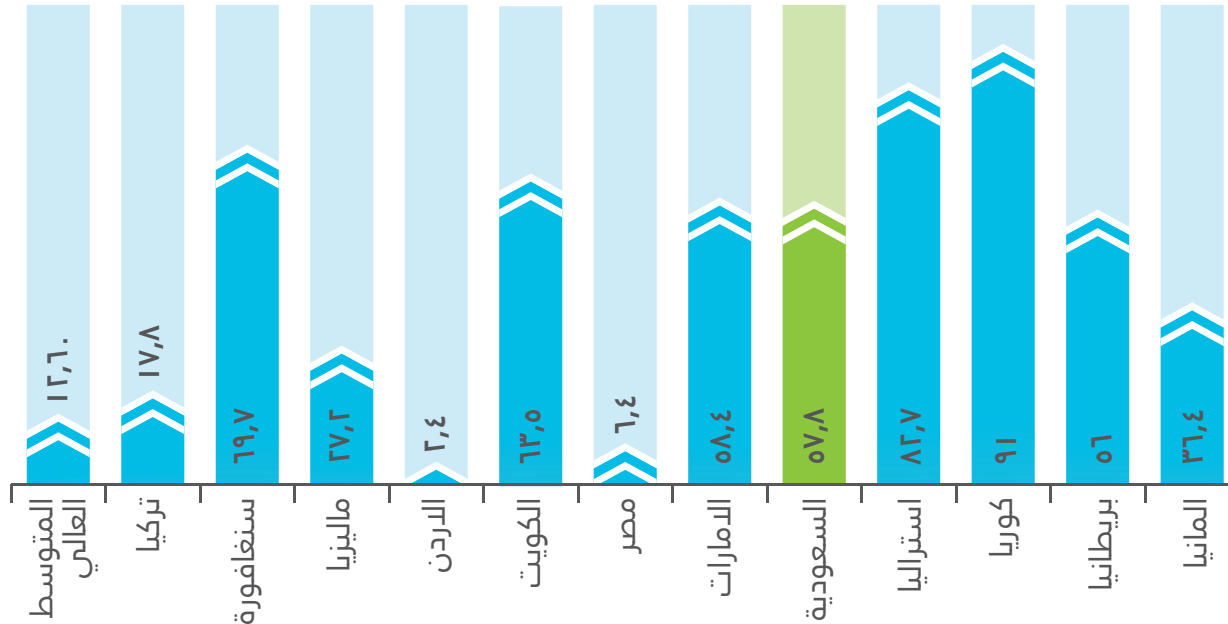


الشكل (٢٣): نسبة مشتركي النطاق العريض الثابت لكل مئة من السكان لعام ٢٠١٠م/٢٠١١هـ (٢٠١٠م)



## ٢٠١١-٢٠١٢) المقارنة الدولية لعدد اشتراكات النطاق العريض للاتصالات المتنقلة

حققت نسبة مشتركي النطاق العريض المتنقل لكل مئة من السكان قفزة نوعية وتضاعفت ٥ مرات لتبلغ ٥٧,٨% لعام ٢٠١١م، مقارنة بـ ٩,٤% لعام ٢٠٠٨م، مع ملاحظة تدني نسبة الاشتراكات في المملكة مقارنة مع الدول المتقدمة وذلك بسبب الإشكالية في الاتفاق على تعريف موحد لمستخدمي النطاق العريض المتنقل بين الدول لدى الاتحاد الدولي للاتصالات، فبعض الدول تضمن النطاق العريض جميع خدمات الهاتف المتنقل المدخومة بالجيل الثالث وما فوق، وبلغت النسبة للمملكة في هذا القياس ١١٧,٦١%، ولم يتم تضمين ذلك بالنسبة لإحصاءات المملكة في الوقت الراهن حتى يتم الاتفاق دولياً على معايير موحدة. ويوضح الشكل (٢٤) موقع المملكة مقارنة بالدول المختارة لعام ٢٠١١م لكل مئة من السكان مأخوذاً من تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات (قياس مجتمع المعلومات ٢٠١١).



الشكل (٢٤): نسبة مشتركي النطاق العريض المتنقل لكل مئة من السكان لعام ١٤٣١/١٤٣٢هـ (٢٠١١م)

### ٣-٩) المقارنة الدولية لمؤشر تطور التعاملات الإلكترونية الحكومية

يعتبر استقراء الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية، الصادر عن قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واحداً من أهم الاستقراءات والمسوح التي ترصد التطور في تبني الدول والحكومات لقضايا التحول نحو الحكومة الإلكترونية، وتمكين التعاملات الإلكترونية، وزيادة الشفافية بشكل عام، نظراً لتغطيته لجميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة التي يبلغ عددها ١٩٣ دولة.

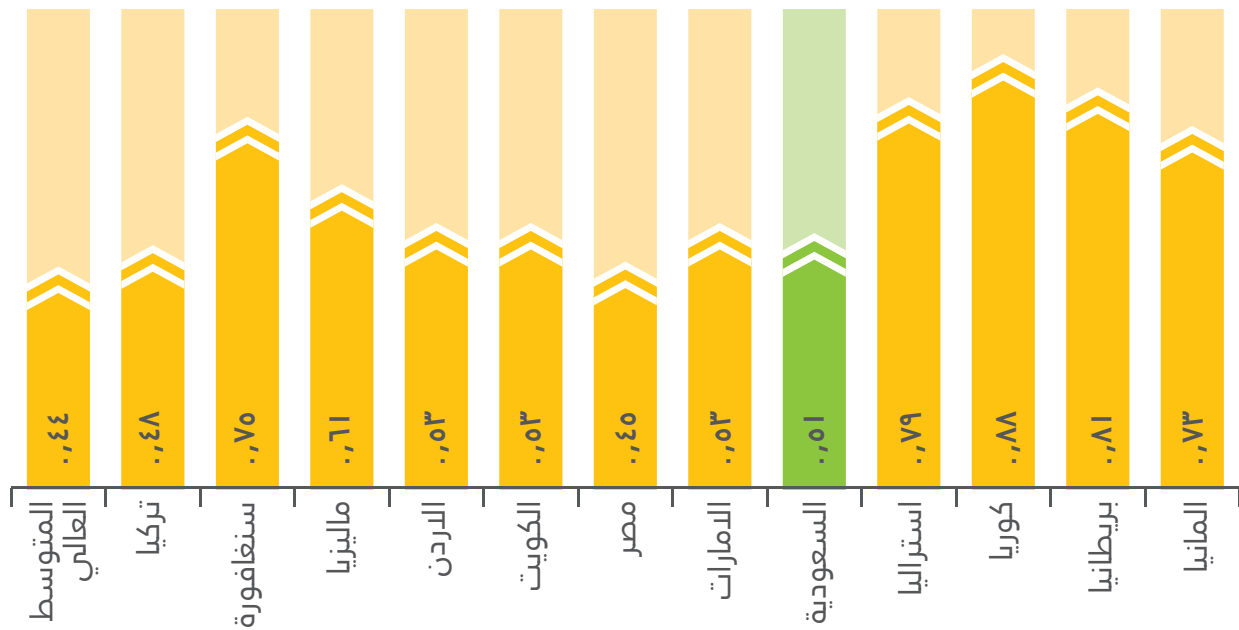
ويرصد هذا المسح الحضور الإلكتروني لـ ١٩٣ دولة من خلال تقييم المواصفات التقنية للمواقع الوطنية، إضافةً إلى استراتيجيات وسياسات الحكومة الإلكترونية المطبقة بشكل عام أو من خلال قطاعات معينة لتقديم خدمات محددة. ويتركب المؤشر من المتوسط الوزني لثلاثة مؤشرات فرعية، تمثل أهم أوجه الأداء للحكومة الإلكترونية، وهي:

(١) مؤشر الخدمات الإلكترونية بنسبة الثلث.

(٢) مؤشر البنية التحتية والاتصالات بنسبة الثلث.

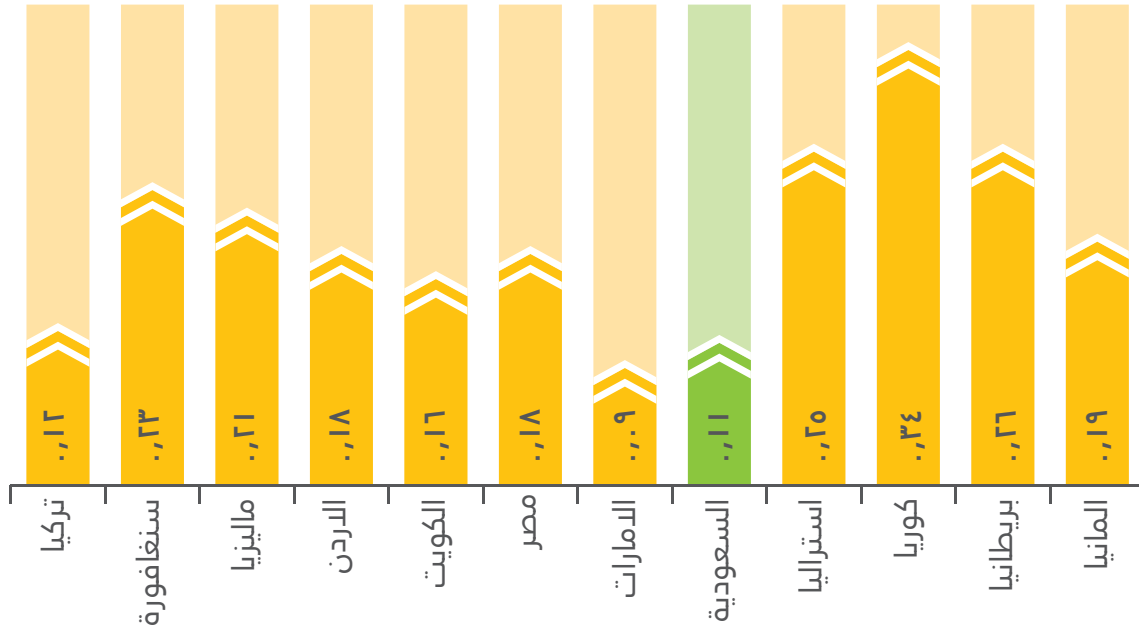
(٣) مؤشر رأس المال البشري بنسبة الثلث

وقد حققت المملكة العربية السعودية المرتبة الـ ٥٨ على مستوى العالم في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠١٠م، متقدمة ١٢ مرتبة عن عام ٢٠٠٨م. وصنفت في المرتبة الـ ٢٠ ضمن مجموعة الدول النامية الـ (٢٥). ويوضح الشكل (٢٥) موقع المملكة مقارنة بالدول المختارة لعام ٢٠١٠م في ما يتعلق بمؤشر تطور الحكومة الإلكترونية. مع العلم أن مقياس المؤشر من واحد صحيح.



الشكل (٢٥): مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية لعام ١٤٣١/١٤٣٠هـ (٢٠١٠م)

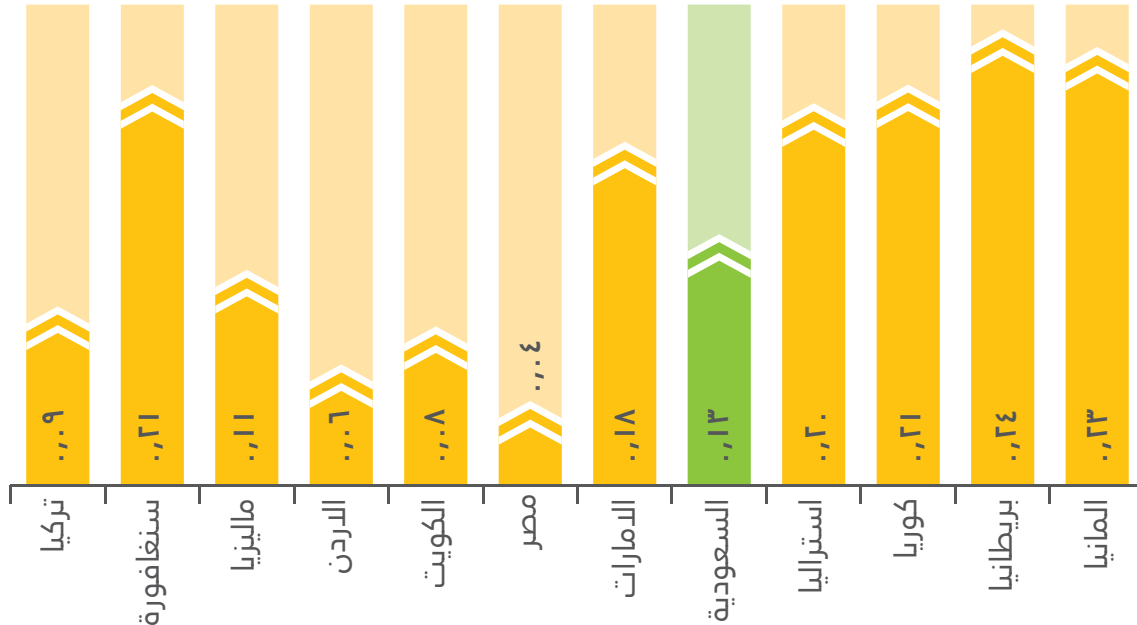
وعلى مستوى الخدمات الإلكترونية، جاء ترتيب المملكة ٧. في تقديم الخدمات الإلكترونية بقيمة مؤشر بلغت ١١٠.٠٠، ويوضح الشكل (٢٦) موقع المملكة مقارنة بالدول المختارة لعام ٢٠١٠م في ما يتعلق بمؤشر الخدمات الإلكترونية.



الشكل (٢٦): مؤشر الخدمات الإلكترونية لعام ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢٠١٠م)

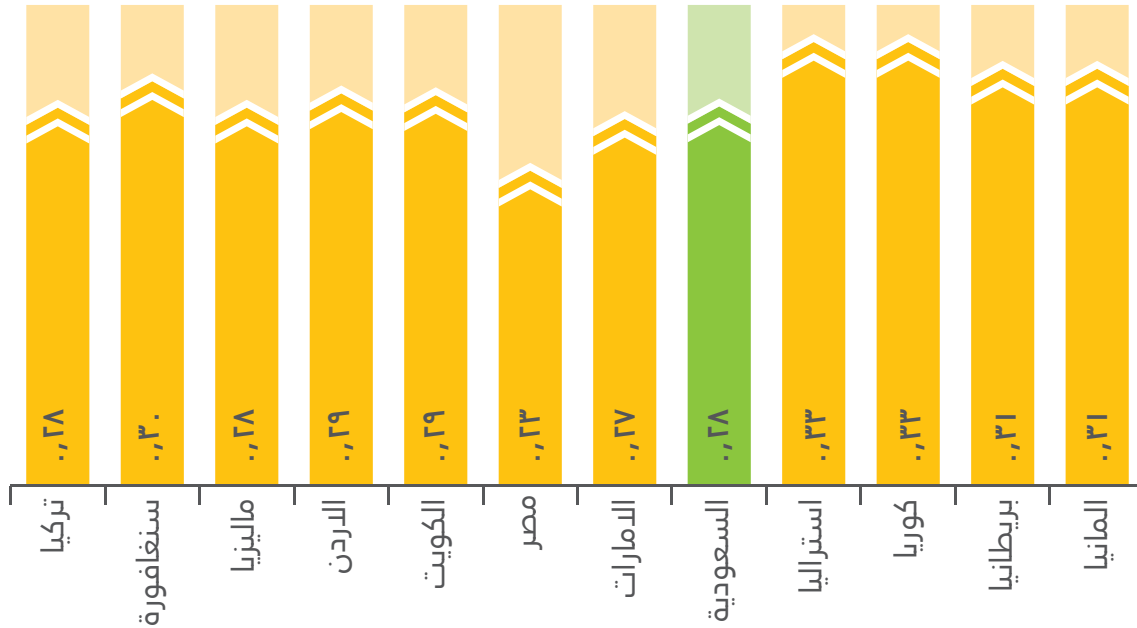
أما على مستوى البنية التحتية والاتصالات التي تقيس نسب كل من مستخدمي الإنترنت، خطوط الهاتف الثابتة، مشتركى الهاتف المتنقل، مشتركى الإنترنت الثابت، ومشاركى النطاق العريض، بلغت قيمة المؤشر للمملكة ١٣٠،١٣. محرزة الترتيب الـ ٤٤ على مستوى العالم، ويوضح الشكل (٢٧) موقع المملكة مقارنة بالدول المختارة لعام ٢٠١٠م في ما يتعلق بمؤشر البنية التحتية والاتصالات\*.

\* تجدر ملاحظة أنه بالرغم من اشتراك كل من مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية ومؤشر قياس مجتمع المعلومات الصادر من الاتحاد الدولي للاتصالات السابق ذكره في ما يتعلق بالبنية التحتية في بعض المؤشرات الفرعية، إلا أن طريقة احتساب المؤشرين مختلفة وبالتالي لا يمكن عقد المقارنة المباشرة بين المؤشرين وإنما تكون المقارنة بين الدول بحسب كل مؤشر بشكل منفصل.



الشكل (٢٧): مؤشر البنية التحتية والاتصالات لعام ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢٠١٠م)

وعلى مستوى رأس المال البشري الذي يقيس نسب كل من مستوى ثقافة البالغين ومستوى المشاركة بلغت قيمة المؤشر ٢٨،٠٠، ويوضح الشكل (٢٨) موقع المملكة مقارنة بالدول المختارة لعام ٢٠١٠م في ما يتعلق بمؤشر رأس المال البشري.



الشكل (٢٨): مؤشر رأس المال البشري لعام ٢٠١٠م/٢٠١١م (٢٠١٠م)

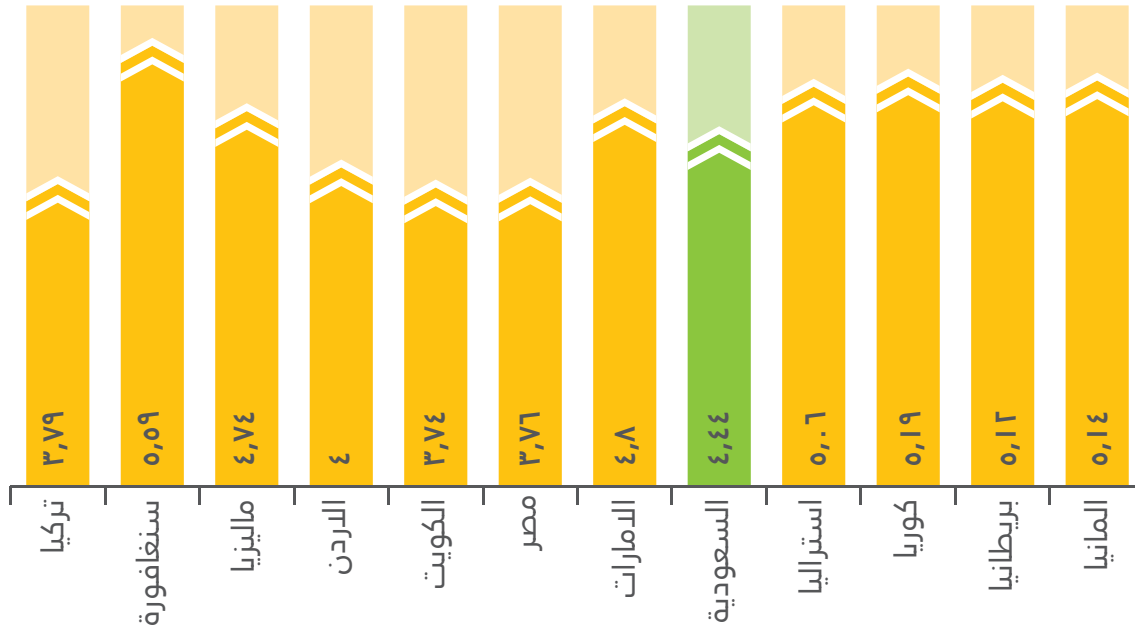
#### ٩-٤) المقارنة الدولية لمؤشر الجاهزية الشبكية

يمثل مؤشر الجاهزية الشبكية (Network Readiness Index) والذي يعدّه المنتدى الاقتصادي العالمي واحداً من أهم المؤشرات في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات إذ يستخدم لقياس مدى تزايد أو تناقص الفجوة الرقمية بين الدول.

ويعتمد مؤشر الجاهزية الشبكية في احتسابه على ثلاثة مؤشرات رئيسية هي:

- ١) مؤشر البيئة التقنية (Environment Component Index).
- ٢) مؤشر الجاهزية التقنية (Readiness Component Index).
- ٣) مؤشر الاستخدام التقني (Usage Component Index).

وبلغ عدد الدول المشاركة في المؤشر ١٣٨ دولة في عام ٢٠١٠م، وحققت المملكة المرتبة الـ ٣٣ للمؤشر، متقدمة عن عام ٢٠٠٧م خمس عشرة مرتبة إذ كانت قد احتلت المرتبة ٤٨. وقد أتى هذا التقدم مدفوعاً من خلال المؤشرين الفرعيين للبيئة التقنية (المرتبة ٣٢) والجاهزية التقنية (المرتبة ٢٤). ويوضح الشكل (٢٩) موقع المملكة مقارنة بالدول المختارة لعام ٢٠١٠م في ما يتعلق بمؤشر الجاهزية الشبكية الشامل.

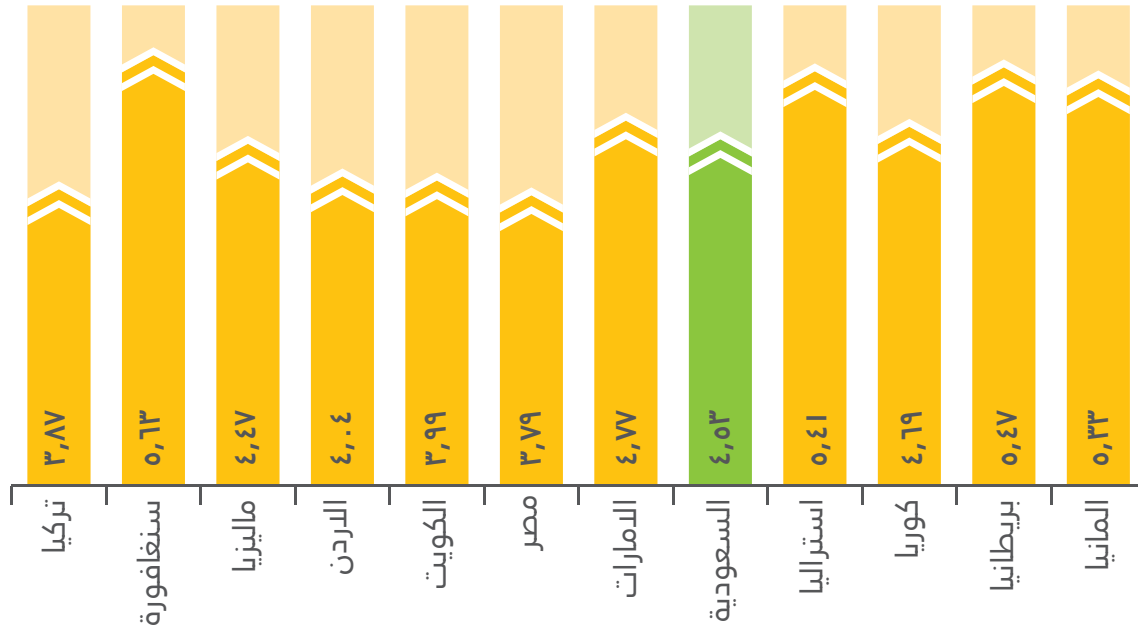


الشكل (٢٩): مؤشر الجاهزية الشبكية الشامل لعام ١٤٣١/١٤٣٢هـ (٢٠١٠م)

وفي ما يلي وصف لموقع المملكة بالنسبة لمؤشري البيئة التقنية والجاهزية التقنية، أما بالنسبة لمؤشر الاستخدام فقد ورد ذكره في مؤشرات قياس مجتمع المعلومات.

### ٩-٤-١) مؤشر البيئة التقنية

يقيس هذا المؤشر مدى درجة تميز البيئة التي توفرها الدولة لتطوير واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات بشكل فعال. ويعتمد على ثلاث مؤشرات فرعية: مؤشر بيئة السوق، مؤشر البيئة التشريعية والتنظيمية، مؤشر بيئة البنية التحتية. وقد حققت المملكة المرتبة ٣٢ في هذا المؤشر بقيمة بلغت ٤,٥٣، ويوضح الشكل (٣٠) موقع المملكة مقارنة بالدول المختارة لعام ٢٠١٠م. في ما يتعلق بمؤشر البيئة التقنية.

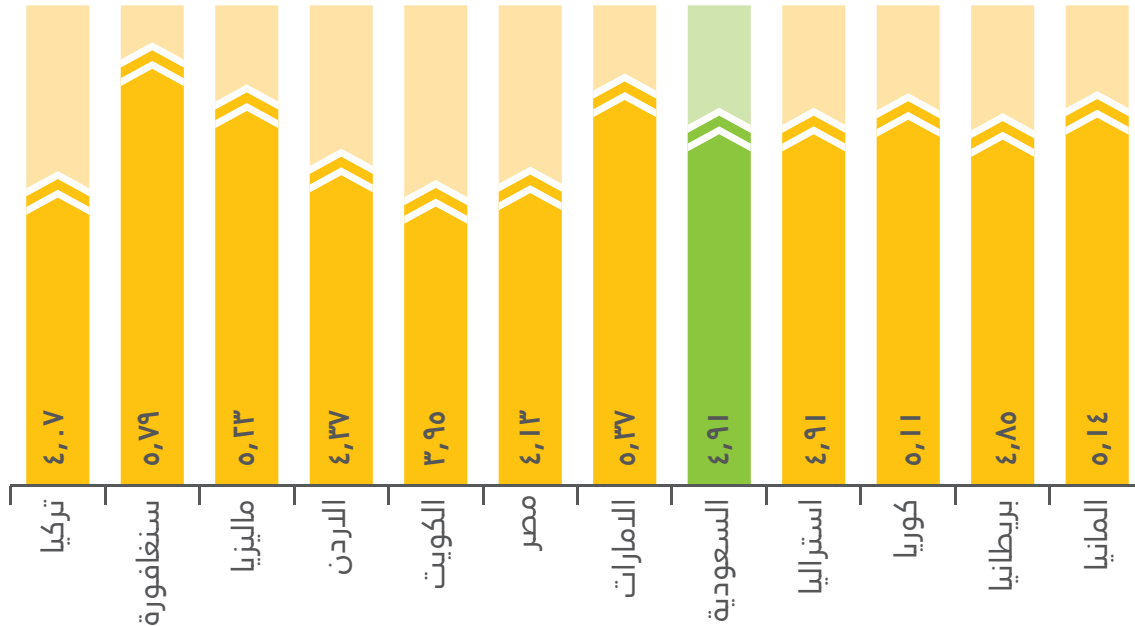


الشكل (٣٠): مؤشر البيئة التقنية لعام ٢٠١٠/٢٠١١هـ (٢٠١٠م)



## ٩-٢- مؤشّر الجاهزية التقنية

يقيس هذا المؤشّر مدى قدرة الأفراد ومؤسسات الأعمال والحكومة على تحسين وتطوير الإمكانيات الواعدة لتقنية المعلومات والاتصالات، ويعتمد هذا المؤشّر في احتسابه على ثلاثة مؤشّرات فرعية: مؤشّر جاهزية الأفراد، مؤشّر جاهزية الأعمال، ومؤشّر جاهزية الحكومة. وقد حققت المملكة المرتبة ٢٤ في هذا المؤشّر بقيمة بلغت ٤,٩١، ويوضح الشكل (٣١) موقع المملكة مقارنة بالدول المختارة لعام ٢٠١٠م في ما يتعلق بمؤشّر الجاهزية التقنية.



الشكل (٣١): مؤشّر الجاهزية التقنية لعام ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢٠١٠م)



(١٠)

## مؤشرات قياس مجتمع المعلومات

- ١-١ . الرقم القياسي لتنمية الاتصالات وتقنية المعلومات (IDI)
- ٢-١ . المقارنة الدولية لمؤشرات قياس مجتمع المعلومات

## ١-١) الرقم القياسي لتنمية الاتصالات وتقنية المعلومات (IDI)

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للرقم القياسي لتنمية الاتصالات وتقنية المعلومات في المساعدة على مراقبة الفجوة الرقمية وتقييمها، وتسهيل الضوء على مجالات التحسين، وكذلك في قياس إمكانية التنمية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، أو إلى أي مدى يمكن للبلدان استعمال تقنيات الاتصالات والمعلومات لتعزيز النمو والتنمية، استناداً إلى القدرات المتاحة والمهارات المطلوبة من أجل الاستعمال الفعال للاتصالات وتقنية المعلومات وتعزيز أثرها التنموي. وتنطوي تقنيات الاتصالات والمعلومات على مجموعة واسعة من النتائج الاقتصادية الإيجابية المختلفة التي يمكنها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أن تعزز الرفاهية وتسهل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول. وتشمل النتائج المباشرة مكاسب الإنتاجية الناجمة عن تطوير تقنيات الاتصالات والمعلومات ونشرها، وعن تطوير تقنيات جديدة ذات صلة. وتشمل النتائج غير المباشرة إيجاد فرص تجارية وتسهيلها في القطاعات الخدمية، وتوفير فرص عمل، جراء التطورات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، كما تم تعزيز المرونة للشركات والعمال، واستحداث نماذج وفرص جديدة للأعمال التجارية. والخلاصة أن الاتصالات وتقنية المعلومات ستعود بفوائد اقتصادية واجتماعية مهمة على مجموعة من الأهداف التنموية وسينعكس ذلك على رفاهية الفرد وتقدم المجتمع.

وهدف الاتحاد الدولي للاتصالات من تبني مؤشرات الرقم القياسي لتنمية الاتصالات وتقنية المعلومات إلى المساعدة في تقييم الدول، ومعرفة حجم الفجوة الرقمية، والتعريف بالجهود المبذولة من قبل كل دولة لردم الفجوة الرقمية. ونشر الاتحاد الدولي للاتصالات تقريره الحديث الذي صدر في ١٧ شوال ١٤٣٢هـ، (١٥ سبتمبر ٢٠١١م)، وجاء بعنوان "قياس مجتمع المعلومات ٢٠١١م". وتضمن معلومات قيمة عن التطورات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وقدم مقارنة لمائة واثنين وخمسين دولة. وهدف هذا التقرير إلى تقديم أدوات لتقييم مستوى الأداء في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات لمتخذي القرارات في الدول، والتعرف على موقع دولهم بين دول العالم، من أجل اتخاذ القرارات

الصائبة وفقاً لما يتوافر لديهم من معلومات. كما يقدم التقرير لمسؤولي هذه الدول معلومات تراكمية عن مستوى التقدم من أجل ردم الفجوة الرقمية في دولهم مقارنة بدول العالم الأخرى. وذكر التقرير أن العالم شهد خلال العامين الماضيين نمواً متواصلاً في خدمات تقنية المعلومات والاتصالات وحققت كل الاقتصاديات تقدماً ودرجات أفضل من التحسن بالرغم من بقاء الدول المتقدمة في الطليعة في الأرقام القياسية. كما أشار التقرير أيضاً إلى تحول العالم من التركيز على الاتصالات المتنقلة إلى التركيز على النفاذ العالي السرعة والعريض النطاق للإنترنت.

ويتكون الرقم القياسي لتنمية الاتصالات وتقنية المعلومات من ١١ مؤشراً يمكن استعمالها كأداة للقياس المرجعي على المستويين العالمي والإقليمي وعلى مستوى الدولة. وتم توزيع هذه المؤشرات على ثلاثة نطاقات تتعلق بالنفاذ إلى الاتصالات وتقنية المعلومات واستخداماتها والمهارات المتعلقة بها.

### وفي ما يلي مؤشرات مجتمع المعلومات ضمن النطاقات المحددة:

#### مؤشرات النفاذ:

- ١- عدد خطوط الاتصالات الثابتة لكل مئة من السكان.
- ٢- عدد خطوط الاتصالات المتنقلة لكل مئة من السكان.
- ٣- نصيب الفرد من التردد الشبكي الدولي الخاص بالإنترنت.
- ٤- نسبة المساكن التي يتوافر فيها جهاز حاسب آلي.
- ٥- نسبة المساكن التي يتوافر فيها اتصال بالإنترنت.

#### مؤشرات الاستخدام:

- ١- عدد مستخدمي الإنترنت لكل مئة من السكان.
- ٢- عدد مشتركين خطوط الإنترنت عالية السرعة لكل مئة من السكان.

٣- عدد خطوط الهاتف المتنقل عالي السرعة لكل مئة من السكان.

مؤشرات المهارات:

١- نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين. ٢- إجمالي نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية. ٣- إجمالي نسبة الالتحاق بالمرحلة الجامعية.

ومن أجل الحصول على متوسط عادل لمؤشرات التنمية، فلقد تم وضع أوزان لكل من هذه المؤشرات لقياس المتوسط، وذلك وفق الجدول التالي:

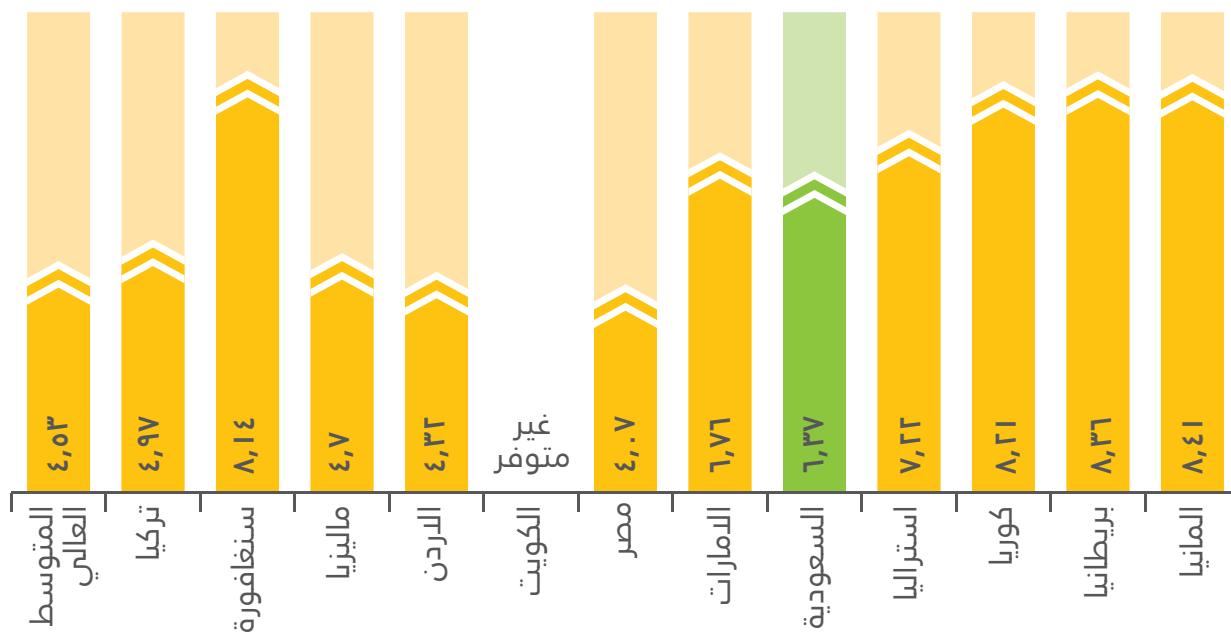
م	مؤشرات النفاذ	مرجعية القيمة المثالية	نسبة التقييم	الوزن
١	عدد خطوط الاتصالات الثابتة لكل مئة من السكان	٦٠	%٢٠	٤٠
٢	عدد خطوط الاتصالات المتنقلة لكل مئة من السكان	١٧٠	%٢٠	
٣	نصيب الفرد من التردد الشبكي الدولي الخاص بالإنترنت.	١٠٠,٠٠٠	%٢٠	
٤	نسبة المساكن التي يتوافر فيها جهاز حاسب آلي.	١٠٠	%٢٠	
٥	نسبة المساكن التي يتوافر فيها اتصال بالإنترنت.	١٠٠	%٢٠	
مؤشرات الاستخدام				
٦	عدد مستخدمي الإنترنت لكل مئة من السكان.	١٠٠	%٣٣	٤٠
٧	عدد مشتركى خطوط الإنترنت عالية السرعة لكل مئة من السكان.	٦٠	%٣٣	
٨	عدد خطوط الهاتف المتنقل عالي السرعة لكل مئة من السكان.	١٠٠	%٣٣	
مؤشرات المهارات				
٩	نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين.	١٠٠	%٣٣	٢٠
١٠	إجمالي نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية.	١٠٠	%٣٣	
١١	إجمالي نسبة الالتحاق بالمرحلة الجامعية.	١٠٠	%٣٣	
١٠٠	إجمالي أوزان المؤشرات			

## ٢-١٠ المقارنة الدولية لمؤشرات قياس مجتمع المعلومات

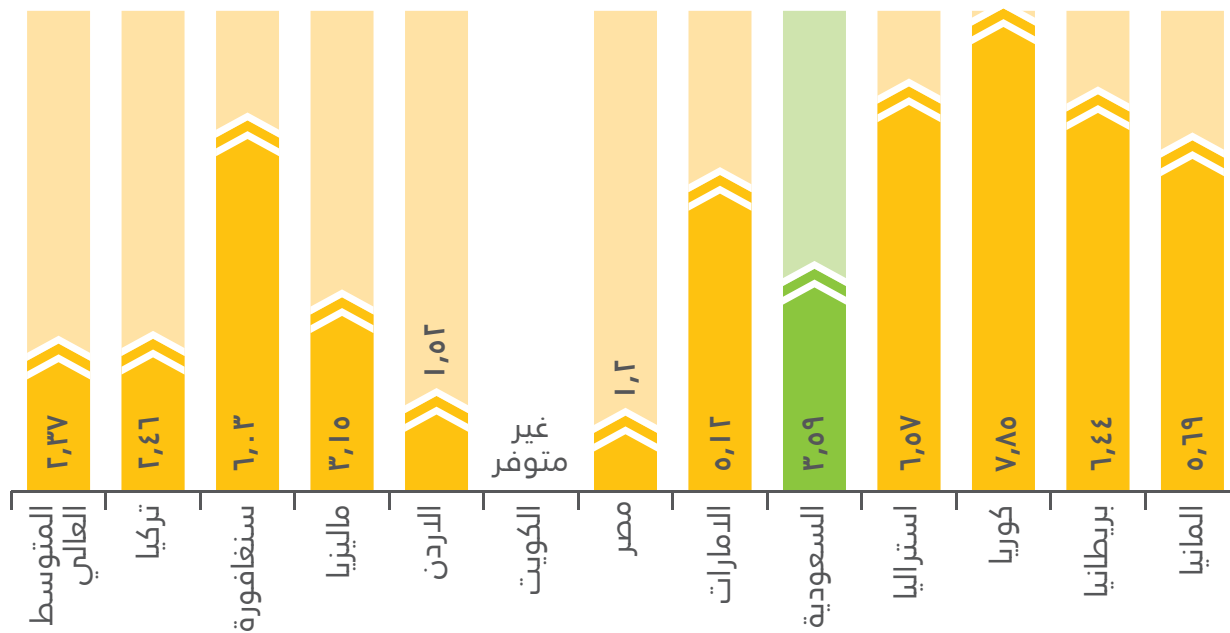
ذكر تقرير الاتحاد الدولي (قياس مجتمع المعلومات، ٢٠١١م). أن المملكة حققت أعلى نسبة زيادة في الرقم القياسي لتنمية الاتصالات وتقنية المعلومات في عام ٢٠١٠م، بلغت ٣١٪ مقارنة بالمتوسط العام للدول النامية البالغ ١٥٪. وأتى هذا التقدم الملحوظ في مجالي النفاذ والاستخدام حيث تقدمت في المجال الأول ٨ مراتب لتحتل المرتبة ٤٣ عالمياً. ويعزى هذا التقدم في مجال النفاذ إلى الزيادة في سرعة الإنترنت الدولي من ٢٠٠٠ ميجابايت/الثانية إلى ٣١٧,٩٤ ميجابايت/الثانية وكذلك في أعداد اشتراكات الهاتف المتنقل التي ارتفعت من ١٣٨ مشتركاً إلى ١٨٨ مشتركاً لكل ١٠٠ من السكان.

وفي ما يتعلق بالمقارنة الدولية لمؤشرات الاستخدام، تتضمن مؤشرات الاستخدام لمتوسط ثلاث فئات من المؤشرات (نسبة مستخدمي الإنترنت، ونسبة النطاق العريض للثابت، ونسبة النطاق العريض للمتنقل). واحتلت المملكة المرتبة ٤٤ عالمياً في هذا المؤشر متقدمة أيضاً ١٠ مراتب عن عام ٢٠٠٨م. والذي احتلت فيه المرتبة الـ ٤٥، ويوضح الشكل التالي موقع المملكة بين الدول المختارة للمقارنة الدولية في مجال الاستخدام للاتصالات وتقنية المعلومات. أما في ما يتعلق بالمقارنة الدولية لمؤشرات المهارات، فلم تحرز تقدماً عن مؤشرات ٢٠٠٨م إذ استقرت عند المرتبة الـ ٦٧ ولكن متقدمة بمرتبة عن عام ٢٠٠٧م.

وبالإجمال، فالمقارنة الدولية بالنسبة للمؤشر الشامل لقياس تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات، والذي يمثل كما أسلفنا رقماً قياسيًّا للمؤشرات الأحد عشر، يشمل النفاذ إلى الاتصالات وتقنية المعلومات، واستخدامها، ومهاراتها، قد صُمم لقياس مستوى مستجدات الاتصالات وتقنية المعلومات وتطورها على مرِّ الزمن مع الأخذ في الاعتبار أوضاع البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. ولقد أرتفع بالإجمال المتوسط العالمي إذ كان في عام ٢٠٠٨م يبلغ ٣,٦٢ نقطة، وأصبح في عام ٢٠١٠م يبلغ ٤,٠٨ نقطة، بارتفاع ٤٦ نقطة. واحتلت المملكة المرتبة ٤٦ بين المائة اللتنتين وخمسين دولة. ولقد تقدمت بتسع مراتب عن عام ٢٠٠٨م، وبإحدى عشرة مرتبة عن عام ٢٠٠٧م. كما أتت المملكة في المرتبة الرابعة على مستوى الدول العربية، وتوضح الأشكال (٣٢-٣٦) المقارنة مع الدول المختارة لهذه المؤشرات. مع العلم أن مؤشر الرقم القياسي لتنمية الاتصالات وتقنية المعلومات (IDI) يقدم مقياساً من ١ إلى ١٠ لأغراض المقارنة. والجدول التالي يقدم ملخصاً لموقع المملكة لدول المقارنة الدولية في هذا المجال لعام ٢٠١٠م.

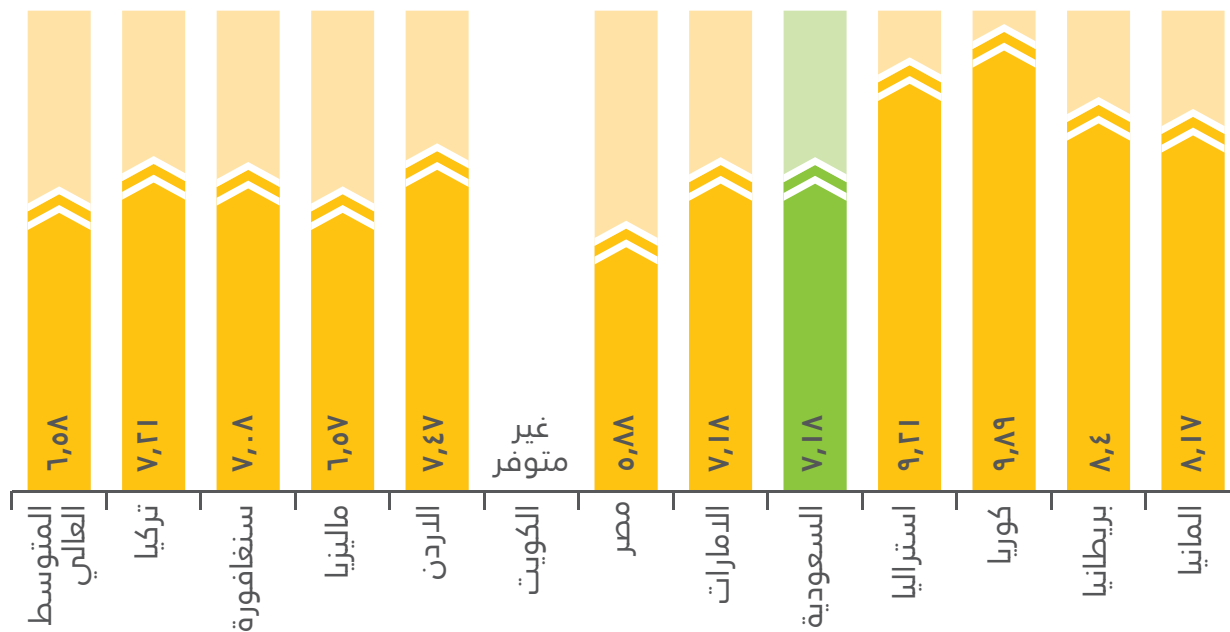


الشكل (٣٢): نسبة مؤشرات النفاذ لعام ١٤٣١/١٤٣٢ هـ (٢٠١٠م)

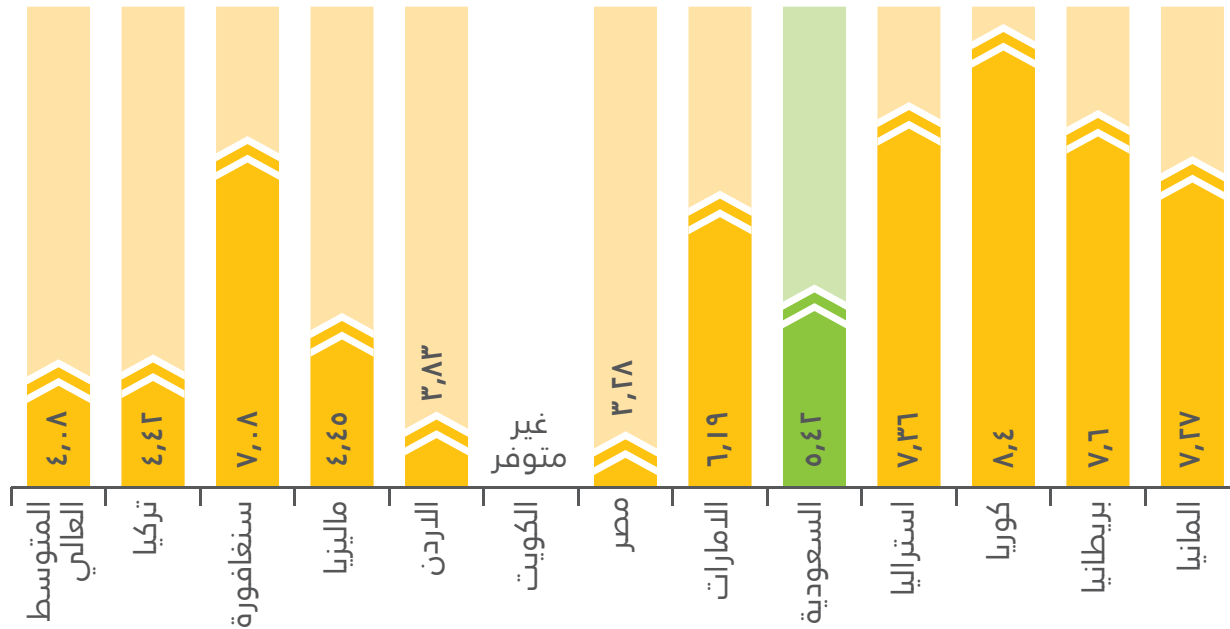


الشكل (٣٣): نسبة مؤشرات الاستخدام لعام ١٤٣١/١٤٣٢ هـ (٢٠١٠م)





الشكل (٣٤): نسبة مؤشرات المهارات لعام ١٤٣١/١٤٣٢هـ (٢٠١٠م)



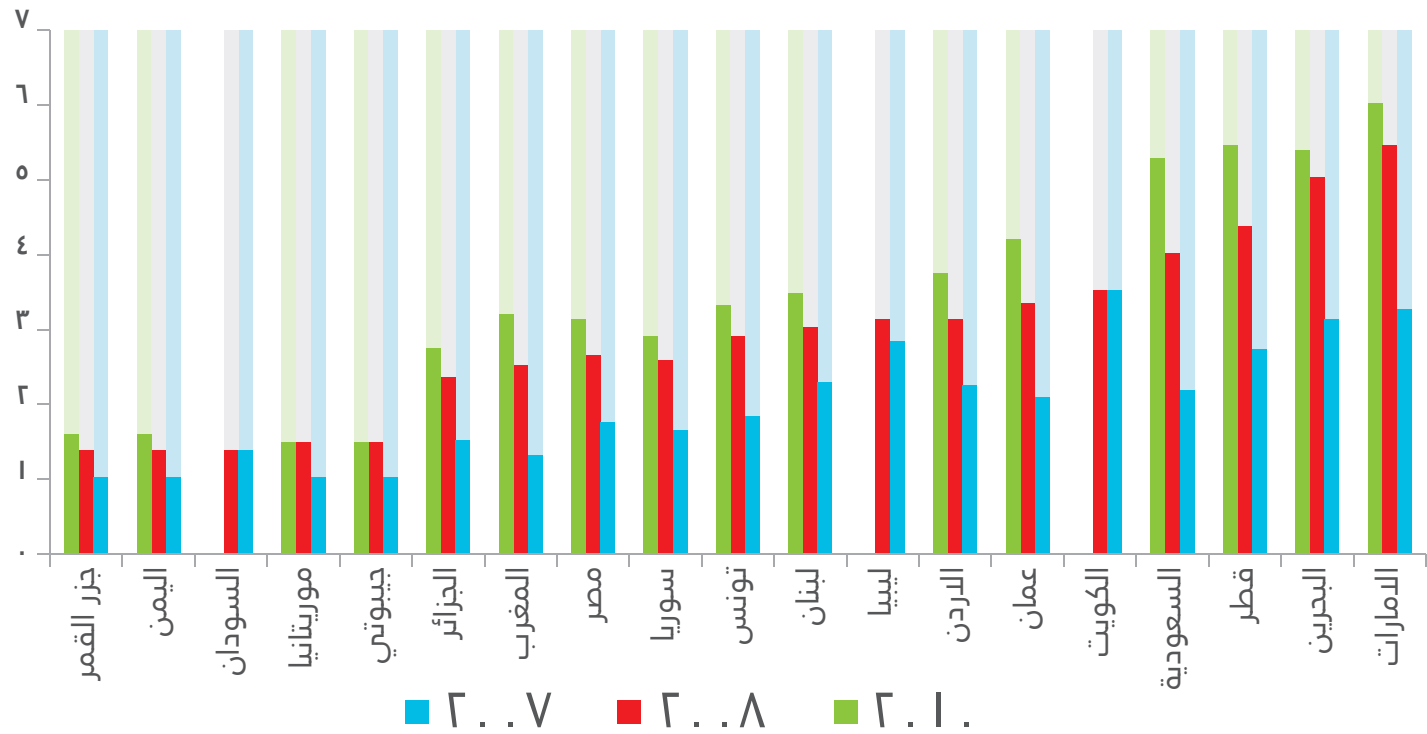
الشكل (٣٥): نسبة المؤشر الشامل لقياس تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات (IDI) لعام ٢٠١٤/٢٠١٣ هـ (٢٠١٠م)

والجدول التالي يوضح مختلف قيم الدول المختارة للمؤشر الشامل لقياس تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات (IDI) لعام ١٤٣٠/١٤٣١ هـ (٢٠١٠م)

الدولة	النفاذ	الاستخدام	المهارات	الشامل IDI	نسبة توامر الحاسبات لعدد المساكن	نسبة توامر خدمة الانترنت لعدد المساكن	نسبة مشتركي الهاتف المتنقل لكل مئة من السكان	سبة مشتركي الهاتف الثابت لكل مئة من السكان	نسبة مستخدمي الانترنت لكل مئة من السكان	نسبة مشتركي النطاق العريض الثابت لكل مئة من السكان	نسبة مشتركي النطاق العريض المتنقل لكل مئة من السكان
ألمانيا	٨,٤١	٥,٦٩	٨,١٧	٧,٢٧	٨٥,٧	٨٢,٥	١٢٧	٥٥,٤	٨١,٩	٣٦,٤	
بريطانيا	٨,٣٦	٦,٤٤	٨,٤	٧,٦	٨٢,٦	٧٩,٦	١٣٠,٢	٥٣,٧	٨٥	٥٦	
كوريا	٨,٢١	٧,٨٥	٩,٨٩	٨,٤	٨١,٨	٩٦,٨	١٠٥,٤	٥٩,٢	٨٣,٧	٩١	
أستراليا	٧,٢٢	٦,٥٧	٩,٢١	٧,٣٦	٨١,١	٧٤,١	١٠١	٣٨,٩	٧٦	٨٢,٧	
السعودية	٦,٣٧	٣,٥٩	٧,١٨	٥,٤٢	٥	٤١	١٨٦	١٥	٤١	٥٧,٨	
الإمارات	٦,٧٦	٥,١٢	٧,١٨	٦,١٩	٣٠,٧	٦٥	١٤٥,٥	١٩,٧	٧٨	٥٨,٤	
مصر	٤,٠٧	١,٢	٥,٨٨	٣,٢٨	٣٤	٣١,٢	٨٧,١	١١,٩	٢٦,٧	٦,٤	
الكويت	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	٨٥,٧	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	٦٣,٥	
الأردن	٤,٣٢	١,٥٢	٧,٤٧	٣,٨٣	٥١,٤	٢٢,١	١٠,٧	٧,٨	٣٨	٢,٤	
ماليزيا	٤,٧	٣,١٥	٦,٥٧	٤,٤٥	٤١	٢٥,١	١٢١,٣	١٦,١	٥٥,٣	٢٧,٢	
سنغافورة	٨,١٤	٦,٠٣	٧,٠٨	٧,٠٨	٨٤	٨٢	١٤٣,٧	٣٩	٧	٦٩,٧	
تركيا	٤,٩٧	٢,٤٦	٧,٢١	٤,٤٢	٤٤,٢	٤١,٦	٨٤,٩	٢٢,٣	٣٩,٨	١٧,٨	
المتوسط العالمي	٦,٥٠	٤,٥١	٧,٦٦	٥,٩٤	٦٢,٦٨	٥٨,٢٧	١٢١,٧٤	٣٠,٨٢	٦١,٤٠	٤٧,٤٤	

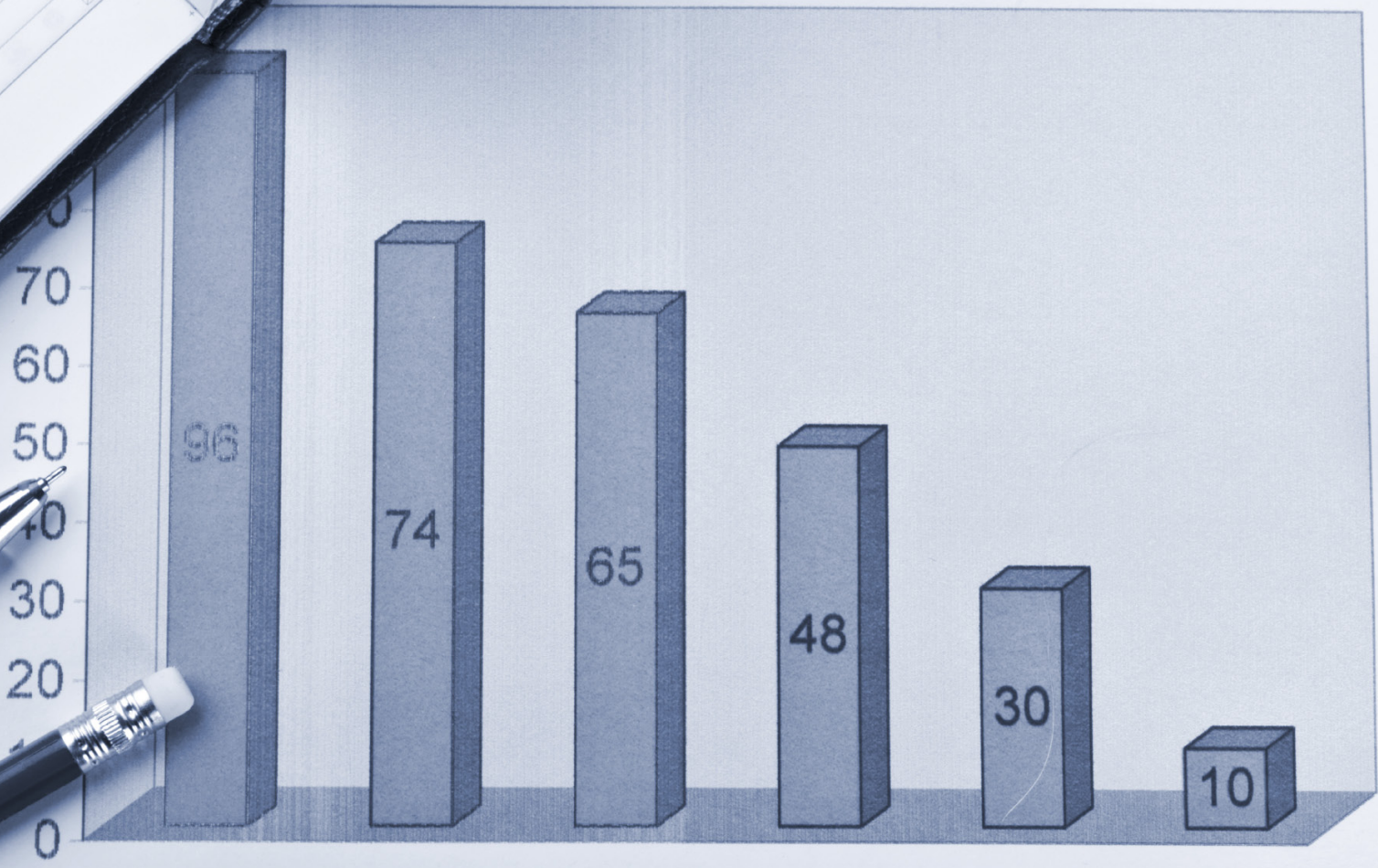
يوضح الجدول والرسم البياني التاليين موقع المملكة بين الدول العربية فيما يتعلق بالمؤشر الشامل لقياس تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات للأعوام ٢٠٠٧م، و٢٠٠٨م، و٢٠١٠م.

الدولة	مؤشر عام ٢٠٠٧م	مؤشر عام ٢٠٠٨م	مؤشر عام ٢٠١٠م
الإمارات	٣,٣٦	٥,٦٣	٦,١٩
البحرين	٣,٢٦	٥,١٦	٥,٥٧
قطر	٢,٨٥	٤,٥	٥,٦
السعودية	٢,٢٨	٤,١٣	٥,٤٢
الكويت	٣,٥٤	٣,٦٤	غ-م
عمان	٢,١٦	٣,٤٥	٤,٢٨
الأردن	٢,٣٢	٣,٢٩	٣,٨٣
ليبيا	٢,٩٢	٣,٢٤	غ-م
لبنان	٢,٣٩	٣,١٢	٣,٥٧
تونس	١,٨٨	٢,٩٨	٣,٤٣
سوريا	١,٧٣	٢,٦٦	٣,٠٥
مصر	١,٨٢	٢,٧٣	٣,٢٨
المغرب	١,٣٧	٢,٦	٣,٢٩
الجزائر	١,٦٠	٢,٤١	٢,٨٢
جيبوتي	١,٠٨	١,٥٦	١,٦٦
موريتانيا	١,٠٤	١,٥	١,٥٨
السودان	١,٥	١,٥٧	غ-م
اليمن	١,٠٧	١,٤٩	١,٧٢
جزر القمر	١,٠٧	١,٤٤	١,٦٧



الشكل (٣٦): نسبة المؤشر الشامل لقياس تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات للدول العربية للأعوام (٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠١٠م)

# Crisis



( ١١ )

## مؤشرات سلة الأسعار



## ١١ مؤشرات سلة الأسعار

مما لا شك فيه أن هناك علاقة طردية بين أسعار التقنيات والخدمات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات وبين الاستخدام، فكلما انخفضت أسعار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات بالنسبة لمتوسط دخل الفرد في الدولة، كانت هناك زيادة في عدد المستخدمين والعكس صحيح. ومن ناحية أخرى فإن الزيادة في نسبة الاستخدام ستسهم في خفض الأسعار. وإذ تتوافر خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات بأسعار مناسبة بحيث تكون في متناول الجميع، فسيسهم ذلك بشكل كبير في ردم الفجوة الرقمية، وتعزيز التحول إلى مجتمع المعلومات. ولقد أدركت المملكة هذه العلاقة الطردية، وكان للخطة الاستراتيجية التي تبنتها، والخاصة بتحرير سوق الاتصالات وتقنية المعلومات، ونقل إدارته وتطويره من الدولة إلى

القطاع الخاص، الأثر الإيجابي في تحسين الخدمة وامتدادها لتشمل مناطق أوسع من المملكة، كما كان لهذه السياسة دور بارز في خفض الأسعار بشكل كبير، وتوفير جو من المنافسة المنضبطة بالنسبة لنوعية ومستوى الخدمات المقدمة من خلال تبني أفضل التقنيات الحديثة، وكذلك بالنسبة لتقديم أفضل الأسعار والعروض، إذ أصبحت خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في متناول الجميع خصوصاً محدودي الدخل؛ مما عزز التوجه البناء للدولة في ردم الفجوة الرقمية، والتحول إلى مجتمع المعلومات.

وفي ما يتعلق بأسعار الخدمات، في الآونة الأخيرة كان التركيز على متابعة نطاق الأسعار لخدمة الإنترنت للنطاق العريض، إذ إن هذه الخدمة تعتبر في الوقت الحاضر التوجه والخيار الدولي لتقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، وكشف تقرير صدر مؤخراً عن الاتحاد الدولي للاتصالات (قياس مجتمع المعلومات ٢٠١١) أن أسعار النطاق العريض انخفضت بنسبة لا تقل عن ٢٠,٢% عالمياً بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠م مدفوعاً بالانخفاض في أسعاره في الدول النامية. وبالرغم من ذلك فقد نوه التقرير إلى أن النطاق العريض لا يزال بعيداً عن متناول العديد من أصحاب الدخل المحدودة في مناطق كثيرة حول العالم.

وبشكل عام فإن هناك انخفاضاً بنسبة ١٨,٣% لأسعار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات كمعدل عالمي، عمّا كانت عليه قبل سنتين مع اختلاف نسبة الانخفاض بين الدول المتقدمة والنامية لصالح الدول المتقدمة. وبحسب تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات بلغت نسبة انخفاض الأسعار في الدول المتقدمة ٢٣,٥% بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠م، بينما بلغت النسبة (١٨%) عن الفترة ذاتها في الدول النامية.



وبحسب تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات فإن الأفراد في ٣٢ دولة (٢٠٪ من الدول) يدفعون أكثر من نصف متوسط دخلهم الشهري للحصول على النطاق العريض الأساسي. وفي بعض الدول النامية ذات الدخل المنخفض مثل مالديف وزمبابوي وأثيوبيا فإن النطاق العريض الأساسي يكلف عشرة أضعاف معدل الدخل الشهري للأفراد مما يعني أن أسعار النطاق العريض على وجه الخصوص لا تزال بعيدةً عن متناول الأفراد في كثير من الدول النامية.

يوضح الجدول التالي نسبة متوسط أسعار الخدمات في المملكة بالنسبة لمتوسط الدخل لعام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠م للهاتف الثابت والهاتف المتنقل وخدمات النطاق العريض للهاتف الثابت.

السنة	الهاتف الثابت	والهاتف المتنقل	خدمات النطاق العريض للهاتف الثابت	متوسط سلة الأسعار
٢٠٠٩م	.٧١	.٥٨	٢,٠٦	١,١٢
٢٠١٠م	.٦٠	١,٠٠	١,٨٠	١,١٠

ولقد هدف الاتحاد الدولي للاتصالات من تقديم معلومات إحصائية عن أسعار الخدمات في الدول، إلى مراقبة أسعار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات عن كثب، لتعرف قدرة الأفراد على تحمل تكلفة الاشتراك في هذه الخدمات أو بعضها، ومن ثم عرّف قدرتهم مقارنة بدخلهم على تحمل تكاليف استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات.

ولقد وضع الاتحاد الدولي للاتصالات وتقنية المعلومات آلية لقياس متوسط سلة الأسعار في الدول؛ وذلك وفق النمط التالي:



الشكل (37): آلية قياس متوسط سلة الأسعار

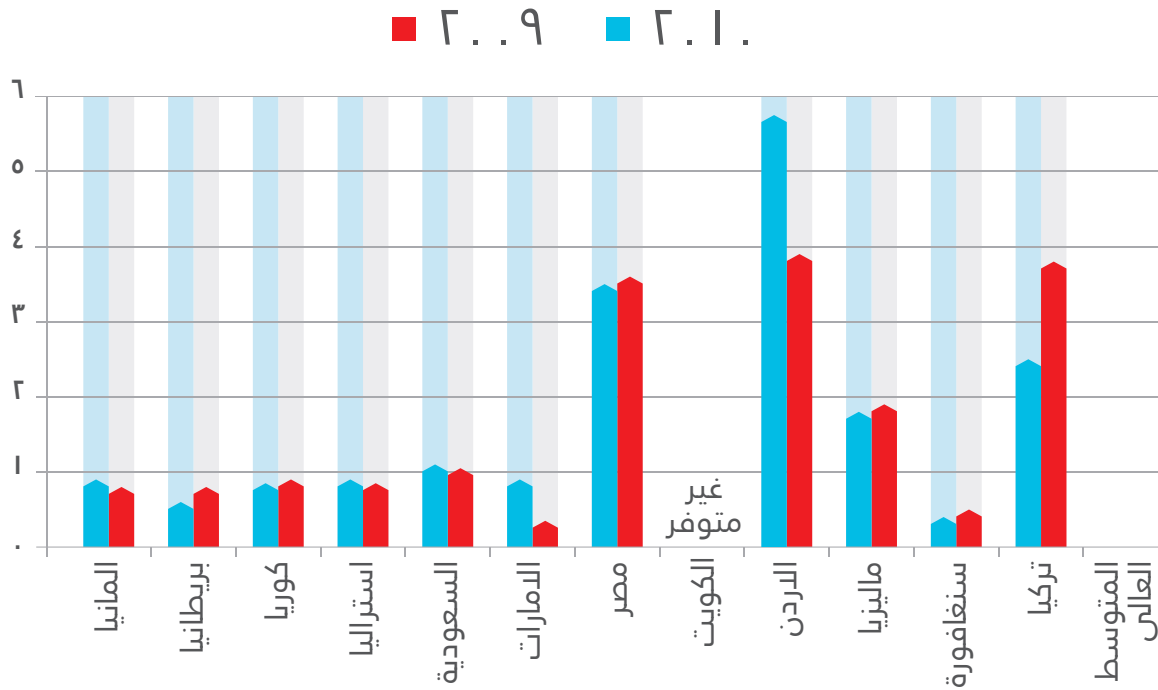
وجاءت المملكة في ما يتعلق بتكلفة خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في المرتبة الـ 36 على نطاق العالم، من حيث تقديم خدمات اتصالات وتقنية مقارنة بالدخل القومي، وتشمل هذه الخدمات متوسط سلة أسعار الهواتف الثابتة، والمتنقلة، وخدمات الإنترنت (النطاق العريض للهاتف الثابت). وأظهر التقرير أنه من حيث تكلفة خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في المنطقة، فقد جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة (الخامسة)، والبحرين في المرتبة 18، وسلطنة عمان في المرتبة الـ 39، ودولة قطر في المرتبة الـ 70.

ويوضح الجدول التالي موقع المملكة بين الدول المختارة للمقارنة الدولية في ما يخص متوسط سلة أسعار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات ومقارنة بين عام 2009 و 2010م وترتيب الدول عالمياً.

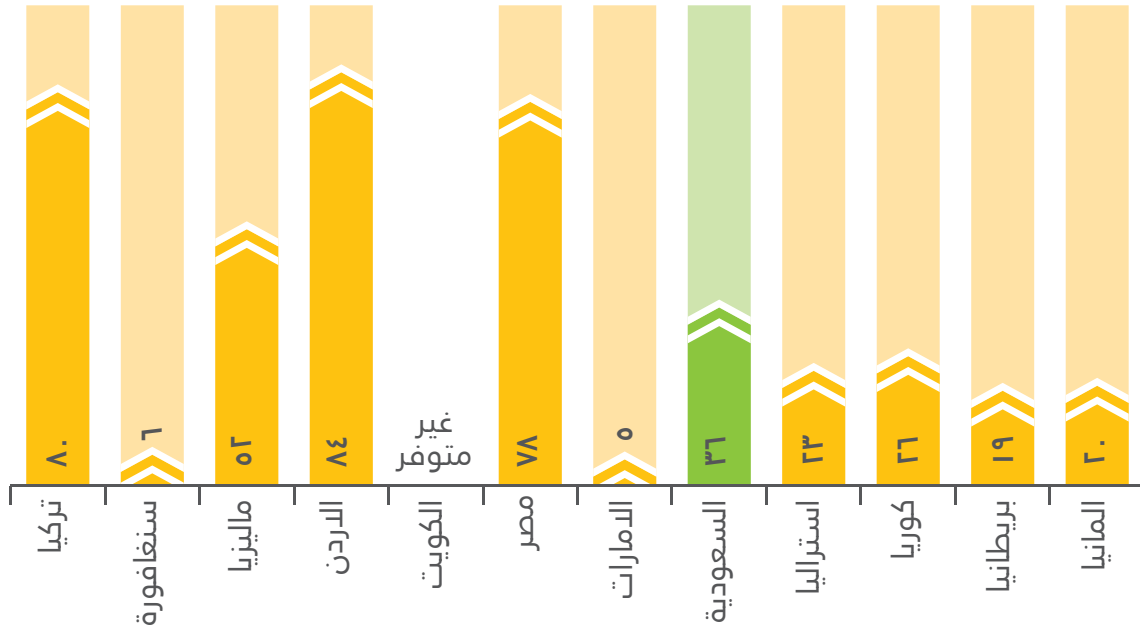
الدولة	متوسط سلة أسعار الاتصالات وتقنية المعلومات بالنسبة للدخل (دولار)		ترتيب الدول بالنسبة لمتوسط سلة أسعار الاتصالات وتقنية المعلومات بالنسبة للدخل
	٢٠١٩م	٢٠١٠م	٢٠١٠م
ألمانيا	٠,٨١	٠,٠٧	٢٠
بريطانيا	٠,٥٧	٠,٠٧	١٩
كوريا	٠,٧٩	٠,٠٩	٢٦
أستراليا	٠,٨٧	٠,٠٨	٢٣
السعودية	١,١٢	٠,١١	٣٦
الإمارات العربية المتحدة	٠,٨٢	٠,٠٤	٥
مصر	٣,٤٩	٠,٣٥	٧٨
الكويت	٠,٣٧	-	-
الأردن	٥,٥١	٠,٣٩	٨٤
ماليزيا	١,٦٧	٠,١٨	٥٢
سنغافورة	٠,٣٣	٠,٠٥	٦
تركيا	٢,٤٢	٠,٣٧	٨٠
المتوسط العالمي	١٢,٨	١٢,٤٠	

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات.

ويوضح الشكل (٣٨) موقع المملكة بين الدول المختارة للمقارنة الدولية لعام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ م في ما يخص متوسط سلة الأسعار لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، بينما يوضح الشكل (٣٩) ترتيب المملكة بين الدول المختارة للمقارنة الدولية لمتوسط سلة الأسعار لعام ٢٠١٠ م.



الشكل (٣٨): مقارنة متوسط سلة الأسعار لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لعام (٢٠٠٩م./ ٢٠١٠م)



الشكل (٣٩): ترتيب المملكة لمتوسط سلة أسعار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لعام ٢٠١٠م



(١٢)

## الصعوبات والمعوقات وآلية التعامل معها

١-١٢) بعض الصعوبات والمعوقات التي تواجه تنفيذ الخطة  
٢-١٢) آليات التعامل مع الصعوبات والمعوقات



## ١٢) الصعوبات والمعوقات وآلية التعامل معها

حققت الخطة الخمسية الأولى في سنتها الرابعة تقدماً جيداً، حيث بلغ نسبة الإنجاز ٧٠,٩٤٪. ومن طبيعة الأعمال أن تكون هناك معوقات وصعوبات تواجه التنفيذ، خصوصاً في حالة الرغبة لتنفيذ خطط طموحة ذات أهداف كبيرة، ومشاريع متنوعة تنفذ من قبل عدد من الجهات المختلفة، وتحتاج تنسيقاً ومتابعة وكوادر بشرية مؤهلة وموارد مالية. وفي هذا الفصل سيتم التطرق لهذه الصعوبات، والتي مازالت قائمة كما كانت في الأعوام السابقة، وعرض ما تمت صياغته لتأليات التعامل المقترحة، ونختمه بخاتمة هذا التقرير.

## ١-١٢) بعض الصعوبات والمعوقات التي تواجه

### تنفيذ الخطة

- ◆ تغيير المنسقين ومديري المشاريع دون إخطار أمانة الخطة بذلك للتواصل مع المنسقين الجدد، أو انتقال المنسقين ومديري المشاريع دون تعيين البدلاء، وتناقل الخبرات أو إحالة المشروع من إدارة إلى إدارة أخرى داخل الجهة، دون نقل المعلومات الكافية عن الخطة ومتطلبات التنفيذ للإدارة الجديدة.
- ◆ عدم تزويد أمانة الخطة بقيم المؤشرات الواردة في الخطة من قبل بعض الجهات، رغم الجهود المبذولة للتواصل المستمر للحصول عليها. وقد يعود ذلك بشكل كبير لعدم توافر البيانات دخل الجهة، أو لتوافر المعلومات في جهات فرعية متعددة، أو بسبب توافر معلومات مغايرة لما هو مطلوب.
- ◆ عدم إعطاء الاهتمام الكافي من بعض الجهات لتنفيذ مشاريع الخطة.

## ٢-١٢) آليات التعامل مع الصعوبات والمعوقات

- ◆ تم تكثيف الزيارات والاجتماع مع الجهات المعنية والاستمرار في تقديم دورات متخصصة للمنسقين ومدراء المشاريع في مجال إدارة المشاريع، ولقد كان هناك تحسن ملحوظ في تواصل الجهات. وسوف يتم الاستمرار في هذا التوجه.
- ◆ السعي لتفعيل قرار مجلس الوزراء رقم ٧٧.٨/م ب بتاريخ ٢٠١٨/٩/١٤هـ، بما يساهم في تحفيز الجهات على تنفيذ مشاريعها في الفترة الزمنية المحددة.
- ◆ من المحفزات التي نأمل أن تكون ذات مردود إيجابي في تسريع وتيرة تنفيذ مشاريع الخطة وجلب انتباه المسؤولين في الجهات، قرار مجلس الوزراء رقم ٣٨٩/ب بتاريخ ٢٠١٩/١/١٤هـ، بخصوص التأكيد على الجهات الحكومية تضمين تقاريرها السنوية ما تم إنجازه من مشاريع الخطة، وما تواجهه من صعوبات في المشروعات التي تخصصها في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات. ويعتبر هذا القرار بلا شك داعماً لعملية المتابعة ومحفز لتنفيذ مشاريع الخطة.



- ◆ مواصلة التنسيق مع الجهات لحثهم على تقديم ما لديهم من قيم ذات علاقة بمؤشرات التحول ووضع القواعد والاجراءات لتقديمها في المستقبل؛ إذ إن هذه القيم تعتبر مصدراً أساسياً لمساعد المختصين في الوزارة لقياس مدى التحول إلى مجتمع المعلومات. وستتم دراسة إمكانية التواصل مع الجهات الفرعية، بدلاً من الرئيسية للحصول على القيم بشكل مباشر.
- ◆ تطبيق النظام الإلكتروني لمتابعة سير المشاريع، في هذا العام، والأمل معقود في أن يسهم في تسهيل الاجراءات من خلال تعبئة النماذج إلكترونياً.
- ◆ تحقيق رغبات الجهات التي طالبت بتعديل مسميات وأوصاف مشاريعها، كما هي واردة في التقرير السابق. على أن يتم اعتماد التوصيات والتعديلات المقترحة على مسميات مشاريع الخطة وأوصافها التي تمت الموافقة عليها بعد موافقة المقام السامي على ذلك لكي يتم اعتمادها بشكل نهائي.
- ◆ الرفع للمقام السامي عن حالة المشاريع، والاجتماع مع المستشارين في هيئة الخبراء بحضور ممثلين الجهات، لحثهم على تنفيذ المشاريع، ووضع المقترحات والتوصيات لتحقيق هذه الغاية.



# الخاتمة



وتعتبر الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة عن توجهات الحكومة في تطوير الخدمات وتحسينها للتيسير على المواطن، والسعي لتقديم الأفضل من أجل رفاهيته، ونقل الوطن إلى بوتقة مجتمع المعلومات والمعرفة الدولي. وتستمد وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وكافة الجهات المرتبطة بالخطة، حماسها وهمتها وقوتها من هذا التوجه السديد، فالخطة تعتبر لبنة مهمة، ومن الخطط الطموحة لتطوير المملكة، ونقلها من مصاف الدول النامية إلى مصاف الدول المتقدمة في مختلف المجالات الصناعية والتعليمية والصحية أو غيرها من المجالات الإنتاجية والخدمية الأخرى.

## الخاتمة

يمثل قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في نظر كثير من المفكرين وصانعي السياسات ورجال الأعمال فرصة ذهبية للدول النامية، إذا ما أحسن استغلالها وتوظيفها، من أجل تحقيق التنمية وبناء قطاع اقتصادي وخدمي وتعليمي وصحي متين. ولا يقتصر تأثير هذا القطاع على التغيير والتطوير الجذري لجميع القطاعات الأخرى فقط، وإنما يوفر فرصاً جادة لقفزات تنموية كبرى، إذا ما أحسن استغلاله من خلال التخطيط والتنظيم. ومن هذا المنطلق تسعى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات جاهدة إلى متابعة تنفيذ ما ورد في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات من مشاريع، لتحقيق الأهداف، والوصول بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات إلى الآمال المنشودة، بمشاركة وتعاون جميع الجهات ذات العلاقة.

ومما لاشك فيه أن الدعم المتواصل للخطة على كافة الأصعدة، سوف يساهم بمشيئة الله في تحقيق أهداف وغايات الخطة، ويعبر هذا الاهتمام عن حس وطني ناضج بأهمية الاتصالات وتقنية المعلومات، فالتأمل لهذا العصر يجد أن مجال الاتصالات وتقنية المعلومات يعتبر من المجالات الجوهرية في التنمية، وفي تطور الدول وتقدمها، ومن هذا المنطلق، وضعت الدول المتقدمة خطاً استراتيجياً شاملاً، وقدمت لهذا القطاع جل اهتمامها، ووضعت ضمن أولوياتها في ما يتعلق بالدعم والمساندة، ليقينها أن هذا القطاع يمسُّ مختلف مجالات الحياة، وأنه ذو تأثير فاعل في محاور التنمية المختلفة.

كما نتقدم بالشكر لجميع المسؤولين في الجهات الحكومية والخاصة لتفاعلهم ومساندتهم لمتابعة تنفيذ الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، والشكر موصول لمنسقي الجهات الحكومية مع أمانة الخطة، ولمدبري المشاريع في جميع الجهات، على تعاونهم وتواصلهم معنا. كما نخص بالشكر كل من أسهم في إخراج الخطة لحيزّ النور، وكل من أسهم وبسهم في تنفيذها، ولا يخالنا شك في أن كل من أسهم في هذه الخطة يأمل أن تحقق الخطة أهدافها، وأن يرى مجهوداته التي بذلها تزهر وتثمر عن نتائج ملموسة لخدمة ورفاهية المجتمع.

وكما هو معلوم فإن أعمال البشر يشوبها النقصان والتقصير، من أجل ذلك فإن تعريفنا بأخطائنا وتصويبنا يسهم في تقويم وإصلاح أعمالنا؛ لذا يسعدنا في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات تلقى الآراء والمقترحات البناءة التي تسهم في تحقيق أهداف هذه الخطة الوطنية الطموحة.

والله نسأل التوفيق والسداد، والإخلاص في القول والعمل.

ولقد تحقق في نهاية السنة الرابعة من عمر الخطة الخمسية ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م) تقدم مقبول، إذ تمّ الانتهاء من ٥٣% من مشاريع الخطة مقارنة بـ ٣٣% في العام الماضي، كما أن المشاريع التي تحت التنفيذ بلغت أيضاً ٢٢%، وبذلك أصبح مجمل نسبة المشاريع التي تمّ الانتهاء منها والتي تحت التنفيذ ٧٥%. ويقدم ذلك حقيقة الاهتمام بالخطة والسعي لتحقيق أهدافها، كما أن الأمل قائم لتنفيذ بقية المشاريع، من خلال استشعار جميع الجهات بأهمية الخطة ودورها البناء في خدمة الوطن والمواطن.

وبناءً على المعطيات التي تمّ تبنيتها لقياس نسب المتحقق من الخطة، من منطلق حالة مشاريع الأهداف العامة، فقد تمّ تحقيق ما نسبته ٧٠% من الهدف العام الأول، و٨٧% من الهدف العام الثاني، و٨٥% من الهدف العام الثالث، و٧١% من الهدف العام الرابع، و٥٦% من الهدف العام الخامس، و٥٧% من الهدف العام السادس، و٥٠% من الهدف العام السابع. ولقد بلغ إجمالي ما تحقق من مجمل الخطة ٧١%. وتعتبر هذه النسبة جيدة، على الرغم من أن هناك بعض المشاريع التي لم يتم البدء بها، بسبب مطالبه بعض الجهات بإلغائها نظراً لعدم ملاءمة تنفيذها في الوقت الحالي، وتم مناقشة هذه الطالبت بمشاركة هيئة الخبراء ولجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بمجلس الشورى، وذلك بالاستناد إلى المبررات المقدمة من الجهات، وسيتم الرفع بالتوصيات للمقام السامي.

وفي ختام هذا التقرير لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر والتقدير لحكومة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله- التي لا تألو جهداً في تبني ودعم الخطط والبرامج التي تسهم في تحقيق آمال وتطلعات المجتمع، وأن تصبح المملكة في مصاف الدول المتقدمة.





# الملاحق

- أ ( بعض لقاءات امانة الخطة الوطنية – زيارة/اجتماع/فعالية ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١) )
- ب) مشاريع الخطة ونسبة المنجز على مستوى الهدف العام والخطة بشكل كامل
- ج ( مشروع "بناء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها" القواعد المتاحة أو التي تحت الإنشاء أو تحت الدراسة
- د ( إحصاءات أعداد الدارسون والخريجون بمختلف الدرجات الدراسية العليا في مجال المعلوماتية والتابعة لوزارة التعليم العالي
- هـ) مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

## ملحق (أ)

### بعض لقاءات امانة الخطة الوطنية – زيارة/اجتماع/فعالية ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١)

م	السم الجهة	التاريخ	الغرض
١	وزارة الصحة	١٤٣٢/٤/١٤هـ ١٤٣٢/١٠/١٩هـ ١٤٣٣/١/٢٣هـ ١٤٣٣/٢/٢٣هـ	<ul style="list-style-type: none"> <li>• عرض استراتيجية وزارة الصحة من خلال الادارة المختصة.</li> <li>• التواصل مع ادارة الاتصال بتقنية المعلومات بالوزارة للحصول على التقارير وحالة المشاريع.</li> <li>• مناقشة العوائق التي تسبب في تأخر المشاريع.</li> <li>• ايجاد سبل للإسراع في تنفيذ المشاريع.</li> <li>• تحديد الارتباط الخاص بين وزارة الصحة والجهات الحكومية الأخرى ودعم الوزارة في تنفيذ مشاريعها.</li> <li>• الدعوة للمشاركة في ورش العمل للخطة الخمسية الجديدة.</li> <li>• تضمين الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة ضمن الخطة الخمسية الثانية.</li> </ul>
٢	وزارة الخدمة المدنية	١٤٣٢/١٠/٢١هـ	<ul style="list-style-type: none"> <li>• متابعة حالة مشاريع الوزارة.</li> <li>• مناقشة العوائق التي تسبب في تأخر المشاريع.</li> <li>• ايجاد سبل للإسراع في تنفيذ المشاريع.</li> <li>• التواصل لتنفيذ مشروع تصنيف وتوصيف مهن الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاعين العام والخاص.</li> </ul>
٣	وزارة العمل	١٤٣٢/١٠/٢٣هـ	<ul style="list-style-type: none"> <li>• متابعة حالة مشاريع الوزارة.</li> <li>• مناقشة العوائق التي تسبب في تأخر المشاريع.</li> <li>• ايجاد سبل للإسراع في تنفيذ المشاريع.</li> <li>• التواصل لتنفيذ مشروع تصنيف وتوصيف مهن الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاعين العام والخاص.</li> </ul>
٤	هيئة المدن الصناعية	١٤٣٣/١/٩هـ	<ul style="list-style-type: none"> <li>• متابعة مشروع إنشاء منطقة حرة للصناعات التقنية.</li> <li>• مناقشة العوائق التي تسبب في تأخر المشروع.</li> <li>• تعيين منسق جديد للهيئة تزامناً مع قرب اطلاق الخطة الخمسية الثانية.</li> </ul>



م	السم الجهة	التاريخ	الغرض
٥	وزارة التجارة	١٤٣٣/١/١٦ هـ	<ul style="list-style-type: none"> <li>متابعة الدراسات الخاصة بالموقع MADEINKSA</li> <li>مناقشة العوائق التي تسبب في تأخر المشروع</li> <li>الاعداد مع امانة الخطة للخطة الخمسية الثانية</li> </ul>
٦	مدينة الملك عبدالعزيز	١٤٣٣/١/١٦ هـ	<ul style="list-style-type: none"> <li>مناقشة عامه حول المشاريع والمنسق من قبل المدينة</li> <li>تعيين منسق جديد بالترتيب مع مكتب معالي الرئيس.</li> <li>تزويد امانة الخطة بإصدارات المدينة لترويجها عبر النشرة الدورية لأمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات.</li> </ul>
٧	المؤسسة العامة للتدريب التقني	١٤٣٣/١/١٨ هـ	<ul style="list-style-type: none"> <li>متابعة حالة مشروع المؤسسة.</li> <li>مناقشة العوائق التي تسبب في تأخر المشروع.</li> <li>ايجاد سبل للإسراع في تنفيذ المشروع.</li> </ul>
٨	وزارة المالية	١٤٣٢/٢/٢١ هـ ١٤٣٣/١/١٩ هـ	<ul style="list-style-type: none"> <li>متابعة حالة مشاريع الوزارة.</li> <li>مناقشة العوائق التي تسبب في تأخر المشاريع.</li> <li>ايجاد سبل للإسراع في تنفيذ المشاريع.</li> <li>مناقشة لجنة انشاء صندوق لدعم صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات.</li> </ul>
٩	وزارة التربية والتعليم	١٤٣٣/١/٢٢ هـ ١٤٣٢/٧/٤ هـ	<ul style="list-style-type: none"> <li>متابعة حالة مشاريع الوزارة.</li> <li>مناقشة العوائق التي تسبب في تأخر المشاريع.</li> <li>ايجاد سبل للإسراع في تنفيذ المشاريع.</li> </ul>
١٠	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	١٤٣٢/٢/١ هـ ١٤٣٣/١/٢٣ هـ	<ul style="list-style-type: none"> <li>مباحثات اداء المشاريع وسبل انجازها</li> <li>تحديث التقرير الخاص بالخطة الخمسية الأولى.</li> <li>المشاركة في اعداد الخطة الخمسية الثانية.</li> </ul>

م	السم الجهة	التاريخ	الغرض
١١	وزارة التعليم العالي	١٤٣٣/١/٣هـ.	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تكثيف الوزارة لجهودها لحصول على المعلومات الصحيحة عن المشاريع الخاصة بالجامعات التابعة للوزارة.</li> <li>• تزويد امانة الخطة بخطط الوزارة.</li> <li>• مناقشة مشاركة وزارة التعليم العالي في الاعداد للخطة الوطنية الثانية للاتصالات وتقنية المعلومات.</li> </ul>
١٢	يسر	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ١٤٣٢/٤/١٧هـ.</li> <li>• ١٤٣٢/٤/١٨هـ.</li> <li>• ١٤٣٢/٦/٢٣هـ.</li> <li>• ١٤٣٢/٦/٢٥هـ.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• مناقشة مشروع المكتبة الرقمية.</li> <li>• تحديد الجهات ذات العلاقة.</li> <li>• تقييم المبادرة وامكانية تفعيلها وابرز الحلول والعوائق.</li> <li>• مناقشة مشروع " انشاء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها".</li> </ul>
١٣	مصلحة الاحصاءات العامة	١٤٣٢/٢/٨هـ	<ul style="list-style-type: none"> <li>• مناقشة تنفيذ مشروع " قاعدة البيانات الإحصائية الوطنية" كجزء من مشروع " انشاء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها".</li> <li>• الوقوف جهود المؤسسة في التنفيذ.</li> </ul>
١٤	دارة الملك عبدالعزيز	١٤٣٢/٤/٧هـ	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الوقوف على جهود الدارة في رقمنة محتوى المكتبة</li> </ul>
١٥	التلفزيون السعودي	١٤٣٢/٨/٣هـ	<ul style="list-style-type: none"> <li>• التعاون المشترك بين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وبين التلفزيون السعودي لإبراز مبادرات الوزارة في برامج القناة الأولى.</li> </ul>
١٦	اذاعة الرياض	١٤٣٣/١/٣هـ	<ul style="list-style-type: none"> <li>• التعاون المشترك بين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وبين الإذاعة لإبراز مبادرات الوزارة في برامج الإذاعة المختلفة.</li> <li>• تنسيق محاضرة تعريفية لمنسوبي الإذاعة لعرض مبادرات الوزارة.</li> </ul>

## ملحق (ب)

مشاريع الخطة ونسبة المنجز على مستوى الهدف العام والخطة بشكل كامل

ب-١) المنجز من الهدف العام الأول:

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة	وزن المشروع على مستوي الخطة	النسبة المحققة
١	دعم ميزانية الجهات الحكومية الخاصة بمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة المالية	تم الانتهاء	١٠٠%	٣,٢٣%	٣,٢٣%	١,٠٢%	١,٠٢%
٢	تخصيص مناصب عليا لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات	جميع الجهات	منتهي مستمر	١٠٠%		٣,٢٣%		١,٠٢%
٣	استحداث إدارات للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات التي لا يتوفر لديها ذلك	جميع الجهات	منتهي مستمر	١٠٠%		٣,٢٣%		١,٠٢%
٤	تفعيل تمويل وتنفيذ مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية من خلال القطاع الخاص	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء	١٠٠%		٣,٢٣%		١,٠٢%
٥	زيادة دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات	جميع الجهات	منتهي مستمر	١٠٠%		٣,٢٣%		١,٠٢%
٦	إيجاد حوافز تنافسية لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية	وزارة الخدمة المدنية	تحت الدراسة	٢٠%		٠,٦٥%		٠,٦٥%
٧	اعتماد شهادات تقييم قدرات الاتصالات وتقنية المعلومات في عملية المفاضلة للتعيين والترقية لموظفي الجهات الحكومية	وزارة الخدمة المدنية	تحت الدراسة	٢٠%		٠,٦٥%		٠,٦٥%
٨	وضع خطة تنفيذية للتعاملات الحكومية الإلكترونية وتنفيذها	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء	١٠٠%		٣,٢٣%		١,٠٢%

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة	وزن المشروع على مستوي الخطة	النسبة المحققة
٩	وضع ضوابط لتطبيق للتعاملات الحكومية الإلكترونية	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء	100%	3,23%	3,23%	1,2%	1,2%
10	تطوير البوابة الوطنية للخدمات الحكومية	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء	100%		3,23%		1,2%
11	إنشاء شبكة للتعاملات الحكومية الإلكترونية	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	منتهي مستمر	100%		3,23%		1,2%
12	إنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	منتهي مستمر	100%		3,23%		1,2%
13	بناء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تحت التنفيذ	50%		1,77%		0,56%
14	وضع آلية لإقرار مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء	100%		3,23%		1,2%
15	إيجاد إطار موحد لمواصفات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء	100%		3,23%		1,2%
16	توحيد مواصفات تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية النمطية	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء	100%		3,23%		1,2%
17	إبرام اتفاقيات إطارية لأنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تحت التنفيذ	50%		1,77%		0,56%
18	دعم تطبيق أفضل التجارب في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء	100%		3,23%		1,2%

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة
١٩	تدريب موظفي الدولة على الاتصالات وتقنية المعلومات	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تحت التنفيذ	٥٥%	٣,٢٣%	١,٧٧%	١,٠٢%	٥٦%
٢٠	تطبيق المشتريات الحكومية الإلكترونية	وزارة المالية	تحت الدراسة	٢٠%		٠,٦٥%		٢٠%
٢١	وضع خطط للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية	جميع الجهات	منتهي مستمر	١٠٠%		٣,٢٣%		١,٠٢%
٢٢	تطبيق أساليب الجودة في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	لم يتم البدء	٥%		٠,١٦%		٠,٥٥%
٢٣	تصنيف شركات ومؤسسات الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة الشؤون البلدية والقروية	تم الانتهاء	١٠٠%		٣,٢٣%		١,٠٢%
٢٤	إقرار نظام التعاملات الإلكترونية	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	١٠٠%		٣,٢٣%		١,٠٢%
٢٥	تطوير موقع على الإنترنت للمنتجات الوطنية	وزارة التجارة والصناعة	تحت الدراسة	٢٠%		٠,٦٥%		٢٠%
٢٦	إنشاء مركز لدعم نشر استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في مؤسسات القطاع الخاص	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	لم يتم البدء	٥%		٠,١٦%		٠,٥٥%
٢٧	نشر نظم إدارة المستشفيات ونظم المراكز الصحية	وزارة الصحة	تحت التنفيذ	٥٥%		١,٧٧%		٥٦%
٢٨	بناء الملف الطبي الإلكتروني الموحد	وزارة الصحة	تحت التنفيذ	٥٥%		١,٧٧%		٥٦%

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة
٢٩	نشر تطبيقات الطب الاتصالي	وزارة الصحة	تحت الدراسة	٢٠	٣٣	٦٥		٢٠
٣٠	تحديث أنظمة العمل لتناسب مع مفهوم العمل عن بُعد	وزارة العمل	تحت التنفيذ	٣٧,٥		٢١		٣٨
		الخدمة المدنية	تحت الدراسة			٧٧		٥٦
٣١	إنشاء مراكز للعمل عن بُعد	وزارة العمل	تحت التنفيذ	٥٥		٧٧		٥٦
<b>المجموع والنسب المحققة</b>								
					١٠٠	٧٠,٢٤	٣٢	٢٢,٢

## ب-٢) المنجز من الهدف العام الثاني:

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة
٣٢	إصدار ترخيص ثان لإنشاء شبكة هاتف ثابت خلال ٢٠٠٦م-٢٠٠٧م	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	١٠٠	٤,٥٥	٤,٥٥	١,٠٢	١,٠٢
٣٣	إصدار تراخيص إضافية لتقديم خدمات الهاتف المتنقل بعد عام ٢٠٠٦م	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	١٠٠		٤,٥٥		١,٠٢
٣٤	إصدار التراخيص الفئوية	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	١٠٠		٤,٥٥		١,٠٢
٣٥	وضع سياسات ربط اتصال بيني واضحة وعادلة	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	١٠٠		٤,٥٥		١,٠٢
٣٦	وضع آلية لتطبيق الفصل المحاسبي لخدمات الاتصالات	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ	٥٥		٢,٥٠		٥٦

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة	وزن المشروع على مستوي الخطة	النسبة المحققة
٣٧	إعداد واعتماد وثيقة سياسة تحديد سقف الأسعار لمقدمي الخدمة المسيطرين، وتحديثها والتأكد من تطبيقها	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	١٠٠%	٤,٥٥%	٤,٥٥%	١,٠٢%	١,٠٢%
٣٨	إعداد نظام لجرائم المعلوماتية والحاسب والإنترنت	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	١٠٠%		٤,٥٥%		١,٠٢%
٣٩	تنظيمات المحافظة على الخصوصية	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ	٥٥%		٢,٥٠%		٠,٥٦%
٤٠	إنشاء وحدة خاصة للمتابعة والتحقق في مخالقات أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة الداخلية	تحت الدراسة	٢٠%		٠,٩١%		٠,٢٠%
٤١	إنشاء مركز وطني استرشادي لأمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	١٠٠%		٤,٥٥%		١,٠٢%
٤٢	تحديث الخطة الوطنية للترقيم بشكل دوري	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	منتهي مستمر	١٠٠%		٤,٥٥%		١,٠٢%
٤٣	إدارة موارد الأرقام وأسماء النطاقات	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	١٠٠%		٤,٥٥%		١,٠٢%
٤٤	إعداد واعتماد إرشادات نقل الأرقام للهاتف الثابت والمتنقل، ومتابعة تنفيذها	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ	٥٥%		٢,٥٠%		٠,٥٦%
٤٥	إعداد الخطة الوطنية للطيف الترددي	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	١٠٠%		٤,٥٥%		١,٠٢%
٤٦	إعداد أساليب وإجراءات العمل للطيف الترددي	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	١٠٠%		٤,٥٥%		١,٠٢%

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة
٤٧	إنشاء نظام حديث لإدارة الطيف الترددي	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت الدراسة	٢٠%	٤,٥٥%	٩١%	١,٠٢%	٢٠%
٤٨	إعداد سياسة الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	١٠٠%		٤,٥٥%		١,٠٢%
٤٩	وضع آلية تنفيذ وتمويل الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	١٠٠%		٤,٥٥%		١,٠٢%
٥٠	استكمال هيكلية الإنترنت في المملكة	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	١٠٠%		٤,٥٥%		١,٠٢%
٥١	إعداد مواصفات أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	١٠٠%		٤,٥٥%		١,٠٢%
٥٢	إعداد وتطبيق إجراءات ترخيص وتسجيل واعتماد نوعية أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	١٠٠%		٤,٥٥%		١,٠٢%
٥٣	إعداد واعتماد مؤشرات ومعايير جودة الخدمة لمقدمي الخدمة المسيطرين وتحديثها	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	١٠٠%		٤,٥٥%		١,٠٢%
<b>المجموع والنسب المحققة</b>								
					١٠٠%	٨٦,٥٩%	٢٢,٤٥%	١٩,٤٤%



### ب-٣) المنجز من الهدف العام الثالث:

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة
٥٤	إنشاء منطقة حرة للصناعات التقنية	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية	تحت التنفيذ	%٥٥		%٥٠,٠		%٠,٥٦
٥٥	تشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات	جميع الجهات	منتهي مستمر	%١٠٠		%٩٠,٩	%١٠,٢	
		الهيئة العامة للاستثمار	منتهي مستمر					
٥٦	إنشاء حدائق وحاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	تم الانتهاء	%١٠٠		%٩٠,٩	%١٠,٢	
٥٧	إعطاء الأولوية للمنتجات المنافسة المطورة والمصنعة محلياً	وزارة المالية	تم الانتهاء	%١٠٠		%٩٠,٩	%١٠,٢	
٥٨	استثمار جزء من قيمة العقود الدولية في بناء صناعات اتصالات وتقنية معلومات محلية، أو بشراء المنتجات المصنعة محلياً	لجنة التوازن الاقتصادي	تم الانتهاء	%١٠٠	%٩٠,٩	%٩٠,٩	%١٠,٢	
٥٩	إنشاء مراكز نقل التقنية من الجامعات إلى المجتمع	وزارة التعليم العالي	تحت التنفيذ	%٥٥		%٥٠,٠		%٠,٥٦
٦٠	دعم صناعة البرمجيات المفتوحة المصدر	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	منتهي مستمر	%١٠٠		%٩٠,٩	%١٠,٢	
٦١	معاملة أنشطة البحث والإبداع والتطوير في القطاعات الحكومية كمشاريع يرصد لها ميزانيات مستقلة	وزارة المالية	تم الانتهاء	%١٠٠		%٩٠,٩	%١٠,٢	
٦٢	صندوق دعم صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة المالية	تحت الدراسة	%٢٠		%١٠,٨٢		%٠,٢٠

النسبة المحققة	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة	وزن المشروع للهدف العام	نسبة الانجاز	حالة المشروع	اسم الجهة	اسم المشروع	رقم المشروع
%١,٠٢		%٩,٠٩	%٩,٠٩	%١٠٠	تم الانتهاء	مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع	تشجيع الإبداع لدى الشباب لتطوير منتجات الاتصالات وتقنية المعلومات	٦٣
%١,٠٢		%٩,٠٩		%١٠٠	تم الانتهاء	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	إنشاء مركز لأبحاث الاتصالات وتقنية المعلومات	٦٤
%٩,٤٩	%١١,٢٢	%٨٤,٥٥	%١٠٠	المجموع والنسب المحققة				

ب-٤) المنجز من الهدف العام الرابع:

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة	
٦٥	إنشاء مركز وطني للتعليم الإلكتروني	وزارة التعليم العالي	منتهي مستمر	%٧٨	%١٢,٥٠	%٩,٦٩	%٠,٧٩	%٠,٧٩	
		وزارة التربية والتعليم	تحت التنفيذ						
٦٦	توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في مساندة التعليم والتعلم	وزارة التعليم العالي	منتهي مستمر	%٧٨		%٩,٦٩			%٠,٧٩
		وزارة التربية والتعليم	تحت التنفيذ						
٦٧	إدخال الحاسب والإنترنت كمبررات دراسية في المناهج الدراسية	وزارة التعليم العالي	منتهي مستمر	%٧٨		%٩,٦٩			%٠,٧٩
		وزارة التربية والتعليم	تحت التنفيذ						
٦٨	تدريب منسوبي التعليم على استخدامات الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة التربية والتعليم	تم الانتهاء	%١٠٠		%١٢,٥٠			%١,٠٢
٦٩	تنظيم لشروط التعيين والقبول والترقية للمعلمين	وزارة التربية والتعليم	لم يتم البدء	%١٣		%١,٥٦			%٠,١٣
		وزارة الخدمة المدنية	تحت الدراسة						
٧٠	نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية	وزارة التربية والتعليم	منتهي مستمر	%١٠٠		%١٢,٥٠			%١,٠٢
		وزارة التعليم العالي	منتهي مستمر						
٧١	إنشاء مكتبة رقمية	مكتبة الملك عبدالعزيز العامة	تحت الدراسة	%٢٠		%٢,٥٠			%٠,٢٠
٧٢	توفير الميزانيات الكافية لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب	وزارة المالية	تم الانتهاء	%١٠٠	%١٢,٥٠	%١,٠٢			
					%٠,٧٧	%٨,١٦	%٧,٠٦٣	%٠,٧٧	

ب-٥) المنجز من الهدف العام الخامس:

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة
٧٣	مبادرة المحتوى الرقمي المحلي	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	منتهي مستمر	١٠٠%	١٤,٢٩%	١٤,٢٩%	١,٠٢%	١٤,٢٩%
٧٤	تشجيع المؤسسات الخاصة بتطوير مواقع إنترنت باللغة العربية وتحديثها دورياً	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	لم يتم البدء	٥%		٧,٧١%		
٧٥	إلزام دور النشر المحلية بتوفير ملخص رقمي لجميع الكتب والتقارير	مكتبة الملك فهد الوطنية	تحت التنفيذ	٥٥%		٧,٨٦%		
٧٦	توفير الميزانيات الكافية لجهود الترجمة والتعريب	مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية	تحت التنفيذ	٥٥%		٧,٨٦%		
٧٧	صندوق التدريب المجاني للاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت الدراسة	٢٠%		٢,٨٦%		
٧٨	مبادرة الحاسب المنزلي (تم إيقافه من قبل الجهة المنفذة ولم يقدموا المبررات)	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ	٥٥%		٧,٨٦%		
٧٩	قوافل محو أمية استخدام الحاسب والإنترنت	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	منتهي مستمر	١٠٠%		١٤,٢٩%		
<b>المجموع والنسب المحققة</b>								
					١٠٠%	٥٥,٧١%	٧,١٤%	٣,٩٨%

ب-6) المنجز من الهدف العام السادس:

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة
٨٠	إسناد مسؤولية التخطيط ودعم توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية إلى المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	تحت الدراسة	٢٠%	١٦,٦٧%	٣,٣٣%	١,٠٢%	٢,٠%
٨١	إنشاء معهد متخصص لعقد دورات لمنسوبي القطاعات الدعوية الحكومية والخيرية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	تحت التنفيذ	٥٥%		٩,١٧%		٥,٦%
٨٢	الإيفاق من الأوقاف العامة وإيراداتها على مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	تحت التنفيذ	٥٥%		٩,١٧%		٥,٦%
٨٣	إنشاء مركز للدعوة عبر الإنترنت، وتوظيف الإنترنت في تعلم الشعائر الدينية	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	منتهي مستمر	١٠٠%		١٦,٦٧%		١,٠٢%
٨٤	إنشاء مركز التراث الوطني والعربي الإسلامي الرقمي	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	تحت التنفيذ	٥٥%		٩,١٧%		٥,٦%
٨٥	تشجيع إنشاء شركات لتوظيف وتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات في إنتاج برامج الترفيه والتعليم والألعاب الإلكترونية لترسيخ الثقافة الوطنية والإسلامية	مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية	تحت التنفيذ	٥٥%		٩,١٧%		٥,٦%
<b>المجموع والنسب المحققة</b>								
					١٠٠%	٥٦,٦٧%	٦,١٢%	٣,٤٧%

ب-٧) المنجز من الهدف العام السابع:

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة		
٨٦	تصنيف وتوصيف مهن الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاعين العام والخاص	وزارة العمل	تم الانتهاء	٦٠%	٧,٦٩%	٤,٦٢%	١,٠٢%	٠,٦١%		
		وزارة الخدمة المدنية	تحت الدراسة							
٨٧	بناء قواعد بيانات الكوادر والوظائف في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة العمل	تحت التنفيذ	٥٥%				٤,٢٣%		٠,٥٦%
٨٨	تسهيل إجراءات استقطاب الخبراء المتميزين في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات ووضع حوافز خاصة لهم	وزارة العمل	تم الانتهاء	١٠٠%				٧,٦٩%		١,٠٢%
٨٩	استحداث دبلومات عالية متخصصة في الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة	٢٠%				١,٥٤%		٠,٢٠%
٩٠	إنشاء معهد جامعي متميز في الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة	٢٠%				١,٥٤%		٠,٢٠%
٩١	إنشاء برامج ماجستير مشتركة بين تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات وتخصصات أخرى	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة	٢٠%				١,٥٤%		٠,٢٠%
٩٢	تفعيل التفرغ لدراسة الماجستير داخلياً لموظفي الدولة من خلال الإيفاد الداخلي	جميع الجهات	تحت التنفيذ	٥٥%				٤,٢٣%		٠,٥٦%
		وزارة الخدمة المدنية	تحت التنفيذ							
٩٣	استحداث وظائف معيدين في الاتصالات وتقنية المعلومات سنوياً توزع على الجامعات	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة	٢٠%				١,٥٤%		٠,٢٠%
٩٤	تقديم قروض للجامعيين لإعادة التأهيل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	صندوق التنمية و الموارد البشرية	منتهى مستمر	١٠٠%		٧,٦٩%		١,٠٢%		

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة	
٩٥	تقديم قروض لخريجي الثانوية الذين لم يتمكنوا من مواصلة التعليم أو العمل لتأهيلهم للعمل في مهن الاتصالات وتقنية المعلومات	صندوق التنمية و الموارد البشرية	منتهي مستمر	١٠٠%	٧,٦٩%	٧,٦٩%	١,٠٢%	١,٠٢%	
٩٦	إلزام جميع مؤسسات التدريب والتعليم بمراجعة واعتماد الخطط الدراسية دورياً، ومراعاة توافقها مع تصنيف المهن	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة	٢٠%		١,٥٤%		١,٠٢%	١,٠٢%
٩٧	تشجيع برامج إعداد الكوادر على تطبيق معايير الجودة العالمية	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة	٢٠%		١,٥٤%		١,٠٢%	١,٠٢%
٩٨	الاعتماد على الشهادات المهنية المناسبة لإثبات القدرات واعتماد شهادات معاهد التدريب	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني	تحت التنفيذ	٥٥%		٤,٢٣%		١,٠٢%	١,٠٢%
المجموع والنسب المحققة									
					١٠٠%	٤٩,٦٢%	١٣,٢٧%	٦,٥٨%	

## ملحق (ج)

### مشروع "بناء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها" القواعد المتاحة أو التي تحت الإنشاء أو تحت الدراسة

م	قواعد البيانات الوطنية الرئيسية	الجهة المعنية	الحالة
١	قاعدة البيانات للأفراد (بيانات ووثائق تسجيل هويات الافراد ومعلوماتهم المدنية)	وزارة الداخلية	متوافرة
٢	قاعدة بيانات المنشآت (بيانات تسجيل المنشآت)	"يسر" رابط بين قواعد بيانات (التجارة، الامانات، هيئة الاستثمارات العامة، مجلس الغرف، الزكاة، التأمينات..)	متوافرة عن طريق قناة التكامل والبوابة الوطنية وتحتاج الى استكمال
٣	قاعدة بيانات المعلومات المكانية	الهيئة العامة للمساحة	غير متوافرة وجاري التنسيق مع الجهة
٤	قاعدة بيانات التعليم العام	وزارة التربية والتعليم	تحت التنفيذ ضمن مشروع نظام الإدارة التربوية
٥	قاعدة بيانات التعليم العالي (طلاب، ومتخرجين، ومؤهلات علمية فوق الثانوية)	وزارة التعليم العالي	غير متوافرة وجاري التنسيق مع الجهة
٦	قاعدة بيانات التوظيف (العاملين، والباحثين عن العمل، الوظائف)	وزارة العمل/وزارة الخدمة المدنية	تحتاج الى تكامل ودمج وجاري التنسيق مع الجهات ذات العلاقة
٧	قاعدة بيانات المعلومات الصحية	مجلس الخدمات الصحية	غير متوافرة، في طور التنسيق مع الجهة
٨	قاعدة بيانات المعلومات البلدية	وزارة الشؤون البلدية والقروية	غير متوافرة تحت الدراسة وجاري التنسيق مع الجهة
٩	قاعدة بيانات معلومات القضايا والجرائم	وزارة الداخلية	غير متوافرة تحت الدراسة وجاري التنسيق مع الجهة
١٠	قاعدة بيانات المركبات	وزارة الداخلية	متوافرة
١١	قاعدة بيانات المعلومات العدلية (صكوك الاحكام الشرعية، والاملاك، والوكالات الشرعية، وعقود النكاح)	وزارة العدل	تحت التنفيذ
١٢	قاعدة بيانات المعلومات الاسكانية	وزارة الاسكان	غير متوافرة، وجاري التنسيق مع الجهة
١٣	قاعدة بيانات الاحصاءات الوطنية	مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات	تحت التنفيذ



## ملحق (د)

إحصاءات أعداد الدارسون والخريجون بمختلف الدرجات الدراسية العليا في مجال المعلوماتية والتابعة لوزارة التعليم العالي  
المجاميع الكلية لأعداد الطلبة الخريجين في الجامعات الحكومية والأهلية في تخصص (المعلوماتية) لعام ١٤٣١/١٤٣٢هـ (٢٠١١)

مجال الدراسة	الجامعات الحكومية			الجامعات الأهلية			الاجمالي		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	نسبة الإناث	النسبة من الاجمالي	
المعلوماتية	٢,١٦١	٣,١٦٦	٥,٣٢٧	٢٥٢	١٤٨	٤٠٠	٥٨%	٦%	

المجاميع الكلية لأعداد الطلبة المقيدين في الجامعات الحكومية والأهلية في تخصص (المعلوماتية) لعام ١٤٣١/١٤٣٢هـ (٢٠١١)

مجال الدراسة	الجامعات الحكومية			الجامعات الأهلية			الاجمالي		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	نسبة الإناث	النسبة من الاجمالي	
المعلوماتية	٢١,٤٩٠	٢٠,٤١٥	٤١,٩٠٥	٤,٤٤٧	٣,٠٣٥	٧,٤٨٢	٤٧%	٥%	

المجاميع الكلية لأعداد الطلبة المستجدين في الجامعات الحكومية والأهلية في تخصص (المعلوماتية) لعام ١٤٣١/١٤٣٢هـ

مجال الدراسة	الجامعات الحكومية			الجامعات الأهلية			الاجمالي		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	نسبة الإناث	النسبة من الاجمالي	
المعلوماتية	٣,٨٤٩	٣,٧٩٤	٧,٦٤٣	٧٨٩	٤١١	١٢٠٠	٤٨%	٣%	

المصدر: موقع وزارة التعليم العالي:

(<http://www.mohe.gov.sa/ar/Ministry/Deputy-Ministry-for-Planning-and-Information-affairs/HESC/Ehsaat/Pages/default.aspx>)

## ملحق (هـ)

### مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

**المشروع رقم (١):** دعم ميزانية الجهات الحكومية الخاصة بمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.

**وصف المشروع:** يشير الوضع الراهن إلى تدني مستوى الاعتماد على الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاع العام، مما يؤدي إلى تدني مستوى الاستفادة من التجهيزات والبنى التحتية في القطاعات المختلفة، وبالتالي يؤدي إلى تدني نسبة العائد من الاستثمار؛ لذا فإن الأمر يتطلب الاعتماد بشكل رئيس على الاتصالات وتقنية المعلومات لزيادة الكفاءة والإنتاجية، وتقليل النفقات، فيقترح تطوير الأساليب والطرق المتبعة في تحديد مميزات المشاريع الحكومية وأحجامها ومواقعها، وإعادة توزيع مناطق التركيز في المصروفات، وإدراج بند خاص بالاتصالات وتقنية المعلومات ضمن ميزانية الدولة، وتعزيز اعتمادات الاتصالات وتقنية المعلومات بحيث يخصص جزء منها لدعم أنشطة البحث والتطوير في الجهات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة المالية.

### المشروع رقم (٢): تخصيص مناصب عليا لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات.

**وصف المشروع:** تعتبر كل منشأة حكومية مسؤولة عن تنفيذ الخطط المتعلقة بتوظيف الاتصالات وتقنية المعلومات ونشرها داخل المنشأة، وفي كافة القطاعات التابعة لها، وتتطلب هذه الجهود إيجاد منصب إداري رفيع المستوى، ليضمن لهذه الجهود الدعم المعنوي والنظامي داخل المنشأة وخارجها، ويهدف هذا المشروع إلى قيام جميع المنشآت الحكومية الكبيرة والمتوسطة بتخصيص مناصب إدارية عليا للاتصالات وتقنية المعلومات، تكون مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمسؤول الأول في المنشأة، وكذلك ربط مراكز وإدارات الحاسب والاتصالات وتقنية المعلومات داخل المنشأة إدارياً وفنياً بالمنصب الجديد، ودمجها قدر الإمكان، على أن تحدد طبيعة العلاقة بين هذا المنصب ومراكز الاتصالات وتقنية المعلومات المختلفة بناءً على طبيعة الجهة.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** جميع الجهات.

**المشروع رقم (٣):** استحداث إدارات للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات التي لا يتوافر لديها ذلك.

**وصف المشروع:** يتطلب التوسع المستمر في استخدام حلول الاتصالات وتقنية المعلومات والاعتماد عليها في الجهات الحكومية، وجود وحدة إدارية مجهزة بالتقنيات والكوادر البشرية اللازمة، لتوفير وتفعيل ودعم وتسهيل تطبيق حلول الاتصالات وتقنية المعلومات المناسبة لبيئة العمل في الجهة، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى قيام جميع الجهات الحكومية التي لا توجد بها إدارات مختصة بالاتصالات وتقنية المعلومات بإنشاء وحدات إدارية مختصة بذلك، وإدراجها في هيكلها التنظيمية.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** جميع الجهات

**المشروع رقم (٤):** تفعيل تمويل وتنفيذ مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية من خلال القطاع الخاص.

**وصف المشروع:** تفعيلًا لقرار مجلس الوزراء رقم (١١٠)، وتاريخ ٤/٥/٢٠١٤هـ، القاضي بالموافقة على القواعد المنظمة لمشاركة القطاع الخاص في الأعمال الإلكترونية، وفق أسلوب المشاركة في الدخل المتوقع، يقترح تفعيل مشاركة القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ مشاريع الحكومة الإلكترونية والاتصالات وتقنية المعلومات في القطاع الحكومي، وفق ضوابط ومعايير تساعد على تنمية القطاع، وتحد من الاحتكار. الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

**المشروع رقم (٥):** زيادة دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.

**وصف المشروع:** هناك تزايد في الاعتماد على القطاع الخاص في إدارة وتشغيل مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات في عدد من الدول، لما تتميز به الاتصالات وتقنية المعلومات من تجدد وتطور مستمرين، وزيادة في حجم التطبيقات وترايبطها، ولما يتميز به القطاع الخاص من سرعة ومرونة في الاستجابة للمتغيرات التقنية، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى زيادة الاعتماد على القطاع الخاص في إدارة مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات وتشغيلها وفق ضوابط ومعايير محددة، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية بعض التطبيقات ومتطلبات كل جهة.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** جميع الجهات

**المشروع رقم (٦):** إيجاد حوافز تنافسية لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية.

**وصف المشروع:** نظراً لهجرة أعداد كبيرة من المختصين والمتميزين في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات من القطاع العام إلى القطاع الخاص، لما يقدمه القطاع الخاص من رواتب ومزايا جيدة، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى إعادة النظر في الحوافز التي تقدم إلى كوادرات الاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية، لكي تكون هذه الحوافز منافسة لما يقدمه القطاع الخاص، وذلك بناءً على الاحتياج الفعلي للتخصص الدقيق حسب ندرته وأهميته، إضافة إلى رابط هذه الحوافز بالعمل والإنتاجية.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الخدمة المدنية.

**المشروع رقم (٧):** اعتماد شهادات تقييم قدرات الاتصالات وتقنية المعلومات في عملية المفاضلة للتعيين والترقية لموظفي الجهات الحكومية.

**وصف المشروع:** تعتمد متطلبات التعيين والترقية للموظف في الوقت الحاضر على الشهادات الأكاديمية إلى حد بعيد، أو على حضور دورات ذات علاقة بالوظيفة، دون أي اعتبار لما يحصل عليه من شهادات مهنية خلال عمله، لذا يقترح اعتماد الشهادات المهنية التدريبية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات على غرار الشهادات الأكاديمية والدورات التدريبية في حالات التعيين والترقية، وذلك لتلبية احتياجات الجهات الحكومية من الكوادر الوطنية المؤهلة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الخدمة المدنية.

**المشروع رقم (٨):** وضع خطة تنفيذية للحكومة الإلكترونية وتنفيذها.

**وصف المشروع:** بناءً على الأمر السامي (رقم ٧/ب/٣٣١٨١، وتاريخ ١٠/٧/١٤٢٤هـ) المتضمن وضع خطة لتقديم الخدمات والمعاملات الحكومية إلكترونياً من قبل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، لذا فإن الهدف من هذا المشروع هو وضع خطة تنفيذية لتطبيق المعاملات الإلكترونية الحكومية، تعتمد على تقليل المركزية في تطبيق المعاملات الإلكترونية الحكومية بأبكر قدر ممكن، مع وضع الحد الأدنى من التنسيق بين الجهات الحكومية، ويشمل الأولويات، ومشاريع المعاملات الإلكترونية الحكومية، والسياسات والأطر، والمواصفات ذات العلاقة.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** برنامج المعاملات الإلكترونية الحكومية.

**المشروع رقم (٩):** وضع ضوابط لتطبيق الحكومة الإلكترونية.

**وصف المشروع:** إن تطبيق الحكومة الإلكترونية وأساسها يتطلب وجود ضوابط تحدد السياسات الرئيسية لذلك، ويشمل ذلك الجوانب التنظيمية للمعلومات والبيانات الحكومية، كالجبهة المسؤولة، والجهات المستفيدة، والإجراءات الخاصة بالخدمات الحكومية، والجوانب الفنية للحكومة الإلكترونية كالبوابة الوطنية للخدمات الحكومية، ومواقع الجهات الحكومية، لذا يهدف هذا المشروع إلى وضع هذه الضوابط لدعم تطبيق الحكومة الإلكترونية، وإقرار هذه القواعد من الجهات العليا.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** برنامج المعاملات الإلكترونية الحكومية.

**المشروع رقم (١٠):** تطوير البوابة الوطنية للخدمات الحكومية.

**وصف المشروع:** تمثل البوابة الوطنية للخدمات الحكومية أحد المكونات الرئيسية للحكومة الإلكترونية؛ وذلك لتسهيل الحصول على المعلومات الخاصة بالخدمات، وكيفية الاستفادة منها، ومتابعة الطلبات الخاصة بها. ويهدف هذا المشروع إلى بناء بوابة وطنية للخدمات الحكومية وفق مراحل معينة، حيث تشمل البوابة في المرحلة الأولى معلومات عن أبرز الخدمات الحكومية، ووصفها، ومتطلبات الحصول عليها، إضافة إلى المعلومات ذات العلاقة.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** برنامج المعاملات الإلكترونية الحكومية.

**المشروع رقم (١١):** إنشاء شبكة الحكومة الإلكترونية.

**وصف المشروع:** تعتمد الحكومة الإلكترونية على ترابط الجهات الحكومية إلكترونياً، والاستفادة من قواعد البيانات المتوافرة لدى الجهات، وتزويدها بالبيانات اللازمة؛ لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى إنشاء شبكة للحكومة الإلكترونية، من خلال الإنترنت، أو من خلال شبكة خاصة، وذلك لتسهيل تطبيق الحكومة الإلكترونية وتسريعها، وتقليل النفقات الإجمالية على الدولة.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** برنامج المعاملات الإلكترونية الحكومية.

**المشروع رقم (١٢):** إنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي.

**وصف المشروع:** يقدم المركز الوطني للتصديق الرقمي منظومة متكاملة لإدارة البنية التحتية للمفاتيح العامة، التي تزيد موثوقية الأعمال الإلكترونية، كالحكومة الإلكترونية وغيرها، وتمكن من إجراء التواقيع الإلكترونية على المستندات والوثائق والعقود، وإصدار الشهادات الرقمية التي تستخدم في إثبات هوية المتعاملين إلكترونياً، ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي وتشغيله، وإصدار الشهادات الرقمية، والاعتماد عليها في الأعمال الإلكترونية، كالحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**المشروع رقم (١٣):** بناء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها.

**وصف المشروع:** مع انتشار تطبيقات تقنية المعلومات في المجتمع، ازداد اعتماد جهات عديدة في القطاعين الحكومي والخاص على قواعد البيانات في أعمالها، ونظراً لتكرار الجهود المبذولة في هذا المجال، وتعدد مصادر البيانات، وعدم شمولية قواعد البيانات، وعدم تكاملها وبطء تحديثها، فإن هذا المشروع يهدف إلى بناء عشر قواعد بيانات وطنية، حيث يتم حصر قواعد البيانات الوطنية المستهدفة، وتجميعها وفق محاور رئيسية، وتحديد الجهات المسؤولة عن كل مجموعة من هذه القواعد، وكذلك تحديد الجهات المستفيدة منها، وطبيعة تلك الاستفادة، ومن ثم بنائها وتشغيلها.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

**المشروع رقم (١٤):** وضع آلية لإقرار مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.

**وصف المشروع:** هناك حاجة إلى تطوير الآلية المتبعة حالياً لإقرار مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدولة؛ وذلك دعماً لتطبيق الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وتحقيق الأولويات الوطنية في مجال الحكومة الإلكترونية، ودعم الخطة التنفيذية للحكومة الإلكترونية، وتقليل الازدواجية والتكرار في مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات، وكذلك دعم الجهود المبذولة لتطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية في الجهات الحكومية ومساندتها؛ لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى تطوير الآلية الحالية لإقرار مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات لتحقيق هذه الأهداف.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

**المشروع رقم (١٥):** إيجاد إطار موحد لمواصفات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.

**وصف المشروع:** يهدف هذا المشروع إلى توفير البنية التحتية المشتركة (برمجيات وأجهزة) لتمكين تقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية والقيام بعمليات التكامل اللازمة للمرحلة الأولى كحد أدنى، حيث يعمل كنظام تكاملي وسيط يتاح من خلاله العديد من الخدمات المشتركة بين الجهات الحكومية، كخدمات التيقن من هوية المستخدم وأمن المعلومات، وخدمات الدفع والإشعار الإلكتروني، وتبادل البيانات المشتركة بين الجهات الحكومية.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

**المشروع رقم (١٦):** توحيد مواصفات تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية النمطية.

**وصف المشروع:** نظراً لأن كل جهة حكومية تقوم حالياً بتطوير تطبيقات معلوماتية شبيهة بما يوجد لدى الجهات الحكومية الأخرى، وأحياناً مطابقة لها، نتيجة إتباع معظم الجهات لنظام موحد، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى تقليل هدر الموارد والجهود في مجال تطوير هذه التطبيقات، وذلك من خلال توحيد مواصفات تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية النمطية، وتطويرها عن طريق القطاع الخاص، بحيث تتم المصادقة على مطابقة هذه التطبيقات للمواصفات الموضوعة من قبل جهة مركزية. إضافة إلى ذلك فإن حساب التكلفة لهذه التطبيقات يتم على أساس عدد الرخص الفعلية، بحيث تقل تكلفة الرخصة الواحدة مع زيادة العدد الإجمالي للرخص.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

**المشروع رقم (١٧):** إبرام اتفاقيات إطارية لأنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**وصف المشروع:** نظراً لأن أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات تتميز بعدم قابليتها للاستهلاك، وتتناقض تكلفتها مع عدد رخص الاستخدام، وحيث إن كل جهة حكومية تقوم بشراء أو استئجار هذه الأنظمة بشكل مستقل، وبذلك تكون التكلفة مرتفعة نسبياً، لذا فإن الهدف من هذا المشروع هو إبرام اتفاقيات إطارية لأنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات على مستوى الحكومة، بحيث تستفيد كل الجهات الحكومية منها.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

**المشروع رقم (١٨):** دعم تطبيق أفضل التجارب في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.

**وصف المشروع:** يشير الوضع الراهن للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة إلى التفاوت الكبير في مستويات الجودة والأداء في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات، وإدارات الحاسب بالجهات الحكومية؛ لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى نشر أفضل التجارب والإجراءات في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية، من خلال تبني المعايير والمنهجيات والأنطر المعروفة عالمياً.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

**المشروع رقم (١٩):** تدريب موظفي الدولة على الاتصالات وتقنية المعلومات.

**وصف المشروع:** نظراً ل حاجة موظفي الدولة (المدنيين من غير المعلمين وأعضاء هيئة التدريس) إلى التدريب على التعامل مع الاتصالات وتقنية المعلومات، والاستفادة منها بشكل جيد، فإن هذا المشروع يهدف إلى:

- تدريب خمسين ألف موظف سنوياً على الاستخدامات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات.
- تدريب مائتي موظف سنوياً من موظفي الإدارة العليا في برامج تناسب عملهم، وكذلك بتوظيف الاتصالات وتقنية المعلومات والاستفادة منها.
- تدريب خمسمائة موظف سنوياً من المتخصصين في الاتصالات وتقنية المعلومات في مجالات دورات تخصصية فنية وإدارية في الاتصالات وتقنية المعلومات.
- تدريب مائة موظف سنوياً من المتخصصين في الاتصالات وتقنية المعلومات في مجالات إدارية.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

**المشروع رقم (٢٠):** تطبيق المشتريات الحكومية الإلكترونية.

**وصف المشروع:** يعد شراء الاحتياجات الحكومية عن طريق التعاملات الإلكترونية من التطبيقات المهمة للحكومة الإلكترونية، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى تنفيذ المشتريات الحكومية إلكترونياً، تقليصاً للتكلفة، ودعمًا للجهود التنسيقية، ورفعاً للجودة وحسن الاختيار. ويقترح أن يتم البدء في الحصول على وثائق طلب العروض، وتقديمها إلكترونياً كمرحلة أولى للمشروع.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة المالية.

**المشروع رقم (٢١):** وضع خطط للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية.

**وصف المشروع:** على الرغم من أهمية التخطيط في الاتصالات وتقنية المعلومات على مستوى الجهات، إلا أن بعض الجهات الحكومية لا توجد لديها خطط خاصة به، ولا تغني الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات بما فيها من مشاريع مقترحة عن هذه الخطط الخاصة بالجهات نفسها، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى إعداد خطط نمطية وأطر عامة للخطط الاستراتيجية للاتصالات وتقنية المعلومات، وقيام الجهات الحكومية بوضع خطط استراتيجية للاتصالات وتقنية المعلومات خاصة بها.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** جميع الجهات.

**المشروع رقم (٢٢):** تطبيق أساليب الجودة في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.

**وصف المشروع:** يشير الوضع الراهن إلى التفاوت الكبير في مستويات الجودة والأداء في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات، وإدارات الحاسب بالقطاعات الحكومية، لذا فإن هذا المشروع يسعى إلى تأسيس مفاهيم الجودة الشاملة وفق أحدث تطبيقاتها ونظرياتها، وذلك من خلال إنشاء وحدة إدارية للجودة الشاملة في كل مركز يكون مستقلاً أو متصلاً بوظيفة التخطيط الاستراتيجي في المركز، لتصبح إجراء أساسياً داخل مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**المشروع رقم (٢٣):** تصنيف شركات ومؤسسات الاتصالات وتقنية المعلومات.

**وصف المشروع:** يشير الوضع الراهن إلى أن تصنيف المقاولين يتم في مجالات متعددة كالأعمال الإنشائية، وأعمال الصيانة والتشغيل، إلا إنه لا يوجد تصنيف خاص بأعمال الاتصالات وتقنية المعلومات، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى إعداد نظام لتصنيف شركات ومؤسسات الاتصالات وتقنية المعلومات، بحيث يبين على معايير وآليات واضحة ومعلنة، بغرض تأهيل الشركات والمؤسسات للدخول في مناقصات مشاريع الجهات الحكومية، ورصد الإنجازات والملاحظات والمخالفات التي تسجل ضدها.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الشؤون البلدية والقروية.

**المشروع رقم (٢٤):** إقرار نظام التعاملات الإلكترونية.

**وصف المشروع:** نظراً لحاجة التعامل الإلكتروني التجاري والحكومي إلى إيجاد نظام خاص ينظم طرق التعامل وحقوق المتعاملين من خلال إعداد التشريعات واللوائح المطلوبة وإقرارها، لذا فإن هناك حاجة ماسة لإقرار هذا النظام لتيسير التعاملات والأعمال الإلكترونية في المملكة، وذلك بهدف سنّ الأحكام والأنظمة والنظم اللازمة للتعاملات الإلكترونية المتوافقة مع التنظيمات العالمية، وتشجيع ودعم الاستثمار من خلال تطبيقات التجارة الإلكترونية والخدمات الحكومية الإلكترونية.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**المشروع رقم (٢٥):** تطوير موقع على الإنترنت للمنتجات الوطنية

**وصف المشروع:** إدراكاً لأهمية الاستثمار الأمثل لتقنيات التجارة الإلكترونية، فإن هناك حاجة لدعم المنتجات الوطنية لتتمكن من منافسة المنتجات المصنعة في الخارج، حيث يلاحظ ضعف في الجانب التسويقي للمنتجات الوطنية مما يقلل من انتشارها داخلياً وخارجياً. ويهدف هذا المشروع إلى توفير دعم كبير للتعريف بالمنتجات الوطنية داخل المملكة وخارجها، وذلك من خلال إنشاء موقع متميز على شبكة الإنترنت للمنتجات الوطنية، ليضم ٨٠٪ من المنتجات الوطنية.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة التجارة والصناعة.

**المشروع رقم (٢٦):** إنشاء مركز لدعم نشر استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في مؤسسات القطاع الخاص.

**وصف المشروع:** يهدف هذا المشروع إلى إنشاء مركز لدعم نشر استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في مؤسسات القطاع الخاص، وبخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها؛ وذلك لرفع مستوى استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في قطاع الأعمال، وتسهيل وتعجيل ذلك، وبالتالي زيادة قوتها التنافسية، وسرعة وصوله إلى المعلومات، ورفع مستوى دقتها، ودعم اتخاذ القرار فيها، وتقليل التكلفة، وزيادة إنتاجيتها، ورفع فرص النجاح، وتبني أفضل الحلول المعلوماتية.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**المشروع رقم (٢٧):** نشر نظم إدارة المستشفيات ونظم المراكز الصحية.

**وصف المشروع:** تفتقر معظم المرافق الصحية التابعة لوزارة الصحة (حوالي ٢٢٠ مستشفى و ١٨٠ مركز صحي) إلى البنية التحتية المناسبة لتقنية المعلومات. ويهدف هذا المشروع إلى إدخال أنظمة إدارة المستشفيات لمستشفيات وزارة الصحة والمراكز الصحية التابعة لها، حيث يتم نشر هذه الأنظمة في أربعين مستشفى وثلاثمائة وخمسين مركزاً صحياً بنهاية الخطة الخمسية الأولى. ويتوقع أن يحقق هذا المشروع عدداً من الفوائد من بينها، تحسين الخدمات الطبية، وزيادة مستويات الأداء والإنتاجية، والحد من المشكلات الناتجة عن نقص الأدوية، وتقليل العبء على ميزانية الدولة من خلال تخفيض تكاليف العلاج، وتسهيل نقل المعلومات الصحية وتوثيقها بين الجهات الطبية المختلفة.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الصحة.



**المشروع رقم (٢٨):** بناء الملف الطبي الإلكتروني الموحد.

**وصف المشروع:** يراجع ملايين المرضى المستشفيات والمراكز الصحية في المملكة سنويًا، إلا أنه لا يوجد لكل مراجع ملف طبي موحد يمكن تناقله بين الجهات الصحية المختلفة. ويهدف هذا المشروع إلى إيجاد ملف طبي إلكتروني موحد لكل مواطن ومقيم في المملكة، حيث يتم بناء هذا الملف في عشرين مستشفى ومائة وعشرين مركزًا صحيًا بنهاية الخطة الخمسية الأولى، وذلك لتحقيق فوائد كثيرة منها المحافظة على أرواح البشر، والحد من المشكلات الصحية الناجمة عن علاج أكثر من شخص بنفس البطاقة، وتوفير المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الصحة.

**المشروع رقم (٢٩):** نشر تطبيقات الطب الاتصالي.

**وصف المشروع:** نظرًا لفائدة الطب الاتصالي في الاتصال والكشف والفحص عن بُعد، ونقل نتائج الفحوصات والتحليلات آليًا، وتبادل الخبرات وإجراء العمليات وغيرها من التطبيقات الطبية. وهذه الخدمات إما للعلاج، أو لما يسمى الرأي الطبي الآخر عن طريق إرسال البيانات الصحية إلكترونيًا، وتلقي الرأي الطبي. لذا فإن الهدف من هذا المشروع هو نشر تطبيقات الطب الاتصالي في المملكة من خلال تقديم ثلاث مستشفيات خدماتها عن طريق هذه التقنية، وقيام عشرين جهة صحية بالاستفادة من هذه الخدمات، وذلك بنهاية تطبيق الخطة الخمسية الأولى.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الصحة.

**المشروع رقم (٣٠):** تحديث أنظمة العمل لتناسب مع مفهوم العمل عن بُعد.

**وصف المشروع:** يُعرف نظام العمل والعمال العامل على أنه: " كل شخص يعمل لمصلحة صاحب العمل وتحت إدارته أو إشرافه، ولو كان بعيداً عن نظارته مقابل أجر"، لذا وبحكم التقدم في الاتصالات وتقنية المعلومات فقد أصبح من الضروري اعتماد هذا الأسلوب من العمل بشكل مباشر كصيغة مقبولة في أنظمة العمل الحكومية والخاصة، وإيجاد الأنظمة التي تناسب مع مفهوم العمل عن بُعد، وتضمن حق كل من العامل وصاحب العمل. ويهدف هذا المشروع إلى اعتماد أسلوب العمل عن بُعد، وإيجاد الأطر المنظمة له، وذلك لتشجيع انتشار فكرة العمل عن بُعد والاستفادة منه، وتوفير فرص وظيفية مناسبة للمرأة، وتقليل البطالة، وزيادة فرص العمل لجميع شرائح المجتمع، وتخفيف حركة المرور في الشوارع، والحد من الهجرة إلى المدن.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الخدمة المدنية. وزارة العمل.

**المشروع رقم (٣١):** إنشاء مراكز للعمل عن بُعد.

**وصف المشروع:** تقوم فكرة هذا المشروع على أساس توفير البيئة المناسبة لتمكين العاملات عن بُعد من أداء أعمالهن بشكل ميسر وفعال، وبالتالي توفير الكوادر النسائية الراغبة في العمل عن بُعد، ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء ثلاثة مراكز نسائية للعمل عن بُعد، كمرحلة أولى لإثبات نجاح هذه التجربة وتسهيل تعميمها. ويطمح أن تصل نسبة العاملين عن بُعد إلى ١٪ من إجمالي العاملين، وذلك بنهاية الخطة الخمسية الأولى.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة العمل.

**المشروع رقم (٣٢):** إصدار ترخيص ثانٍ لإنشاء شبكة هاتف ثابت خلال ٢٠٠٦م - ٢٠٠٧م.

**وصف المشروع:** يهدف هذا المشروع إلى طرح ترخيص ثانٍ لتقديم خدمات الهاتف الثابت، مع الأخذ في الاعتبار نتائج الدراسات التسويقية لخدمات الهاتف الثابت، والاتجاهات العالمية السائدة، والعوامل الاقتصادية بالمملكة، وتوفير البيئة المناسبة للاستثمار.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**المشروع رقم (٣٣):** إصدار تراخيص إضافية لتقديم خدمات الهاتف المتنقل بعد عام ٢٠٠٦م.

**وصف المشروع:** يهدف هذا المشروع إلى إصدار ترخيص ثالث لتقديم خدمات الهاتف المتنقل، مع الأخذ في الاعتبار نتائج الدراسات التسويقية لخدمات الهاتف المتنقل، والاتجاهات العالمية السائدة، والعوامل الاقتصادية بالمملكة، وتوفير البيئة المناسبة للاستثمار، إضافة إلى نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية لفتح السوق لمزودي الخدمة الافتراضيين، أو ما يعرف بـ (MVNOs).

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**المشروع رقم (٣٤):** إصدار التراخيص الفئوية.

**وصف المشروع:** لتحقيق التحرير الكامل لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، مثل إصدار تراخيص تقديم خدمة الإنترنت، وخدمة الرسائل الجماعية عبر شبكة الجوال، وخدمات الاتصالات الشخصية عبر الأرقام الصناعية (GMPCS)، وخدمات تحديد المواقع وغيرها من الخدمات التي تلبى طلب المستخدم النهائي، فإن هذا المشروع يهدف إلى القيام بإصدار التراخيص الفئوية المناسبة حسب طبيعة كل خدمة.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**المشروع رقم (٣٥):** وضع سياسات ربط اتصال بيني واضحة وعادلة

**وصف المشروع:** يتطلب تحقيق هدف فتح سوق الاتصالات وتقنية المعلومات للمنافسة القيام بوضع سياسات ربط اتصال بيني فعال للتأكد من أن جميع مقدمي الخدمة تتم معاملتهم بطريقة عادلة وبدون تمييز، فيما يتعلق بتقديم خدمات ربط الاتصال البيني، وتشجيع التطبيق الصحيح لتقديم خدمات ربط الاتصال البيني بين مقدمي الخدمة، وكذلك تشجيع تقديم خدمات ذات جودة عالية لربط الاتصال البيني من خلال الكفاءة الفنية والاقتصادية، وبما يضمن تزويد المستخدمين بخدمة ذات جودة مرضية. ويهدف المشروع كذلك إلى تشجيع الاشتراك في المواقع والبنية التحتية، وتحديد الأساليب الإجرائية للتعامل مع الخلافات ذات العلاقة بربط الاتصال البيني.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**المشروع رقم (٣٦):** وضع آلية لتطبيق الفصل المحاسبي لخدمات الاتصالات.

**وصف المشروع:** يهدف هذا المشروع إلى إيجاد أسلوب علمي واضح يقوم على فصل الحسابات المالية لخدمات مقدم الخدمة المسيطر، للتأكد من عدم وجود دعم مالي داخلي بينها؛ وذلك لضمان فعالية المنافسة المبنية على تسعير الخدمات بناءً على التكاليف الحقيقية.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**المشروع رقم (٣٧):** إعداد واعتماد وثيقة سياسة تحديد سقف الأسعار لمقدمي الخدمة المسيطرين، وتحديثها والتأكد من تطبيقها.

**وصف المشروع:** يهدف هذا المشروع إلى إعداد واعتماد وثيقة تتضمن سياسة لتحديد سقف الأسعار لمقدمي الخدمة المسيطرين، وتحديثها بشكل دوري، والتأكد من تطبيقها على مقدمي الخدمة المسيطرين من خلال استخدام معادلة رياضية قياسية للمؤشرات المالية لمقدم الخدمة المسيطر، بشكل يضمن عدالة المنافسة مع مقدمي الخدمة الآخرين.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**المشروع رقم (٣٨):** إعداد نظام جرائم المعلوماتية والحاسب والإنترنت.

**وصف المشروع:** يهدف هذا المشروع إلى إعداد نظام يعالج جرائم المعلوماتية والحاسب والإنترنت، من خلال وضع آلية نظامية للحد من وقوع هذا النوع من الجرائم، وذلك بتحديد الجرائم المستهدفة من النظام، والعقوبات المقدره لكل جريمة أو مخالفة، وتحديد جهة الاختصاص بمتابعتها وتطبيق العقوبات، وبما يؤدي إلى تحقيق الأمن المعلوماتي، وزيادة استخدامات الحاسب وشبكاته، وحفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحسابات والشبكات، وحماية المصلحة العامة والأخلاق والآداب العامة.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**المشروع رقم (٣٩):** تنظيمات المحافظة على الخصوصية.

**وصف المشروع:** يهدف هذا المشروع إلى وضع الأسس والضوابط المتعلقة بآلية التعامل مع المعلومات الشخصية، أو ذات العلاقة بمؤسسة عامة أو خاصة، المخزنة في الأنظمة الحكومية والخاصة، وذلك لزيادة ثقة المواطنين في التعامل مع الأنظمة الإلكترونية، لما يوفره هذا لمشروع من حماية لخصوصية المتعاملين من هيئات وشركات ومؤسسات وأفراد مع الأنظمة الإلكترونية.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**المشروع رقم (٤٠):** إنشاء وحدة خاصة للمتابعة والتحقق في مخالفات أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات.

**وصف المشروع:** يهدف هذا المشروع إلى إنشاء وحدة خاصة لرصد ومتابعة وضبط جميع الجرائم المتعلقة بالاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك من أجل الحد من جرائم المعلوماتية، وضبط المخالفات الأمنية المعلوماتية، وإثباتها بالأدلة التقنية والفنية، وتحديد حجم الجرم والمخالفة، وتقديم مرتكبها للقضاء، وكذلك التنسيق والتعاون مع الجهات الأمنية الدولية، زيادة مستوى الأمن العام، وأمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات بشكل خاص.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الداخلية.

**المشروع رقم (٤١):** إنشاء مركز وطني إرشادي لأمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات.

**وصف المشروع:** يهدف المشروع إلى إنشاء مركز وطني للتوعية بأمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات، يضم خبراء وأجهزة على أعلى مستوى، ويقوم بمهام التوعية، وتقديم المشورة في مجال أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات، كما يقوم -أيضاً- بالعمل على تجميع الخبرات العملية حول الثغرات التي يمكن أن تهدد أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات، كذلك يهدف هذا المركز إلى رصد اختراقات أمن الشبكات والمعلومات، ووضع الخطط لتجنبها، وحماية المعلومات، وتزويد المركز بفرق طوارئ متخصص يخدم المراكز المعلوماتية الحساسة.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**المشروع رقم (٤٢):** تحديث الخطة الوطنية للترقيم بشكل دوري.

**وصف المشروع:** تتضمن الخطة الوطنية للترقيم قواعد وإرشادات ترقيم جميع أنواع خدمات الاتصالات في المملكة، وتشمل خدمات شبكة المقاسم الهاتفية العامة، وشبكات الهاتف المتنقل العامة (مثل نظام الهاتف المتنقل جي اس ام، وخدمات النداء الآلي، وخدمات الهاتف المتنقل عبر الأقمار الصناعية)، وخدمات شبكة معطيات بتعديل الرزم وخدمات التلكس، وتطبق القواعد والإرشادات المضمنة في الخطة الوطنية للترقيم على جميع المرخص لهم، وعلى جميع مستخدمي الخطة الوطنية للترقيم، ويهدف هذا المشروع إلى تحديث الخطة الوطنية للترقيم دورياً لمواكبة النمو المستقبلي، وتوفير المرونة لاستيعاب الخدمات الجديدة، وتحقيق الانسجام مع توصيات قطاع تقييس الاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**المشروع رقم (٤٣):** إدارة موارد الأرقام وأسماء النطاقات.

**وصف المشروع:** يهدف هذا المشروع إلى إنشاء نظام آلي للقيام بمهام إدارة موارد الأرقام وأسماء النطاقات وفقاً للمبادئ المضمنة في الخطة الوطنية لترقيم، وتشمل هذه المهام حجز وتخصيص الأرقام وأسماء النطاقات وعناوين بروتوكول الإنترنت لمقدمي الخدمة المرخص لهم بشكل مستمر، وذلك لتحقيق الأهداف المحددة بالخطة على المدى القصير والمدى البعيد، وتسهيل تقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات بصورة عادلة وفعالة.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**المشروع رقم (٤٤):** إعداد واعتماد إرشادات نقل الأرقام للهاتف الثابت والمتنقل، ومتابعة تنفيذها.

**وصف المشروع:** يهدف هذا المشروع إلى إعداد ومتابعة تنفيذ القواعد التنظيمية لنقل أرقام الهاتفين الثابت والمتنقل، طبقاً للسياسات المعتمدة، وطبقاً لوثيقة الإرشادات المصاحبة التي تتضمن إيضاحات حول الأمور المتعلقة بنقل أرقام الهاتف المتنقل والحلول الفنية الممكنة وعناصر التكلفة، والمبادئ الاقتصادية لاستعادة التكلفة، وأسلوب توزيع التكاليف، والمقابل المالي، والأسس التخطيطية، والتزامات مقدمي الخدمة، والإجراءات العملية شاملة الأطر الزمنية الإرشادية، وحل الخلافات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**المشروع رقم (٤٥):** إعداد الخطة الوطنية للطيف الترددي.

**وصف المشروع:** إعداد خطة وطنية للطيف الترددي في المملكة أخذاً في الاعتبار اللوائح والأنظمة المحلية والدولية المنظمة لاستخدام الترددات، وكذلك لاستخدامات الحالية والمتطلبات المستقبلية والتقنيات الحديثة، وبالتنسيق مع المستخدمين الرئيسيين للترددات في المملكة، على أن تشمل الخطة تحديد فئات لمستخدمي الطيف الترددي في المملكة مثل الجهات الحكومية، والجهات المدنية والتجارية، وتحديد نطاقات فرعية لهذه الفئات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**المشروع رقم (٤٦):** إعداد أساليب وإجراءات العمل للطيف الترددي.

**وصف المشروع:** إعداد أساليب وإجراءات العمل الخاصة بكافة أنشطة الطيف الترددي شاملاً إجراءات تخصيص الترددات، والترخيص باستخداماتها، وتنسيقها محلياً ودولياً وتسجيلها، وإجراءات المراقبة الفنية للترددات، وتحديد مصادر التداخلات الضارة، والاستخدامات غير المرخص بها، وإجراءات وأساليب تشغيل وصيانة محطات المراقبة وأجهزتها، والإجراءات والأساليب الخاصة بقاعدة بيانات الترددات والبرامج المرتبطة بها.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**المشروع رقم (٤٧):** إنشاء نظام حديث لإدارة الطيف الترددي.

**وصف المشروع:** يهدف هذا المشروع إلى إنشاء نظام حديث لإدارة الطيف الترددي، يشتمل على توريد وتركيب محطات مراقبة حديثة ثابتة ومتنقلة، ونظام حديث لقاعدة البيانات يشتمل على توريد وتركيب الأجهزة والبرامج التشغيلية والهندسية المرتبطة بها، وتوريد وتركيب الأجهزة والمعدات اللازمة لصيانة هذا النظام.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**المشروع رقم (٤٨):** إعداد سياسة الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل.

**وصف المشروع:** تسعى الدول إلى نشر خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في جميع أرجاء البلاد، لتعم الفائدة منها، ولتتمكن جميع شرائح المجتمع من الاستفادة من هذه الخدمات، بغض النظر عن الوضع الاقتصادي للمناطق أو السكان. ويهدف هذا المشروع إلى إعداد السياسات اللازمة لنشر الخدمة الشاملة، وحق الاستخدام الشامل، موضحاً بها الأسس والمبادئ والشروط المتعلقة بتنفيذ تلك الخدمات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**المشروع رقم (٤٩):** وضع آلية تنفيذ وتمويل الخدمة الشاملة وحق الاستخدام.

**وصف المشروع:** يهدف هذا المشروع إلى وضع آليات التنفيذ المقترحة للخدمة الشاملة، وحق الاستخدام الشامل، موضحاً بها الأسس والمبادئ والشروط المتعلقة بتنفيذ تلك الآليات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**المشروع رقم (٥٠):** استكمال هيكلية الإنترنت في المملكة.

**وصف المشروع:** هناك حاجة لاستكمال إعادة هيكلية نظام الإنترنت في المملكة لمعالجة بعض السلبات التنظيمية والفنية، وذلك من أجل زيادة نسبة انتشار الإنترنت ورفع مستوى الخدمة. ويهدف هذا المشروع إلى نقل المهام المتعلقة بالضوابط الأمنية لخدمة الإنترنت، إضافة إلى تسجيل أسماء النطاقات من وحدة خدمات الإنترنت بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية إلى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات؛ وذلك من أجل توفير خدمات إنترنت ذات جودة عالية.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**المشروع رقم (٥١):** إعداد مواصفات أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**وصف المشروع:** يهدف هذا المشروع إلى إعداد مواصفات فنية وطنية قياسية لأجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات تبني على المعايير الدولية الصادرة عن الجهات المختصة مثل الاتحاد الدولي للاتصالات والمعهد الأوروبي للاتصالات، ويشمل ذلك معايير المطابقة الكهرومغناطيسية والسلامة الكهربائية، إضافة إلى المعايير الأخرى المتعلقة بالربط بالشبكات ومعايير اللاسلكي. ويهدف هذا المشروع -أيضاً- إلى حماية المستخدمين وحماية شبكات المشغلين المرخص لهم من الضرر، وحماية الطيف الترددي من التداخل.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**المشروع رقم (٥٢):** إعداد وتطبيق إجراءات ترخيص وتسجيل واعتماد نوعية أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**وصف المشروع:** يهدف هذا المشروع إلى إعداد أسلوب لترخيص وتسجيل واعتماد نوعية أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات التي يجري توريدها إلى المملكة، للتأكد من مطابقتها للمواصفات المعتمدة، ويغطي هذا المشروع كيفية الحصول على التراخيص اللازمة لاستيراد أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات بالمملكة، ويحدد المتطلبات اللازمة لتوفيرها؛ للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة قبل ترخيصها.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**المشروع رقم (٥٣):** إعداد واعتماد مؤشرات ومعايير جودة الخدمة لمقدمي الخدمة المسيطرين وتحديثها.

**وصف المشروع:** يهدف هذا المشروع إلى وضع مؤشرات ومعايير لقياس جودة الخدمات المقدمة من قبل مقدمي الخدمة المسيطرين، وذلك من خلال تحديد الخدمات المراد قياس جودتها، وتحديد المؤشرات التي بموجبها يتم تحديد مدى جودة الخدمة المقدمة، مع الأخذ في الاعتبار المراحل المختلفة لعملية تقديم الخدمة ابتداءً من طلب الخدمة حتى الحصول عليها من قبل المشترك. ويتضمن المشروع وضع الضوابط اللازمة لإتباعها من قبل مقدمي الخدمة، وتزويد هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بتقارير دورية عن نتائج أداء الخدمات المقدمة من قبلهم.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**المشروع رقم (٥٤):** إنشاء منطقة حرة للصناعات التقنية.

**وصف المشروع:** يسعى هذا المشروع إلى إنشاء منطقة حرة للصناعات التقنية، على غرار ما قامت به بعض الدول بإنشاء مناطق حرة للصناعات التقنية، على نمط المناطق الصناعية الحرة التقليدية. ويهدف هذا المشروع إلى جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار داخل البلاد، والاستفادة من الخبرات الأجنبية في تطوير الصناعات المحلية، وتنشيط حركة التجارة الخارجية للدولة والتصدير، وبالتالي تحسين الميزان التجاري، ونقل وتوطين التقنيات الحديثة إلى المملكة، واستقطاب المنشآت التقنية الصناعية من خارج البلاد من خلال إيجاد منطقة حرة لا تكون فيها ضرائب دخل أو جمارك على الواردات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية.

**المشروع رقم (٥٥):** تشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

**وصف المشروع:** يهدف هذا المشروع إلى سن أنظمة جديدة لتشجيع الاستثمار الأجنبي في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، والعمل على إعداد دراسات جدوى عن فرص الاستثمار في الاتصالات وتقنية المعلومات، والتواصل مع المستثمرين من خلال ورش عمل خاصة، ووضع حوافز ضريبية ومالية وتمويلية لتشجيع الاستثمار، وطرح أفكار عن الأنظمة التي تشجع على الاستثمار.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** جميع الجهات. الهيئة العامة للاستثمار

**المشروع رقم (٥٦):** إنشاء حدائق وحاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.

**وصف المشروع:** يسعى هذا المشروع إلى إنشاء حدائق وحاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث يتم إنشاء حديقتين وست حاضنات بنهاية الخطة الخمسية الأولى، وذلك لدعم الإبداع والابتكار الوطني، ونقل التقنية وتوطينها، وإيجاد فرص عمل مناسبة للمواطنين، وإنشاء العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

**المشروع رقم (٥٧):** إعطاء الأولوية للمنتجات المنافسة المطورة والمصنعة محلياً.

**وصف المشروع:** يهدف هذا المشروع إلى تشجيع تنفيذ مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال الشركات الوطنية التي تعتمد على الكوادر الوطنية، مع اشتراط أن تحقق قدراً من الجودة، يقاس من خلال معايير محددة. ويسعى هذا المشروع إلى دعم الاقتصاد الوطني، وتوفير فرص وظيفية للمواطنين، وتنمية صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات المحلية.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة المالية.

**المشروع رقم (٥٨):** استثمار جزء من قيمة العقود الدولية في بناء صناعات اتصالات وتقنية معلومات محلية، أو بشراء المنتجات المصنعة محلياً.

**وصف المشروع:** نظراً لضعف الصناعة المحلية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، فإن المشاريع الكبرى تنفذها شركات أجنبية، دون تغلغل كبير في الصناعات المحلية والشركات والكوادر الوطنية. لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى إلزام الشركات الدولية باستثمار جزء من قيمة عقودها في المملكة في بناء صناعات اتصالات وتقنية معلومات محلية، أو بشراء المنتجات المصنعة محلياً، وذلك لدعم الصناعات المحلية، وبناء الخبرات الوطنية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وتطوير الكوادر الوطنية العاملة في الشركات المحلية المتخصصة في القطاع.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** برنامج التوازن الاقتصادي.



**المشروع رقم (٥٩):** إنشاء مراكز نقل التقنية من الجامعات إلى المجتمع.

**وصف المشروع:** يسعى هذا المشروع إلى بناء جسور بين الجامعات ومراكز الأبحاث الوطنية وسوق العمل، يربط الإمكانيات التقنية المتقدمة في الجامعات بسوق العمل الصناعي، وتمكين الجامعات ومراكز الأبحاث الوطنية من تحويل المخترعات إلى منتجات تجارية. ويهدف هذا المشروع إلى قيام الجامعات والكليات ومراكز البحوث بإنشاء مراكز نقل التقنية داخل منشآتها لكي تكون قريبة من الباحثين والطلاب، حيث تكون هذه المراكز هي نقطة الاتصال بين الجامعات والحاضنات والحدائق الإلكترونية، لربط المخترعين بهذه الحاضنات، ومن ثم التأكد من أن هذه الحاضنات توفر بيئة مناسبة لنمو منتج جديد.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة التعليم العالي.

**المشروع رقم (٦٠):** دعم صناعة البرمجيات مفتوحة المصدر.

**وصف المشروع:** يسعى هذا المشروع إلى تشجيع قيام صناعة برمجية محلية تعتمد على البرامج الحرة لتسد احتياجاتها البرمجية، وإيجاد سوق عمل متطورة لتحقيق أرباح من خلال بيع الخدمات والدعم الفني، وتوفير المبالغ المالية من خلال تقليل الاعتماد على تراخيص البرامج التجارية. ويهدف هذا المشروع إلى دعم تبني التطبيقات مفتوحة المصدر، ودعم الجهود البحثية والتطويرية في هذا المجال.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

**المشروع رقم (٦١):** معاملة أنشطة البحث والإبداع والتطوير في القطاعات الحكومية كمشاريع يرصد لها ميزانيات مستقلة.

**وصف المشروع:** يعد البحث العلمي والتطوير التقني من أهم أسس قيام صناعة اتصالات وتقنية معلومات محلية قادرة على المنافسة عالمياً، ومن مصادر دعم البحث العلمي والإبداع والتطوير التقني المشاريع الحكومية التقنية، لا سيما إذا تمت معاملة الأنشطة البحثية والتطويرية كمشاريع ضمن ميزانيات القطاعات الحكومية، لدعم البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحوث. ويهدف هذا المشروع إلى معاملة أنشطة البحث والتطوير في القطاعات الحكومية كمشاريع مستقلة، ترصد لها ميزانيات مستقلة.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة المالية.

**المشروع رقم (٦٢):** صندوق دعم صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات.

**وصف المشروع:** هناك حاجة إلى إنشاء صندوق دعم صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات؛ وذلك لتوليد شركات متوسطة وصغيرة تعتمد الإبداع والابتكار الوطني في أعمالها الرئيسية. ويهدف الصندوق إلى دعم إنشاء خمسين شركة متوسطة وصغيرة تعتمد الإبداع والابتكار في أعمالها الرئيسية، وذلك بنهاية الخطة الخمسية الأولى. ويقترح أن يقدم الصندوق خدمات متعددة للمشاريع المدعومة، كالدعم المالي، والمساعدة في تطوير أفكار المبادرين (entrepreneurs) إلى خطط عمل قابلة للتحقيق، وتقديم الإرشاد المستمر للمشاريع، ومساعدة المشاريع لتسويق منتجاتها داخلياً وخارجياً.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة المالية.

**المشروع رقم (٦٣):** تشجيع الإبداع لدى الشباب لتطوير منتجات اتصالات وتقنية معلومات.

**وصف المشروع:** يتميز المجتمع السعودي بشريحة عمرية كبيرة من الفتيان والفتيات لديها طموح وقدرة على الإبداع والتفكير بطريقة متميزة. لذا فإن تشجيع الشباب على الإبداع في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وتيسير طرق تحويل مخترعاتهم إلى منتجات، ودعم تحويل أفكارهم إلى منشآت تجارية ناجحة يستفيد منها المجتمع، سيكون له أثر كبير في وجود صناعة اتصالات وتقنية معلومات محلية مستمرة. ويهدف هذا المشروع إلى دعم وتنمية الإبداع لدى الشباب في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وتشجيع الشباب على الإبداع والتطوير، من خلال دعم (٢٠٠) مائتي مشروع بنهاية الخطة الخمسية الأولى.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع.

**المشروع رقم (٦٤):** إنشاء مركز لأبحاث الاتصالات وتقنية المعلومات.

**وصف المشروع:** يهدف هذا المشروع إلى إنشاء مركز أبحاث للاتصالات وتقنية المعلومات، حيث يتم القيام سنوياً بأبحاث في مجالات استراتيجية، تساهم في تحديد التوجهات المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات في البلاد؛ لمساعدة القطاع الخاص والجهات الحكومية الراغبة في استخدام هذه التقنيات، بإجراء البحوث اللازمة لتعريف أفضل الطرق لتطبيق هذه التقنيات، ودعم نشر التقنيات الجديدة في القطاعين العام والخاص، ودعم الصناعة الوطنية وتوطين التقنية.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

**المشروع رقم (٦٥):** إنشاء مركز وطني للتعليم الإلكتروني.

**وصف المشروع:** يعتمد التعليم "الحديث" على استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات بأنماط متعددة (أفقية وعمودية)، وهذا ما يطلق عليه "التعلم الإلكتروني". ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء مركز وطني للتعليم الإلكتروني، لتمكين التعلم الإلكتروني وتحفيزه من خلال اقتراح التشريعات والسياسات المتعلقة بالتعلم الإلكتروني، ووضع نموذج موحد للتعليم الإلكتروني وفق مواصفات معيارية، وتطوير معايير للجودة وتطبيقها، وإصدار شهادات الجودة للبرمجيات التعليمية، وقياس فعالية التقنيات المختلفة، كوسائل مساندة للتعليم والتعلم.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة التعليم العالي. ووزارة التربية والتعليم.

**المشروع رقم (٦٦):** توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في مساندة التعليم والتعلم.

**وصف المشروع:** ما زال مستوى توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة التعليم والتعلم في المملكة ضعيفاً، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى:

- الاعتماد على المحتوى الإلكتروني التفاعلي في العملية التعليمية، للوصول إلى نسبة ٣٠% من المحتويات في جميع المناهج التعليمية بنهاية الخطة الخمسية.
- بناء شبكات معلومات وبوابات (portals) تعليمية لكل مرحلة تعليمية.
- جعل الإنترنت إحدى الطرق الرئيسية في التواصل بين الطلاب، والمدرسين، والإدارة، وأولياء الأمور، حيث يتم تطوير موقع إنترنت لكل جهة تعليمية ومدرسة، وإنشاء صفحة نسجية لكل مقرر دراسي، ووضع المناهج بصيغة إلكترونية تفاعلية في شكل أقراص مدمجة ووضعها على شبكة الانترنت.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة التعليم العالي. ووزارة التربية والتعليم.

**المشروع رقم (٦٧):** إدخال الحاسب والإنترنت كمقررات دراسية في المناهج الدراسية.

**وصف المشروع:** تعتبر معرفة أساسيات استخدام الحاسب والإنترنت من المتطلبات الأساسية للتحويل إلى مجتمع المعلومات، لذا يسعى هذا المشروع إلى إدخال مقررات الحاسب والإنترنت إلى جميع فئات ومراحل التعليم. وهذا المشروع يتكون من عدة مشاريع، كل مشروع منها يختص بقطاع تعليمي، أو مرحلة تعليمية. ويهدف هذا المشروع إلى:

- تحديد محتوى المقررات، وخطة إعداد الكتب، وإعداد الوسائل التعليمية.
- إدخال مقررات الحاسب والإنترنت في كافة مراحل التعليم العام.
- إدراج مادة لأساسيات الحاسب والإنترنت، تكون إجبارية لجميع الطلاب في الجامعات على غرار مواد الثقافة الإسلامية واللغة العربية.
- إعداد المعلمين وتأهيلهم لتدريس المقررات الجديدة.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة التعليم العالي، ووزارة التربية والتعليم.

**المشروع رقم (٦٨):** تدريب منسوبي التعليم على استخدامات الاتصالات وتقنية المعلومات.

**وصف المشروع:** إن هذا المشروع متطلب أساس لجميع المشاريع التي تهدف إلى نشر توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة القطاع التعليمي، لذا يسعى هذا المشروع إلى رفع الكفاءة المعلوماتية لدى المعلمين والمعلمات، ويهدف إلى ما يلي:

- تدريب (٢٠٠٠٠) مائتي ألف معلم ومعلمة على أساسيات استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال الحصول على إحدى الشهادات القياسية في أساسيات الحاسب والإنترنت.
- تدريب المعلمين والمعلمات وتأهيلهم على أساليب توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات كوسائل مساندة للتعليم والتعلم.
- تدريب المسؤولين عن التعليم ومديري المدارس على الاتصالات وتقنية المعلومات، وكيفية وضع الخطط المتعلقة بتوظيفها في التعليم.
- إنشاء بوابة إلكترونية لتقديم برامج التدريب عبر الإنترنت.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة التربية والتعليم.

**المشروع رقم (٦٩):** تنظيم لشروط التعيين والقبول والترقية للمعلمين.

**وصف المشروع:** تستخدم الاتصالات وتقنية المعلومات في المناهج التعليمية في المجتمعات المعلوماتية بشكل كبير وأساسي. والمعلم هو أساس العملية التعليمية. لذا يهدف هذا المشروع إلى إدراج معرفة أساسيات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال الحصول على إحدى الشهادات القياسية في أساسيات الإنترنت والحاسب، ضمن:

(١) شروط المفاضلة بين المتقدمين للوظائف التعليمية.

(٢) عناصر الترقية للمعلمين، حيث يقترح ما يلي:

- احتساب سنة خدمة إضافية للمعلم في الجهات التعليمية التي تعتمد الترقية التلقائية، كوزارة التربية والتعليم.
- احتساب درجات إضافية للمتقدم للترقية في الجهات التعليمية التي تعتمد الترقيات العلمية بناءً على إنجازات المعلم، كالجامعات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة التربية والتعليم. وزارة الخدمة المدنية.

**المشروع رقم (٧٠):** نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية.

**وصف المشروع:** تعتبر البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية أحد المتطلبات الأساسية لنشر التعليم الإلكتروني، وتتفاوت هذه

التجهيزات في المؤسسات التعليمية بشكل كبير. ويهدف هذا المشروع إلى:

- توفير البنى التحتية في جميع مبانى الجهات التعليمية.
- ربط جميع الجهات التعليمية بالإنترنت.
- نشر تطبيقات نظم المعلومات الإدارية والمالية في الجهات التعليمية.
- توفير بريد إلكتروني للطلاب ومنسوبي التعليم.
- نشر تجهيزات الفصول الإلكترونية في المدارس والجامعات.
- تأمين تجهيزات الوسائط المتعددة، وأجهزة عرض الفيديو في الفصول.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة التعليم العالي. ووزارة التربية والتعليم.

**المشروع رقم (٧١):** إنشاء مكتبة رقمية.

**وصف المشروع:** تعتبر المعلومات والمعارف من أهم متطلبات التعلم، والبحث، والإبداع. ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء مكتبة رقمية وطنية، تقدم خدماتها لجميع

المؤسسات والأفراد، وذلك وفق ما يلي:

- وضع مواصفات وبروتوكولات موحدة للتخزين، والمعالجة، والنقل.
- تطوير أوعية وقواعد المعلومات الرقمية.
- تطوير موقع على شبكة الإنترنت، حيث تقدم المكتبة خدماتها.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** مكتبة الملك عبدالعزيز العامة.

**المشروع رقم (٧٢):** توفير الميزانيات الكافية لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب.

وصف المشروع: تتطلب عملية نشر تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم تنفيذ مشاريع البنى التحتية الخاصة بها، وتطبيقاتها المختلفة، ويتطلب ذلك زيادة المخصصات المالية للمؤسسات التعليمية. لذا يهدف هذا المشروع إلى:

- إدراج بند خاص بالاتصالات وتقنية المعلومات ضمن ميزانية الدولة.
- تعزيز اعتمادات الاتصالات وتقنية المعلومات في ميزانية الجهات التعليمية.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة المالية.

**المشروع رقم (٧٣):** مبادرة المحتوى الرقمي المحلي.

**وصف المشروع:** هناك حاجة ماسة إلى زيادة المحتوى الرقمي المحلي، سواء باللغة العربية أو غيرها من اللغات، وذلك من خلال تحفيز القطاع الخاص لإنتاج المحتوى الرقمي، وحماية حقوق الملكية الفكرية لهذا المحتوى. وتهدف هذه المبادرة إلى زيادة المحتوى المحلي من خلال التركيز على مجالات متعددة ووضع هذا المحتوى بصيغ مختلفة. ويتطلب ذلك العمل على عدة أبعاد حيث يمكن أن تطرح مبادرات فرعية، تشمل دعم إعادة هيكلة مصادر المحتوى التقليدية، والعمل على توفير بيئة استضافة محلية للمحتوى والخدمات المحلية بجودة عالية وأسعار تنافسية، وتقديم حوافز لمشاريع النشر الإلكتروني من قبل الجهات المعنية، ودعم الاعتماد على مزودي الخدمات والمحتوى المحليين.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

**المشروع رقم (٧٤):** تشجيع المؤسسات الخاصة بتطوير مواقع إنترنت باللغة العربية وتحديثها دورياً.

**وصف المشروع:** نظراً لضعف المحتوى المعلوماتي العربي على الإنترنت، فإن ذلك يتطلب مزيداً من الاهتمام في هذا الجانب، ويتطلب دعماً للنظم المعلوماتية، ووضع الترتيبات اللازمة لتحقيق ذلك، كتشجيع المؤسسات والشركات الخاصة على تطوير مواقع إنترنت باللغة العربية، وتحديثها دورياً. ويسعى هذا المشروع إلى ردم الفجوة الرقمية في المجتمع من خلال دعم تطوير آلاف المواقع المحلية على شبكة الإنترنت بنهاية الخطة الخمسية الأولى.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

**المشروع رقم (٧٥):** إلزام دور النشر المحلية بتوفير ملخص رقمي لجميع الكتب والتقارير.

**وصف المشروع:** لزيادة المحتوى الرقمي العربي على الإنترنت، فإن الأمر يتطلب تصافر الجهود على مستوى الدول العربية، لانتخاذ الإجراءات والتنظيمات المناسبة لتسهيل الوصول إلى المعلومات والمعارف الوطنية، وتوفير الإحصاءات الدقيقة عن حجم الإصدارات المحلية، وزيادة المحتوى العربي على الإنترنت، مما يساهم في التحول إلى مجتمع المعلومات، وردم الفجوة الرقمية. وتتلخص فكرة هذا المشروع في إلزام دور النشر المحلية بتوفير ملخص رقمي لجميع الكتب التي تنشرها محلياً، ووضعها في موقعها على الإنترنت، مع تقديم ملخص رقمي منه لمكتبة الملك فهد الوطنية، لتتولى وضعه في موقعها على الإنترنت.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** مكتبة الملك فهد الوطنية.

**المشروع رقم (٧٦):** توفير الميزانيات الكافية لجهود الترجمة والتعريب.

**وصف المشروع:** يشير الوضع الراهن إلى وجود ضعف واضح في مجال الترجمة، سواءً من اللغة العربية أو إليها. لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى توفير الميزانيات الكافية لجهود الترجمة والتعريب، بحيث تتم ترجمة (٢٠٠٠٠٠) مائتي ألف صفحة سنوياً، وذلك لزيادة المحتوى العربي على الإنترنت، وتسهيل الوصول إلى المعلومات والمعارف الوطنية والعربية والإسلامية والعالمية.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

**المشروع رقم (٧٧):** صندوق التدريب المجاني للاتصالات وتقنية المعلومات.

**وصف المشروع:** يتبنى كثير من الدول فكرة التدريب المجاني لتمكين شرائح عديدة من المجتمع لكسب المهارات المعلوماتية والاستفادة من التقنيات الجديدة، وعلى الرغم من كثرة مراكز التدريب في المملكة، إلا إن هناك الكثير ممن لا يستطيع دفع رسوم التدريب، أو إنه بحاجة إلى حافز لدفعه إلى أخذ التدريب المناسب، الأمر الذي يتحقق غالباً من خلال تقديم دورات تدريبية مجانية. كما إن بعض الدول تمنح التدريب المجاني لضمان نجاح برامجها الإلكترونية، مثل برامج الحكومة الإلكترونية. ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء صندوق مالي للتدريب المجاني ودعمه من خلال جهات حكومية وغير حكومية على مدى السنوات القادمة.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**المشروع رقم (٧٨):** مبادرة الحاسب المنزلي

**وصف المشروع:** اتخذ عدد من الدول خطوات مهمة لتشجيع أفراد المجتمع نحو استخدام الحاسب في المنازل. وتهدف هذه المبادرة إلى تمكين مليون عائلة سعودية من الحصول على حاسب شخصي بطريقة ميسرة خلال السنوات الخمس القادمة. كما تهدف المبادرة كذلك إلى دعم أنشطة تصنيع وتجميع الحاسب في المملكة، ورفع الإنتاجية الاقتصادية لصناعة تقنية المعلومات، ورفع نسبة الكوادر البشرية المؤهلة لاستخدام الحاسب، ومضاعفة عدد مستخدمي شبكة الإنترنت في المملكة، إلى جانب توسعة مجال وقاعدة استخدام الحكومة للإلكترونية والتعاملات الإلكترونية وتطبيقاتها، وتهيئة البيئة المناسبة لإمكانية العمل عن بعد، خصوصاً للمرأة.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**المشروع رقم (٧٩):** قوافل محو أمية الحاسب والإنترنت.

**وصف المشروع:** يشير الوضع الراهن إلى انتشار أمية الحاسب والإنترنت في المناطق الريفية والفقيرة أكثر من غيرها، الأمر الذي يتطلب مزيداً من العناية والتركيز على تلك الفئات، حتى يمكن تحقيق أهداف الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات لدى جميع شرائح المجتمع، ومن ثم يصبح التحول إلى مجتمع المعلومات، وتطبيق الحكومة الإلكترونية أمراً ممكناً. ويهدف هذا المشروع إلى تسيير قوافل لمحو أمية الحاسب والإنترنت، بواقع خمسين قافلة سنوياً، حيث يتم تسيير هذه القوافل للوصول إلى القرى والأرياف، وتقوم بتدريب المواطنين غير القادرين. وتكون القافلة عبارة عن معمل متنقل لتقنية المعلومات مجهز بأجهزة الحاسب والطابعات، ووسائل الاتصال بالإنترنت.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

**المشروع رقم (٨٠):** إسناد مسئولية التخطيط ودعم توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

**وصف المشروع:** إن النظرة المتأنية لواقع المعلوماتية، ومستوى توظيفها لخدمة اللغة العربية ورسالة الإسلام الحضارية، تبرز أهمية وجود مرجعية لتنسيق المشاريع الكبرى. ويهدف هذا المشروع إلى إسناد مسئولية التخطيط ودعم توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

**المشروع رقم (٨١):** إنشاء معهد متخصص لعقد دورات لمنسوبي القطاعات الدعوية الحكومية والخيرية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

**وصف المشروع:** لا يخفى ما لطلبة العلم والدعاة من دور في حياة الناس، وحاجة الناس في مختلف الأمكنة، وعلى مدار الساعة للتواصل معهم بثتى الوسائل. لذا يهدف هذا المشروع إلى إنشاء معهد متخصص لعقد دورات قصيرة وطويلة لمنسوبي القطاعات الدعوية الحكومية والخيرية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

**المشروع رقم (٨٢):** الإنفاق من الأوقاف العامة وإيراداتها على مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية.

**وصف المشروع:** يهتم الإسلام بنشر العلم وتشجيع الناس على طلبه، ويحث على الإنفاق في هذا الوجه العظيم من وجوه الخير، بحيث يعد ذلك - بإذن الله - من باب الصدقة الجارية والعلم الذي ينتفع به. ويهدف هذا المشروع إلى:

- إجازة الإنفاق من الأوقاف العامة وإيراداتها على مشروعات الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الإسلام، وردم الفجوة الرقمية.
- إنشاء صندوق وقفى لدعم مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة الإسلام، وردم الفجوة الرقمية.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

**المشروع رقم (٨٣):** إنشاء مركز للدعوة عبر الإنترنت، وتوظيف الإنترنت في تعلّم الشعائر الدينية.

**وصف المشروع:** إن للاتصالات وتقنية المعلومات تطبيقات كثيرة في خدمة المؤسسات الدينية، وسيسهّم هذا المشروع في جهود نشر تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات في المجتمع، وكذلك في ردم الفجوة الرقمية، وفي إثراء المحتوى العربي والإسلامي على الإنترنت. ويهدف المشروع إلى إنشاء مركز الدعوة الإلكترونية المقترح، لتركيز جهود توظيف الإنترنت في خدمة الدعوة الإسلامية.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

**المشروع رقم (٨٤):** إنشاء مركز التراث الوطني والعربي الإسلامي الرقمي.

**وصف المشروع:** تُمكن الاتصالات وتقنية المعلومات من التعريف بالتراث العلمي والفكري الوطني والعربي والإسلامي من خلال تحويل ذلك التراث إلى صيغ رقمية يسهل حفظها والبحث فيها، ونقلها عبر شبكات المعلومات. لذا يهدف المشروع إلى إنشاء مركز يعنى برقمنة التراث الوطني والعربي والإسلامي ونشره بعد ترجمته إلى اللغات العالمية، ودعم جهود التعريب على الإنترنت، حيث يتم رقمنة مليوني صفحة بنهاية الخطة.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

**المشروع رقم (٨٥):** تشجيع إنشاء شركات لتوظيف وتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات في إنتاج برامج الترفيه والتعليم والألعاب الإلكترونية لترسيخ الثقافة الوطنية والإسلامية.

**وصف المشروع:** تقدر صناعة الترفيه العالمية بمئات آلاف الملايين من الدولارات سنوياً. ويتجاوز تأثير صناعة الترفيه الجوانب الاقتصادية إلى جوانب ثقافية، وفكرية، ودينية. من هنا تبرز أهمية هذا المشروع. ويهدف هذا المشروع إلى تشجيع إنشاء شركات ربحية تعنى بتوظيف وتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات اللازمة لإنتاج البرامج الترفيهية والتعليمية – خاصة تلك المعنية بالتعريف بالهوية الوطنية والدين الإسلامي وباللغة العربية، وتعزيز الانتماء الوطني، مع التركيز على برامج الترفيه والألعاب الموجهة للأطفال.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

**المشروع رقم (٨٦):** تصنيف وتوصيف مهن الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاعين العام والخاص.

**وصف المشروع:** نظراً للحدثة النسبية لمهن الاتصالات وتقنية المعلومات، فإنه لا يوجد توصيف دقيق يشمل هذه المهن، لذا يهدف هذا المشروع إلى:

- وضع تصنيف ووصف تفصيلي دقيق لجميع مهن الاتصالات تقنية المعلومات.
- اعتماد تصنيف المهن. تحديث هذا التصنيف والوصف كل عامين

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الخدمة المدنية. وزارة العمل.



**المشروع رقم (٨٧):** بناء قواعد بيانات الكوادر والوظائف في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

**وصف المشروع:** تعاني جهات عديدة من صعوبة الحصول على المتخصصين في الاتصالات وتقنية المعلومات، وإحصاءات حجم الكوادر البشرية العاملة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. لذا يهدف هذا المشروع إلى:

- تحديد مخرجات التعليم الحالية والمستقبلية في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات.
- تحديد حاجة سوق العمل الحالية والمستقبلية من هذه الكوادر.
- بناء قواعد بيانات مرتبطة بالإنترنت للمخرجات والاحتياجات المشار إليها سابقاً، مع سجل وظيفي لكل فرد منهم، يوضح تاريخه الوظيفي وحالته الراهنة.
- تحديث هذه القواعد دورياً؛ لتعكس الوضع الراهن بدقة كبيرة.
- رصد الوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص.
- تحديد مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات التي تستلزم الاستعانة بخبرات عالمية متميزة.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة العمل.

**المشروع رقم (٨٨):** تسهيل إجراءات استقطاب الخبراء المتميزين في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات ووضع حوافز خاصة لهم.

**وصف المشروع:** هناك تنافس كبير بين دول العالم المتقدم على استقطاب الكوادر المتميزة في الاتصالات وتقنية المعلومات، نظراً لتوسع الاحتياج إليهم وقتلهم العددية النسبية، وخصوصاً في بعض التخصصات. وتحتاج المملكة إلى استقطاب عدد من الكوادر غير السعودية، نظراً للتوسع الكبير في مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات. ويهدف هذا المشروع إلى استقطاب الخبراء في المجالات التي لا يمكن سد العجز فيها عن طريق المواطنين، على أن يتم تحديثه بشكل دوري بناءً على الاحتياجات المتوقعة.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة العمل.

**المشروع رقم (٨٩):** استحداث دبلومات عالية متخصصة في الاتصالات وتقنية المعلومات.

**وصف المشروع:** تفتقر مؤسسات التعليم العالي إلى برامج الدبلوم العالي المتخصص (ما بعد البكالوريوس) في جوانب علمية تطبيقية، يحتاج إليها الوطن لسد الفراغ في الوظائف التي تحتاج إلى مهارات علمية في جوانب متخصصة. ويهدف هذا المشروع إلى استحداث برامج دبلوم عالية متخصصة، تتراوح مدتها الزمنية بين سنة وستين، ويقترح أن تستوعب هذه البرامج تدريجياً من ١-٥% من خريجي درجة البكالوريوس، وأن يكون توزيعهم معتمداً على حاجة سوق العمل، إذ إن هذه البرامج موجهة بالدرجة الأولى إلى سوق العمل، على أن يتم التركيز على مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات ذات البعد الوطني، التي يجب التركيز عليها وترتيب أولوياتها، مثل أمن المعلومات، تعريب التطبيقات، الأنظمة المفتوحة، وتقنيات الإنترنت.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة التعليم العالي.

**المشروع رقم (٩٠):** إنشاء معهد جامعي متميز في الاتصالات وتقنية المعلومات.

**وصف المشروع:** هناك حاجة إلى كفاءات خاصة ومتميزة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، لذا يهدف هذا المشروع إلى:

- إنشاء معهد جامعي متميز يقدم شهادات جامعية ودبلومات عالية في تخصصات دقيقة مطلوبة لسوق العمل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، ويقبل نخبة متميزة من الطلاب المتفوقين والموهوبين، ويقدم مستويات أكاديمية وبحثية راقية.
  - تبني البحوث العملية والابتكارات والاختراعات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.
- ويقترح أن يتم استيعاب مائة من خريجي الثانوية-القسم العلمي، ومن الذين لديهم مواهب مميزة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك للحصول على شهادة جامعية، كما يقبل المعهد ثلاثين طالباً من خريجي البكالوريوس المتميزين في تخصص الاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك للحصول على دبلوم عال أو ماجستير في تخصص دقيق.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة التعليم العالي.

**المشروع رقم (٩١):** إنشاء برامج ماجستير مشتركة بين تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات وتخصصات أخرى.

**وصف المشروع:** دخلت الاتصالات وتقنية المعلومات بفروعها المختلفة جميع مجالات الحياة، ويهدف هذا المشروع إلى استحداث برامج ماجستير مشتركة بين علوم

المعرفة المختلفة، ومجالات الاتصالات وتقنية المعلومات، من أجل خدمة أفضل لهذه العلوم، حيث يتم التركيز على المجالات ذات البُعد الوطني، ويجب التدرج في إدخال هذه البرامج، مبتدئين بالبرامج الفريدة التي تخدم قضايا الوطن الأساسية، ويقترح البدء ببرنامجين، يستوعب كل منهما ما بين ١-٢ طالباً.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة التعليم العالي.

**المشروع رقم (٩٢):** تفعيل التفرغ لدراسة الماجستير داخلياً لموظفي الدولة من خلال الإيفاد الداخلي.

**وصف المشروع:** مع انتشار برامج الماجستير في أقسام الاتصالات وتقنية المعلومات في الجامعات السعودية وتنوعها، أصبح من الضروري الاستفادة من هذه البرامج،

من خلال تفرغ بعض الموظفين للالتحاق بها، وتشجيعهم على الانخراط فيها. ويهدف هذا المشروع إلى تشجيع التفرغ لدراسة الماجستير، أو الدبلوم العالي داخلياً لموظفي الدولة من خلال تفعيل نظام الإيفاد الداخلي، الذي يعامل الموظف كالمبتعث خارجياً.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** جميع الجهات. وزارة الخدمة المدنية.

**المشروع رقم (٩٣):** استحداث وظائف معيدين في الاتصالات وتقنية المعلومات سنوياً توزع على الجامعات.

**وصف المشروع:** إن هناك حاجة كبيرة لأعضاء هيئة تدريس متخصصين في الاتصالات وتقنية المعلومات للسنوات القادمة، وذلك بناءً على أعداد الطلاب الحاليين، ونسبة

النمو السنوية المتوقعة لهم، إضافة إلى أعداد أعضاء هيئة التدريس الحاليين. ويهدف هذا المشروع إلى زيادة أعداد المعيدين في تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث يتم استحداث أربعمائة وظيفة معيد في السنوات الخمس القادمة، توزع على الجامعات المختلفة.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة التعليم العالي.

**المشروع رقم (٩٤):** تقديم قروض للجامعيين لإعادة التأهيل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

**وصف المشروع:** يعتبر العمل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات خياراً نموذجياً للشباب السعودي، والكوادر المؤهلة من الشباب السعودي أقل بكثير من الفرص المتاحة حالياً، أو من متطلبات الخطة عند البدء في التنفيذ. ويهدف هذا المشروع إلى توفير كوادر مؤهلة في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال برامج إعادة تأهيل لحاملي الشهادات الجامعية للعمل في مهن الاتصالات وتقنية المعلومات، وتحقيق دخلٍ عالٍ يتناسب مع طموحاتهم. لذا يقترح هذا المشروع إعادة تأهيل ستة آلاف خريج بنهاية الخطة الخمسية الأولى، وفق ضوابط محددة لإعادة التأهيل، تشمل مجالات دقيقة وفق الاحتياجات الوطنية، بالإضافة إلى تحديد أعداد الجامعيين في كل مجال، على أن يتم تحديث هذه الضوابط دورياً، وتكون مدة برنامج التأهيل سنتين.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** صندوق تنمية الموارد البشرية.

**المشروع رقم (٩٥):** تقديم قروض لخريجي الثانوية الذين لم يتمكنوا من مواصلة التعليم أو العمل لتأهيلهم للعمل في مهن الاتصالات وتقنية المعلومات.

**وصف المشروع:** يهدف هذا المشروع إلى توفير كوادر في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال تدريب حاملي الشهادة الثانوية الراغبين في ذلك لمدة سنتين، مما يؤهلهم للعمل في مهن محددة، ويحقق لهم دخلاً معقولاً يتناسب مع طموحاتهم. ويطمح هذا المشروع إلى تأهيل عشرة آلاف من خريجي الثانوية بنهاية الخطة الخمسية الأولى، وفق ضوابط محددة لتدريب خريجي الثانوية، تشمل مجالات دقيقة وفق الاحتياجات الوطنية، بالإضافة إلى تحديد أعداد الخريجين في كل مجال، على أن يتم تحديث هذه الضوابط دورياً.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** صندوق تنمية الموارد البشرية.

**المشروع رقم (٩٦):** إلزام جميع مؤسسات التدريب والتعليم بمراجعة واعتماد الخطط الدراسية دورياً، ومراعاة توافقها مع تصنيف المهن.

**وصف المشروع:** هناك حاجة كبيرة لتوافق مخرجات التعليم وسوق العمل في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات. لذا يهدف هذا المشروع إلى:

- رفع مستوى برامج التعليم والتدريب في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وتحفيز المسؤولين عنها لمراجعتها وتحديثها دورياً، وربط مخرجاتها بواقع سوق العمل، وتصنيف المهن وتصنيفها من خلال آلية محددة.
- إلزام جميع مؤسسات التعليم والتدريب بمراجعة تلك البرامج وتحديثها كل خمس سنوات، من أجل مواكبة التطور في العلم والتغيرات في سوق العمل، وذلك بمشاركة جهات التوظيف.

**الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة التعليم العالي.

**المشروع رقم (٩٧):** تشجيع برامج إعداد الكوادر على تطبيق معايير الجودة العالمية.

**وصف المشروع:** أصبح مبدأ تطبيق معايير الجودة والاعتماد العالمي شائعاً في برامج التعليم. ويهدف هذا المشروع إلى رفع كفاءة وجودة البرامج التعليمية والتدريبية في الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال تطبيق معايير الجودة العالمية، من منظمات مشهورة مثل ABET، ACM، IEEE. **الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة التعليم العالي.

**المشروع رقم (٩٨):** الاختبارات القياسية المناسبة لإثبات القدرات واعتماد شهادات معاهد التدريب.

**وصف المشروع:** يسعى هذا المشروع إلى رفع مستوى الكوادر المعلوماتية، وتحسين آلية تقييم وقياس المهارات التي يمتلكونها، بغض النظر عن أسلوب حصولهم على تلك المهارة، ويهدف هذا المشروع إلى وضع اختبارات قياسية للبرامج والدبلومات المهنية، وبالذوات القياسية التي تقسم إلى مراحل، استناداً إلى البرامج القائمة وتصنيف المهن وتوصيفها، مع الاستفادة من الشهادات الدولية المتعارف عليها، مع عدم اشتراط أي مؤهل أكاديمي لدخول الامتحانات **الجهة المعنية بالتنفيذ:** المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.



الخطة الوطنية  
للإتصالات وتقنية المعلومات  
The National Communications  
and Information Technology Plan





الخطة الوطنية  
للإصالات وتقنية المعلومات  
The National Communications  
and Information Technology Plan



وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات  
Ministry of Communications and Information Technology



هاتف: +٩٦٦ ٢٢٢٢ ٤٥٢ | فاكس: +٩٦٦ ٢١٣٦ ٤٥٢ | الرياض ١١١١٢ - المملكة العربية السعودية

Tel: +966 (1) 452 2222 Fax: +966 (1) 452 2136  
Riyadh 11112 - Kingdom of Saudi Arabia

[www.mcit.gov.sa](http://www.mcit.gov.sa)  
[ncitp@mcit.gov.sa](mailto:ncitp@mcit.gov.sa)